



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب-



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

## دور الإصلاح الميزاني في ترشيد النفقات العمومية

دراسة حالة مديرية الخدمات الجامعية - جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب 2023-2024

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

إشراف الأستاذ:

إعداد الطالبة:

-قديد ياقوت

-سبي حبيبة

مناقشة من طرف :

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أمينة بن حدو	أستاذة محاضرة	جامعة عين تموشنت	رئيسا
قديد ياقوت	أستاذة التعليم العالي	جامعة عين تموشنت	مشرفا
عدة خير الدين سليم	أستاذ محاضر	جامعة عين تموشنت	مناقشا

السنة الجامعية: 2025-2026



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَللَّهِ الْمُلْكُ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُحَانٍ مُّبِينٍ  
يَوْمَ يُنْفَخُ كِتَابُ السَّمَوَاتِ وَمُؤْتَفَاتُهَا  
وَيُرْسَلُ عَلَيْهَا شَرٌّ مُبِينٌ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



## شكر وعرّفان

أنتقدم بجزيل الشكر والعرّفان إلى كل من قدّم لي يد العون وساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل

على ما بذلته من جهد وتوجيهات قيّمة، ودعم متواصل كان له ...وأخص بالذكر أستاذتي المشرفة

الأثر الكبير في إتمام هذه الدراسة

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى كافة أستاذتي الكرام الذين مدّوني بالعلم والمعرفة طيلة سنوات

الدراسة، وإلى زملائي وأصدقائي على مساندتهم وتشجيعهم المستمر

ولا يسعني في الختام إلا أن أعبر عن خالص امتناني إلى عائلتي الكريمة، على صبرهم ودعمهم الدائم،

فلهم الفضل الأول بعد الله تعالى في ما وصلت إليه

## إهداء

نهدي هذه المذكرة إلى من ألهمونا بإلهامهم ودعمهم الدائم. إلى كل شخص ساهم بأي شكل من الأشكال في إنجاز هذا العمل، سواء بالكلمات الطيبة، أو الدعم المعنوي، أو المساهمة الفعالة في العمل الجماعي، فإننا نقدم لهم هذه المذكرة كرمز لامتناننا وتقديرنا العميق.

كما نهدي هذه المذكرة إلى أحبائنا وعائلاتنا، الذين دعمونا ووقفوا إلى جانبنا طوال فترة إعداد هذا العمل، بكل حب وتفهم.

وأخيرًا، نهدي هذه المذكرة إلى أنفسنا، باعتبارنا جزءًا من هذا العمل وشركاء في الجهد والتفاني والتفكير المستمر نحو تحقيق النجاح.



الفهرس



## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	شكر والتقدير
-	الإهداء
أ	المقدمة العامة
<b>الفصل الأول: الميزانية العامة وأبعاد ترشيد النفقات والإصلاح المالي</b>	
	تمهيد
2	المبحث الأول: ماهية الميزانية العامة
2	المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة وأهميتها وأهداف وخصائصها
6	المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة وأنواعها المطلب
17	المبحث الثاني: ماهية النفقات العمومية
17	المطلب الأول: النفقات العمومية (المفهوم، الخصائص والتقسيمات)
25	المطلب الثاني: عناصر ومتطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام
32	المبحث الثالث: الإصلاح الميزاني ودوره في تطوير النظام المالي العام
32	المطلب الأول: مشروع الإصلاح الميزاني - تعريف وأهداف
36	المطلب الثاني: تعريف ميزانية الوسائل وميزانية البرامج والأعمال المنجزة بمشروع الإصلاح
49	خلاصة الفصل الأول
<b>الفصل الثاني: الميزانية العمومية بين القانون المالي 84-17 والقانون العضوي 18-15</b>	
51	تمهيد
51	المبحث الأول: الميزانية العمومية وفقاً للقانون 84-17
51	المطلب الأول: ماهية وأهمية القانون المالي 84-17 (الفرع الأول: تعريف القانون، الفرع الثاني: أهميته)
54	المطلب الثاني: عناصر الميزانية العمومية حسب القانون 84-
66	المبحث الثاني: القانون العضوي 18-15 المتعلق بالقوانين المالية
66	المطلب الأول: نظرة عامة عن القانون العضوي 18-15
67	المطلب الثاني: أنواع وأهمية قوانين المالية (أولاً: الأنواع - ثانياً: الأهمية)
69	المبحث الثالث: القانون العضوي 18-15 كآلية للإصلاح



## فهرس المحتويات

69	المطلب الأول: الموازنة العامة على ضوء القانون العضوي 15-18
76	المطلب الثاني: مراحل وتحديات وضع حيز التنفيذ (أولاً: المراحل - ثانياً: التحديات)
79	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: دراسة حالة مديرية الخدمات الجامعية - جامعة عين تموشنت	
82	تمهيد
82	المبحث الأول: لمحة تاريخية حول مديرية الخدمات الجامعية
83	المطلب الأول: تعريف مديرية الخدمات الجامعية (نشأة المديرية)
84	المطلب الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية (النموذج الفرضي، المنهج، العينة والأداة)
93	المبحث الثاني: عرض وتحليل بيانات الاستبيان واختبار الفرضيات
93	المطلب الأول: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبيان)
97	المطلب الثاني: عرض وتحليل بيانات المستجوبين نحو محاور الاستبيان
108	المطلب الثالث: اختبار ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة (اختبار ومناقشة نتائج الفرضية الأولى)
115	خلاصة الفصل الثالث
122	قائمة لمصادر والمراجع
121	قائمة الملاحق



## فهرس المحتويات

### فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يبين توزيع واسترجاع الاستبانات	87
02	هيكل أداة الدراسة (الاستبيان)	89
03	يبين المقياس Likert المستخدم في الاستبيان	89
04	يبين نتائج اختبار نوع توزيع البيانات المستجوبين نحو المتغيرات للدراسة	91
05	يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المتغير المستقل (المحور الأول)	94
06	يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني	95
07	يبين قيمة معامل Cronbach's Alpha للاستبيان	96
08	يبين توزيع افراد العينة حسب الجنس	97
09	يبين توزيع افراد العينة حسب العمر	97
10	يبين توزيع افراد العينة حسب المستوى العلمي	98
11	يبين توزيع افراد العينة حسب الوظيفة	99
12	يبين توزيع افراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة	100
13	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المتغير المستقل: المحور الأول	101
14	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المتغير المستقل: المحور الثاني	104
15	يوضح نتائج تحليل نتائج اختبار الفرضية رقم 01.	108
16	يوضح نتائج تحليل نتائج اختبار الفرضية رقم 02.	110
17	نتائج اختبار الفرضية الثالثة	113



## فهرس المحتويات

### فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
85	نمؤج و متغيرات الدراسة	01
88	يبين توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة	02
97	يبين تمثيل بياني لتوزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	03
98	يبين تمثيل بياني لتوزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير العمر	04
99	يبين تمثيل بياني لتوزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي	05
99	يبين تمثيل بياني لتوزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	06
100	يبين تمثيل بياني لتوزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	07
104	رسم بياني لترتيب درجات الموافقة على العبارات المحور الاول	08
107	رسم بياني لترتيب درجات الموافقة على العبارات المحور الثاني	09
108	نمؤج و متغيرات الدراسة	10

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الإصلاح الميزاني في ترشيد النفقات العمومية، وذلك من خلال دراسة حالة مديرية الخدمات الجامعية بجامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي مدعومًا بالدراسة الميدانية، من أجل تقييم مدى مساهمة الإصلاح الميزاني المبني على مقاربة الأهداف والنتائج في تحسين كفاءة التسيير المالي وترشيد الإنفاق. أظهرت النتائج أن هذا الإصلاح ساهم في تعزيز الشفافية، تحسين آليات المتابعة والرقابة، والحد من بعض أشكال الهدر المالي، رغم وجود عراقيل مرتبطة بالبيروقراطية وضعف الكفاءات البشرية. خلصت الدراسة إلى أن الإصلاح الميزاني يمثل أداة فعالة لترشيد النفقات العمومية، غير أن نجاحه يستوجب توفير بيئة تنظيمية وبشرية داعمة.

**الكلمات المفتاحية:** الإصلاح الميزاني، ترشيد النفقات العمومية، الكفاءة المالية، الرقابة والشفافية، الخدمات الجامعية، جامعة عين تموشنت، التسيير العمومي.

## Résumé

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle de la réforme budgétaire dans la rationalisation des dépenses publiques, à travers une étude de cas de la Direction des services universitaires de l'Université d'Aïn Témouchent Belhadj Bouchaïb. La recherche s'appuie sur une approche descriptive et analytique, renforcée par une enquête de terrain, afin d'évaluer dans quelle mesure la réforme budgétaire basée sur l'approche par objectifs et résultats contribue à améliorer l'efficacité de la gestion financière et à rationaliser les dépenses. Les résultats ont montré que cette réforme a permis de renforcer la transparence, d'améliorer les mécanismes de suivi et de contrôle, et de réduire certaines formes de gaspillage financier, malgré des contraintes liées à la bureaucratie et au manque de compétences humaines qualifiées. L'étude conclut que la réforme

budgétaire constitue un outil efficace pour rationaliser les dépenses publiques, mais sa réussite nécessite un environnement organisationnel et humain favorable.

**Mots-clés** : Réforme budgétaire, Rationalisation des dépenses publiques, Efficacité financière, Contrôle et transparence, Services universitaires, Université d'Aïn Témouchent, Gestion publique

## Abbreviations المختصرات

ص: الصفحة.

ط: الطبعة.

ج: الجزء.

د. س: دون سنة.

د. ب: دون بلد.

تر: ترجمة

الخ: إلى آخره.

# مقدمة



تُعدّ الميزانية العامة حجر الزاوية في تحقيق الأهداف التنموية التي تخطط لها الدولة، إذ تُعتبر الأداة الرئيسية لتجسيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية على أرض الواقع. فمن خلالها تسعى الدولة إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة، وضمان الاستقرار المالي والاقتصادي، وذلك عبر اعتماد نهج رشيد في إدارة الإنفاق العام وتعظيم الإيرادات. كما تهدف الميزانية إلى تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي من خلال توجيه الموارد نحو القطاعات ذات الأولوية، وتحسين كفاءة تخصيصها بما يعزز النمو ويحدّ من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية.

، كما تعتبر الميزانية مؤشر لتوجه الدولة وفلسفة النظام السياسي الحاكم، والميزانية العامة للدولة هي وثيقة تُعدها الحكومة سنويا وتعرض فيها توقعاتها لإيرادات الدولة خلال السنة المالية القادمة فضلا عن برمجة نفقاتها، وتعد وفقا لقواعد وضوابط يحددها نص منظم لقوانين المالية، بهدف تحسين مقروئيتها وتعزيز شفافيتها ومصداقيتها في أعين المواطنين، ويعتمدها في العادة البرلمان بعد جلسة تصويت تسبقها جلسات نقاش وتعديل، ولا يمكن للحكومات في البلدان الديمقراطية أن تتصرف في موارد الدولة خارج ما تنص عليه الميزانية العامة التي تكون قد حظيت بثقة البرلمان بعد عرضها عليه للتصويت.

لقد شهدت الميزانية العامة تطوراً تدريجياً عبر مراحل زمنية متعددة، انتقلت خلالها من أنماط تقليدية إلى أخرى أكثر حداثة وفعالية، بما يعكس سعي الدولة المستمر نحو تحسين إدارة الأموال العامة. وقد تجلّت هذه التطورات في إحداث تغييرات هيكلية مستمرة مست جوانب متعددة من الميزانية، سواء من حيث مكوناتها أو أساليب تبويبها وتنظيمها. كما أسهمت هذه التحولات في تحديث منهجيات إعداد الميزانية وتنفيذها والرقابة عليها، من خلال اعتماد ضوابط علمية دقيقة ومؤشرات قياسية موضوعية، تُلزم القائمين على إعداد وتنفيذ الميزانية بالالتزام بمعايير الشفافية والكفاءة، بما يضمن توجيه الموارد العامة نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

إن الميزانية العامة بما تحتويه من إيرادات ونفقات جعلها بيئة خصبة للفساد المالي والإداري الذي هدر موارد الدولة وعدم التخصيص الفعال للنفقات مما يضعف من إنتاجيتها، ويزيد من عجز الميزانية العامة.

وسعياً وراء ضرورة ترشيد النفقات العامة، من جراء زيادة مسؤولية الدول وحاجتها المتزايدة للإنفاق العام قصد مواجهة الزيادة الطبيعية في عدد السكان والحاجة لتوفير حاجات الصحة والتعليم ونفقات الدفاع المتزايدة أصبح من الضروري تطوير أساليب جديدة في تسيير الموازنة العامة، لمواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة على الخصوص بأثر عولمة الاقتصاد على الموارد والتكاليف العمومية، إضافة إلى



ترجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي مع تقلبات أسعار النفط في السوق الدولية، حيث أصبحت المقارنة التقليدية في تسيير الموازنة العامة غير قادرة على مواكبة هذه التغيرات، باعتبارها تولي الأهمية بالدرجة الأولى عند القيام بالإنفاق العام لتطبيق القوانين واللوائح دون ربط حجم الإنفاق العام بالنتائج المرجوة منه، على اعتبار أن هذا النظام مصمم لخدمة مهام الرقابة قبل صرف النفقات التي تتسم بنقل الإجراءات والاعتماد على الرقابة المستندية وإهمال رقابة الأداء، فكان لا بد من اتخاذ مجموعة من الإصلاحات الجذرية تهدف إلى تحديث منظومة الموازنة العامة للدولة، تم من خلالها اعتماد مقارنة جديدة في تسيير الموازنة في العديد من الدول، وتقتصر حالياً معظم الإصلاحات الميزانية في العالم حول اختيار نظام ميزانية النتائج والأهداف وفق مشروع عصرنه الأنظمة الميزانية.

وعليه نلاحظ أنه جاء في القانون العضوي 18-15 المؤرخ سبتمبر 2018 ليلغي العمل بالقانون 84-17 المتعلق بالمالية والذي أصبح لا يستجيب للمتطلبات التي تفرضها المتغيرات في الجزائر في المجالين المالي والاقتصادي، حيث فرض عليه القانون العضوي الجديد آليات حديثة ترقى للتسيير الأمثل للمالية العامة للدولة من خلال التسيير المتعدد السنوات للميزانية تقييماً للنتائج بدلاً من تقييم الوسائل المعمول بها.

في ظل التحديات المالية التي تواجهها الدول، أصبح من الضروري اعتماد إصلاحات عميقة في المنظومة الميزانية بهدف تحسين كفاءة استخدام الموارد العامة. ومن هنا يبرز التساؤل الجوهري:

### ما هو دور الإصلاح الميزاني في ترشيد النفقات العمومية؟

#### الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما المقصود بالموازنة العامة، وما هي المبادئ الأساسية التي تقوم عليها؟
- ✓ كيف يتم تبويب النفقات العمومية، وما هي الأساليب المعتمدة في تنفيذها ومراقبتها؟
- ✓ ماهية أسس مشروع الإصلاح الميزاني بعد صدور قانون العضوي 18-15 لقوانين المالية الجديدة؟

#### الفرضيات:

- ✓ يرتبط نجاح الإصلاح الميزاني ارتباطاً وثيقاً بتطبيق مقومات التسيير العمومي الجديد القائم على الكفاءة والشفافية والمساءلة.
- ✓ يقوم تبويب الميزانية العامة في الجزائر وفقاً للمقارنة التقليدية في تسيير المنظومة الموازنة على خدمة أهداف الرقابة كإجراء وقائي لتفادي تبديد وإسراف في النفقات العامة.



✓ يُسهم تطبيق الإصلاح الميزاني في تحقيق ترشيد فعّال للنفقات العمومية،

✓ أسباب اختيار الموضوع:

- لرغبة في التعرف على مشروع إصلاح الميزانية العامة في الجزائر، باعتباره خطوة أساسية نحو تحديث أساليب التسيير المالي وتحسين كفاءة إدارة الموارد العمومية.

-الاهتمام بدراسة القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، لما يتضمنه من مبادئ وآليات جديدة تهدف إلى تحقيق شفافية أكبر في إعداد الميزانية وتنفيذها ومراقبتها.

-دافع شخصي واهتمام أكاديمي، يتمثل في ميولي إلى دراسة القضايا المالية والإصلاحات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر في إطار تعزيز الحوكمة وترشيد النفقات العامة.

### أهمية البحث:

تكمن في:

\_الحفاظ على المال العام وحسن استغلاله في الحفاظ على قوة الدولة ولهذا السبب لجأ إليها العديد من الدول سواء دول متقدمة أو نامية إلى إدخال الإصلاحات على أنظمتها فهي تعكس سياسة الدول وتنفيذ أهدافها المعلنة.

\_إبراز دور الإصلاحات الميزانية وأثرها على عدة جوانب منها ترشيد نفقات العامة في الجزائر.

\_هذه الدراسة تقودنا إلى الاطلاع والتعرف على قانون العضوي الجديد 18-15 الي يهدف إلى إصلاح قانون نظام الموازنة العامة وإحداث تحول جذري في كيفية تسيير المال العام.

### أهداف البحث:

\_فهم تأثير الإصلاح الميزاني.

\_تقييم مدى نجاح الإصلاحات المدنية في الجزائر.

\_مساهمة القانون العضوي المتعلق بالقانون المالية في إصلاح الميزانية من خلال الانتقال من التسيير قائم على الوسائل إلى التسيير القائم على النتائج.

### الدراسات السابقة:



## 1- الدراسة الأولى:

مصطفى شبرة أمحمد (إصلاح النظام الموازي في ترشيد الإنفاقات العام للجزائر) أطروحة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 السنة الجامعية 2021/2022، حيث عالج البحث إشكالية تدور حول إلى أي مدى يمكن أن يساهم مشروع إصلاح منظومة الموازنة العامة للجزائر في ترشيد الإنفاق العام؟ حيث أن خلاصة البحث، إلى أن صدور قانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، أهم منجزات محاور مشروع إصلاح منظومة الموازنة في الجزائر باعتباره القاعدة التشريعية والقانونية لأسس المالية العامة الحديثة التي تتبني منطق الأهداف والنتائج في التسيير الموازنة العامة والتخلي عن الأسلوب التقليدي المتمثل في تسيير الموازنة وفق منطق الموارد إلا أن الملاحظ أن أحكام هذا القانون في جانبي الرقابة البرلمانية على الموازنة العامة لم تأخذ بالعديد من التدابير التي تساهم في تحقيق الرقابة والمساءلة على الاعتمادات المالية أثناء تنفيذ قانون المالية.

## 2- الدراسة الثانية :

بن داود خديجة (2020/2021) "الإصلاح الميزانياتي وأثره في ترشيد النفقات العمومية في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2. تناولت الباحثة في دراستها الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهم الإصلاح الميزانياتي في تحقيق ترشيد فعلي للنفقات العمومية في الجزائر في ظل تبني القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية؟ اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية المتعلقة بالإصلاح المالي، ومقارنة الوضع المالي قبل وبعد تطبيق الإصلاح. خلصت النتائج إلى أن الإصلاح الميزانياتي في الجزائر يمثل خطوة مهمة نحو تعزيز الشفافية وترشيد الإنفاق العام من خلال إدخال مفاهيم جديدة كميزانية البرامج والأداء، وربط الاعتمادات بتحقيق الأهداف، غير أن فعالية هذه الإصلاحات تبقى محدودة بفعل ضعف التنسيق المؤسسي وقصور آليات المتابعة والتقييم داخل الأجهزة العمومية. كما أوصت الباحثة بضرورة تفعيل آليات الرقابة البرلمانية والإدارية، وتطوير نظم المعلومات المالية، وتكوين الكفاءات البشرية لضمان التطبيق الفعلي لمبادئ التسيير العمومي الحديث.

## 3- الدراسة الثالثة:



في دراسة عيساوي نوال (2021/2020) بعنوان "مشروع إصلاح النظام الموازي في الجزائر ودوره في ترشيد النفقات العمومية"، وهي رسالة ماجستير بجامعة قسنطينة 3 - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تناولت الباحثة مدى مساهمة مشروع إصلاح النظام الموازي في تحقيق ترشيد فعلي للنفقات العمومية في الجزائر. اعتمدت في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي، مع دراسة حالة لعدد من القطاعات الوزارية التي بدأت في تطبيق ميزانية البرامج. خلصت النتائج إلى أن الإصلاح الموازي يمثل تحولاً نوعياً من ميزانية الوسائل إلى ميزانية الأهداف، بما يعزز من كفاءة الإنفاق العام وفعاليتته، غير أن عملية التطبيق لا تزال جزئية وبطيئة بسبب غياب نظام متكامل لتقييم الأداء المالي والإداري. كما أوصت الباحثة بضرورة تعميم ميزانية البرامج والأداء على جميع القطاعات الحكومية، إلى جانب تدعيم نظم المعلومات المالية لتسهيل عمليات المتابعة والمراقبة وتحقيق الأهداف المرجوة من الإصلاح.

### 4- الدراسة الرابعة:

يوسف جيلالي مقال (تصنيف وتوزيع النفقات العامة في الجزائر دراسة مقارنة بين النظام الميزانياتي السابق المقرر بالقانون 84\_17 المتعلق بقوانين المالية، المعدل و المتمم و الإصلاح الميزانياتي المقرر بالقانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم) كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشلف، حيث خلص البحث رغم تبني القانون العضوي الجديد 18\_15 المتعلق بقوانين المالية، لنظام ميزانية البرامج والأداء، تبني تصنيف النفقات العمومية حسب النشاط، فهو لم يتدخل في ميزانية البنود والوسائل بحيث يمثل هذا التصنيف فقط في المستويات الدنيا لتوزيع النفقات حسب النشاط.

### 5- الدراسة الخامسة:

المؤلف صادفي جمال (أفاق تطبيق الإصلاح الميزاني ودوره في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر)، مقال جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، مخبر الصناعة، التطور التنظيمي للمؤسسات والإبداع الجزائر، حيث عالج إشكالية: ماهية أفاق تطبيق الإصلاح الميزانياتي في الجزائر؟ وما دوره في تطبيق نظام المحاسبة العمومية؟ حيث توصل البحث إلى:



\_التحول إلى نظام المحاسبة العمومية على أساس الاستحقاق، يجب تحسين الرقابة والشفافية بغرض المسائلة على التصرف في المال العام، يوفر للمسيرين الحرية في تخصيص الموارد مع شرط تحمل المسؤولية وتحقيق النتائج والأهداف المحددة.

\_أثبت نظام الميزانية العمومية فشله لما له من عيوب وسلبيات فرضت على الدولة الجزائرية تجسيد الإصلاح الميزاني الجديد بداية من السنة 2023 وذلك عن طريق تطبيق قانون العضوي رقم 15-18 المتعلق بقوانين المالية لمواجهة التطورات الاقتصادية والتحديات الاجتماعية الراهنة.

## الفصل الأول

الميزانية العامة وأبعاد ترشيد

النفقات والإصلاح المالي



### المبحث الأول: ماهية الميزانيات العامة

تعتبر الميزانية العامة تنظيم مالي يحدد العلاقة بين جانبيين النفقات العامة والإيرادات العامة تعمل على توجيهها من أجل تحقيق الأهداف السياسية الميزانية حتى تقوم الدول بدورها اتجاه المجتمع.

### المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة وأهميتها وأهداف وخصائصها

سنحاول إعطاء لمحة سريعة حول كل من الميزانية العامة للدولة وترشيد الإنفاق العام، حتى نتمكن فيما بعد التعرف على دور الإصلاح الميزاني في ترشيد النفقات العمومية .

#### 1.1. مفهوم الميزانية العامة للدولة:

**1.1.1 تعريفها:** توجد مجموعة من التعاريف المختلفة للميزانية العامة، حيث بعضها ركز على الجانب

الاقتصادي والآخر ركز على الجانب المالي ويوجد من ركز على الجانب القانوني، وجمعت أخرى بين

الجوانب المختلفة حسب الزاوية التي ينظر إليها كل طرف للميزانية العامة

التعريف الأول: "بأنها خطة تتضمن تقدير النفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة قادمة غالبا ما تكون سنة واحدة

ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية."<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** "الميزانية في مفهومها العام "هي جرد للنفقات والإيرادات المقرر تحقيقها خلال فترة محددة

من طرف شخص أو مجموعة، وهي تعني بالنسبة للدولة مجموع الحسابات التي ترسم لسنة ميلادي واحدة؛

جميع الموارد وجميع الأعضاء للدولة.

وهي قائمة تحتوي على جميع الإيرادات والنفقات المتوقعة لسنة مقبلة وتكون مصادقة عليها من طرف السلطة

التشريعية."<sup>2</sup>

<sup>1</sup>تومي سلامي: مشروع عصرنه أنظمة الميزانية نحو ترشيد الإنفاق العمومي مجلة الدراسات لجامعة الأغواط جوان 2012 ص 148.  
<sup>2</sup>لعربي فاطمة الزهراء وبن سعيدي يمينة "الميزانية العامة للدولة وتبني الجزائر مشروع التحديث الميزانياتي" مذكرة لنيل شهادة ماستر السنة الجامعية 2015 2016، ص 54



**التعريف الثالث:** "النفقات العامة تعرف بأنها مبلغ المال يخرج من الذمة العامة للدولة (خزينة الدولة)، أو إحدى المؤسسات التابعة لها، بهدف إلى إشباع حاجة عامة"<sup>1</sup>.

ويعرفها المشرع الجزائري من خلال القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية في المادة 06 منه بأنها: "تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"<sup>2</sup>.

أما المادة 03 من القانون 90-21 فالميزانية العامة تتمثل في: "الوثيقة التي تقدر للسنة المدية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال وترخص بها"<sup>3</sup>.

من التعاريف السابقة نستنتج أن النفقات العامة بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخصا عاما بقصد تحقيق منفعة عامة.

**2.1. أهمية الميزانية العامة :** للميزانية العامة أهمية كبيرة في توجيه الحياة السياسية والاقتصادية هي:

**1.2.1. الأهمية من ناحية السياسية :** يعتبر إعداد ميزانية مجالا مهما وحساسا من ناحية السياسية فهو يعمل لضغط البرلمان على حكومة من أجل التعديل أو الرفض حتى تظهر الحكومة إتباع نهج سياسي معين، للوصول إلى تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية.

**2.2.1. الأهمية من ناحية الاقتصادية :** تعتبر الميزانية العامة أداة هامة تسعى إلى توجيه وإدارة اقتصاد القومي

حيث لم تعد الميزانية أرقاما وكميات كما كانت في المفهوم التقليدي، لها آثار حجم الإنتاج ومستوى النشاط

الاقتصادي تأثروا تتأثر بهذه القطاعات الاقتصادية، تستخدم الدولة الإيرادات والنفقات من أجل إشباع حاجاتها

العامة. التي يسعى اقتصادها إلى تحقيقها لذلك نجد علاقة طردية بين النشاط المالي والأوضاع الاقتصادية.

<sup>1</sup> بن نوار بومدين "النفقات العامة على التعليم\_دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980\_2008 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي السنة الدراسية 2010\_2011 ص 11.

<sup>2</sup> القانون رقم 84-17 المؤرخ في: 17 جويلية 1984 يتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 18، الصادرة في 10/07/1984.

<sup>3</sup> القانون رقم 90-21 المؤرخ في: 21 أوت 1990 يتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة في 10/07/1984



**3.2.I. الأهمية من ناحية المالية :** تعد الميزانية المرآة التي تعكس المركز المالي لدولة لأنها وثيقة مالية تقوم بتفصيل وتعدد كافة مصادر الإيرادات العامة خلال سنة مالية، بالإضافة إلى وضع جداول مفصلة توضح النفقات العامة والأغراض التي اعتمدت لأجلها لذلك فهي تكشف بجلاء حقيقة الوضع المالي لدولة.

### ثانيا: أهداف الميزانية العامة وخصائصها

**II-1- أهداف الميزانية العامة :** من يمكننا ان نستخلص خلال التعاريف السابقة للميزانية العامة أنها تسعى لتحقيق الأهداف.

#### • أهداف تخطيطية: تتمثل فيما يلي

- ✓ تحديد النفقات العامة المخططة حسب احتياجات الوحدات الحكومية خلال فترة القادمة.
- ✓ حصر الموارد ومصادر التمويل أخرى خلال السنة القادمة.
- ✓ التنسيق بين الوحدات الجهاز الحكومي.
- ✓ الربط والتنسيق بين الميزانية العامة كبرنامج سنوي وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ وضع برنامج الزمني للتنفيذ.<sup>1</sup>

#### • الأهداف الرقابية:

- ✓ قياس الأداء الفعلي للبرامج والأنشطة الحكومية من خلال قياس الإيرادات والنفقات العامة المتحققة فعلا.
- ✓ يقوم الأداء بالمقارنة بين النفقات العامة الفعلية مع النفقات المخططة مع تحديد الانحرافات المتحصلة وتقديم اقتراح إجراءات تصحيحية.

<sup>1</sup> نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل إقتصادي خارج قطاع المحروقات \_دراسة حالة ولاية تيارت\_ مذكرة ماجستير، ص 77



✓ يقوم الأداء بالمقارنة بين النفقات العامة الفعلية مع النفقات العامة المخططة وتحديد الانحرافات التي تحذت اقتراح إجراءات التصحيحية كما هو الحال بالنسبة للإيرادات العامة.

✓ الرقابة على الموازنة العامة تعمل على مساعدة في تخفيض الإنفاق الحكومي وكذا التحقق من الالتزام بكافة التعليمات والقوانين الصادرة والقواعد الحكومية المالية والإدارية<sup>1</sup>

• **الأهداف السلوكية:** تهدف الميزانية العامة للدولة الى التأثير في اتجاهات العاملين، في الوحدات الحكومية وذلك من خلال ما يلي:

✓ تشجيع على انتشار روح المبادرة في العمل والابتكار .

✓ فسح المجال أمام العاملين للمشاركة في إعداد الميزانية، ووضع أهداف ومعايير مقبولة من جانبهم وغير مرفوضة من جانب السلطات العليا مما يؤدي الي:

أ- زيادة الثقة بين الطرفين (الرؤساء والمرؤوسين).

ب-زيادة فعالية الاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة، من الأسفل الى الأعلى.

**II-2-خصائص الميزانية العامة :** تتميز الميزانية العامة إضافة الى أنها وثيقة تشمل تقديرات النفقات والإيرادات لسنة كاملة بالخصائص التالية:

1. **الميزانية خطة مالية سنوية:** الميزانية العامة للحكومة هي خطة مالية سنوية تعبر عن رؤية الحكومة وأهدافها للسنة المقبلة. تتضمن هذه الخطة البرامج والمشروعات التي تريد الحكومة تنفيذها، وتعكس الاحتياجات المالية المتوقعة لتحقيق هذه الأهداف.

2. **الميزانية العامة وثيقة تشريعية:** أي وثيقة قانونية ويتم إعداد الميزانية العامة وفقاً للقوانين المعتمدة من قبل البرلمان. يتم مناقشتها وإقرارها كوثيقة قانونية تمنح الحكومة سلطة جمع الإيرادات وصرف النفقات بناءً على الاعتمادات المخصصة.

<sup>1</sup> نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات \_دراسة حالة ولاية تيارت  
\_مذكرة ماجستير ص 87



3. تقدير للإجراءات والنفقات: الميزانية العامة تعبر عن تقدير للنفقات المالية المتوقعة والإيرادات خلال السنة المالية. هذه التقديرات تستند على دراسات وتحليلات متقدمة للأوضاع المالية والاقتصادية الراهنة.
4. تحقيق أهداف الدولة: من خلال الميزانية العامة، تستطيع الحكومة توجيه النفقات والاستثمارات نحو تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، مثل تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحسين جودة الحياة.
5. إجراءات إدارية وتشريعية: يتطلب إعداد واعتماد الميزانية العامة اتباع إجراءات دقيقة على المستويين الإداري والتشريعي. يجب أن يتم مناقشتها وإقرارها من قبل السلطة التشريعية، وهذا يتطلب احترام إجراءات قانونية معينة لضمان قانونية وتطبيقية الميزانية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة و أنواعها

**III.1.1. مبادئ الميزانية العامة :** وضع المشرع الجزائري مبادئ وقواعد أساسية تحكم الميزانية العامة من أجل السير الجيد للدولة. ونلخص أهم هذه القواعد في أربعة مبادئ رئيسية هي: مبدأ السنوية، مبدأ الوحدة، مبدأ العمومية و مبدأ التوازن.<sup>2</sup>

**III.1.1.1. مبدأ السنوية :** هو مبدأ الموازنة، يتم تقدير الإيرادات والنفقات بشكل دوري لمدة سنة واحدة، وتكون لكل سنة ميزانية مستقلة للنفقات والإيرادات عن الموازنة دون أخذ بعين الاعتبار ما حدث في السنة السابقة والسنة اللاحقة.

#### III.1.1.1. مبررات مبدأ السنوية :

- يساعد على المقارنة بين مختلف بنود الموازنة بين السنوات مما يساهم في رسم السياسات المالية والتنمية.

<sup>1</sup> د مداحي عثمان\_ دور الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العام \_المدرسة الوطنية العليا للمناجنت (القليعة) – الجزائر تاريخ النشر 2020 ص 105.

<sup>2</sup>دردوري لحسن ولقليطي الأخضر –جامعة محمد خيضر –بسكرة-جامعة محمد بوضياف –المسيلة (مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية) تاريخ النشر 2017 ص 642



- تقليص السنة المالية إلى مدة أقل من سنة، سيؤدي إلى إعاقة السلطة التنفيذية وعدم منحها الوقت الكافي لأداء الواجبات الموكلة بها.
- تسهم في تبسيط إجراءات الرقابة التي تقوم بها السلطة التشريعية على أداء السلطة التنفيذية.
- يولد تقدير الإيرادات النفقات لمدة أطول من سنة بعض الصعوبات نظرا للظروف والمتغيرات غير المتوقعة.

**III.1.1.2. استثناءات مبدأ السنوية:** بمجرد تنفيذ الدولة مبدأ التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، توسعت مشروعات عامة ضمن برامجها، أصبح من الواضح المتطلبات الزمنية لتنفيذ هذه المشروعات تزيد عن سنة وأصبح من الصعب تضمين هذه المشروعات ضمن ميزانية سنة واحدة، ولهذا لجأت الحكومة إلى طرق مختلفة للتنسيق بين المشروعات العامة التي تزيد عن سنة والقاعدة السنوية للموازنة من أبرزها طريقة الاعتمادات بالارتباط وطريقة التشريع الخاص.<sup>1</sup>

**III.1.1.2. مبدأ الوحدة :** هو مبدأ ينص على أن يتم وضع جميع نفقات وإيرادات الدولة في وثيقة واحدة، تقدم للسلطة التشريعية للموافقة عليها، وبالتالي لا يوجد سوى موازنة واحدة للدولة تشمل كل الإيرادات والنفقات بغض النظر عن مصادرها أو استخداماتها وهو سنيد على مجالات سياسية ومالية واقتصادية.

أي تعني أن تكون الميزانية محررة في وثيقة واحدة تشمل كل الإيرادات والنفقات المقررة خلال السنة القادمة.<sup>2</sup>

**III.1.3. مبدأ الشمول الميزانية :** يعني ضرورة تجميع كل الإيرادات العامة وكل النفقات العامة للدولة في وثيقة الموازنة العامة دون استثناء، مهما كانت أنواعها دون إنقاص أو اقتطاع من تلك الإيرادات والنفقات العامة.

<sup>1</sup> عزوز مناصرة "أثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة في مجتمع معاصر" مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي - كلية العلوم الاجتماعية وعلوم الإسلامية - جامعة الحاج لخضر - باتنة، ص 24-25.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ن



هذا المبدأ يعد مكملاً لمبدأ وحدة الموازنة.

**III.1.4.1. مبدأ شيوخ الميزانية:** (مبدأ عدم تخصيص الإيرادات): يعني جمع جميع الإيرادات التي تدخل خزينة الدولة في كتلة واحدة دون تمييز في مصدرها، بهدف تغطية كافة النفقات العامة دون تخصيص إيراد معين لتغطية نفقة معينة، مما يمنع النقص بين النفقات والإيرادات، هذا المبدأ يقترب من فكرة شمول الميزانية التي تمنع نقص بين النفقات والإيرادات مما جعل بعض الفقهاء يعتبر مفهوماً واحداً يطلق عليه اسم "مبدأ عمومية الموازنة العامة".

**III.1.5.1. مبدأ توازن الميزانية:** هناك من قام بإضافة هذا المبدأ "ويقصد بها أن لا تزيد النفقات على الإيرادات العامة كما لا تزيد الإيرادات على النفقات العامة، تعتبر موازنة إذا تعادلت الإيرادات مع النفقات".<sup>1</sup>

**III.2. أنواع الميزانية العامة:** مرت الميزانية العامة بعدة مراحل أثناء تطورها، ولهذا ظهرت عدة أنواع منها التقليدي ومنها الحديث، أهمها: على حسب التسلسل التاريخي.

- الميزانية التقليدية: (ميزانية البنود)

- ميزانية الأداء والبرامج.

- ميزانية التخطيط والبرمجة.

- ميزانية التخطيط والبرمجة.

**III.1.2. الميزانية التقليدية (البنود) (1921-1939):** هي ميزانية تنفيذية التي تقوم بتصنيف النفقات بناء على نوعيتها وليس فقط وفقاً لغرضها، حيث تقسم النفقات إلى تصنيفات وظيفية، على شكل برامج ووظائف اقتصادية.

<sup>1</sup> محمد حلمي مراد، "مالية الدولة"، عدم وجود تاريخ ص 298 مأخوذة من موقع [www.kotobarabia.com](http://www.kotobarabia.com)



الهدف الرئيسي من تبويب وتقسيم ميزانية الدولة هو تحقيق الرقابة المالية من خلال توزيع المسؤوليات لكل وحدة حكومية في تنفيذ الميزانية وفقا لتوجيهات السلطة التشريعية والقوانين المالية السارية مع الامتثال للوائح المالية السائدة.<sup>1</sup>

تتميز هذه الميزانية بسهولة إعدادها وتنفيذها، وكذلك سهولة الرقابة عليها مما يجعلها سهلة وواضحة الفهم بالنسبة لغير المختصين.

### III.1.1.2. مميزات ميزانية البنود : تتميز ميزانية البنود على ما يلي:

- سهولة استخدامها وفهمها نظرا لوجود نماذج وتعليمات مفهومة وواضحة تساعد على تجميع البيانات.
- سهولة إعدادها عند تقرير الاحتياجات لكل جهة حكومية.
- سهولة في إجراء المقارنة وعمل سلسلة زمنية بين الإيرادات والنفقات السنة السابقة.
- سهولة توزيع النفقات على البنود لأنها محددة وواضحة.
- سهولة أحكام الرقابة عند الصرف من الأموال العامة.

### III.2.1.2. انتقادات ميزانية البنود :

- عدم انسجامها مع الظروف الاقتصادية الحالية.
- كل بند من بنود الانفاق يحتوي على مخططات مالية خاصة به، تتعهد كل وحدة حكومية بالإلتزام بما هو محدد في ميزانياتها من بنود الإنفاق والموارد.
- عدم اهتمام بالأهداف والعوائد الاقتصادية والاجتماعية، واعتبارات الكفاءة للانفاق، غالبا ما تكون ميزانية البنود غير معتمدة على برامج وخطط للتنمية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> د مفتاح فاطمة، تحديد النظام الميزانياتي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص: تسيير المالية العامة السنة 2010-2011، ص32.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 33.



- الميزانية التقليدية تركز على بنود الإنفاق وليس الأهداف والنتائج والجودة المحققة من هذا الإنفاق، تؤدي إلى تغشي ظاهرة الفساد الإداري.

ومن هذه الانتقادات وغيرها ظهرت موازنة البرامج والأداء لتوجه الموازنة توجهها إداريا لتستكمل الدور الرقابي، من هنا بدأ الاهتمام بأعمال الإدارات الحكومية بالأعمال وليس المشتريات من سلع وحدات أي الاهتمام بمخرجات الأنشطة المخططة عن طريق الميزانية.<sup>1</sup>

### III.2.2. ميزانية البرامج و الأداء : (1939-1960) تعمل هذه الميزانية على وضع الأهداف وتحديد

المسؤوليات التنفيذ التي يتم على أساس قياس الأداء الفعلي للإنجازات من قبل الوحدات الإدارية.<sup>2</sup>

ميزانية الأداء تحاول أن تتحاشى القصور في ميزانية التقليدية فهي تقتصر فقط على تحديد النفقات حسب الوحدات الإدارية وما تحمل عليه من سلع أو خدمات المحصلة بل ترتبط بالنتائج المحققة من هذه النفقات، مما يتيح المقارنة بين المدخلات التي يتم الإنفاق عليها في إطار الميزانية، والمخرجات التي تحققت، ويطلق عليها ميزانية البرامج أو ميزانية الإنجاز.

أما فيما يخص خطوات تطبيق ميزانية البرامج والأداء، تكون كالتالي:

- تقسيم عمليات الحكومة الى برامج وأنشطة.
- تحديد مقاييس الأداء.

### III.2.3. ميزانية التخطيط والبرمجة : (1960-1970) هي أداة ربط بين التخطيط والميزانية العامة

للدولة.<sup>3</sup> تهدف إلى توفير وتزويد المعلومات الضرورية لمتخذي القرار، من أجل اتخاذ القرارات المناسبة، من خلال استخدام إمكانية المالية المتاحة بكفاءة وفعالية لإشباع حاجات المواطنين.

<sup>1</sup>الدكتور لفيفي الدراجي، نفس المرجع السابق ص 92

<sup>2</sup>مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية المجلد: 06 العدد: 02 السنة 2023 ص 527.

<sup>3</sup>مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية المرجع نفسه ص 527



**III.4.2. ميزانية الصفرية: (1976-1981)** تهتم هذه الميزانية بفعالية النفقات وتخفيضها، فهي تؤكد على مراجعة وتقييم جميع النفقات (البرامج والمشاريع) من النقطة الصفر، ولا ينظر إلى تقديرات العام السابق إلا لوجود البند في ذلك العام.<sup>1</sup>

**III.3. دورة الميزانية العامة للدولة :** تتكون دورة الميزانية العامة في الجزائر من أربعة مراحل وخطوات:

- مرحلة الإعداد والتحضير .
- مرحلة المناقشة والمصادقة.
- مرحلة التنفيذ.
- مرحلة الرقابة.

**1-مرحلة التحضير والإعداد:** إن عملية تحضير ميزانية الدولة تبقى من إختصاص السلطة التنفيذية (الحكومة) ويعود هذا الاختصاص إلى وزارة المالية التي تعتبر مؤهلة تقنيا لهذا العمل وذلك بالتضامن مع القطاعات الوزارات الأخرى، ويكون ذلك تحت سلطة وإشراف الوزير الأول وهذا بموجب المرسوم التنفيذي 95-54 المؤرخ في 15 فيفري 1995.<sup>2</sup>

**أ -الأعمال الأولية للمديرية العامة للميزانية لوزارة المالية:** تقوم هذه الهيئة بالتعاون مع باقي المديريات المختصة بوزارة المالية بتقييم شامل لمجموع الإيرادات والنفقات، وذلك لتحديد المعالم الكبرى للوضع الاقتصادية والمالية للبلاد، يهدف ذلك إلى وضوح التوجيهات الرئيسية التي يمكن أخذها في الاعتبار لرسم الميزانية.

**ب-مناقشة العرض التقييمي داخل مجلس الحكومة:** يقوم وزير المالية بتقديم العرض الشامل الذي يتضمن التوجهات الكبرى التي يمكن إعطاءها للميزانية التحضيرية في اجتماع مجلس الحكومة، ليتم مناقشتها مع بقية

<sup>1</sup> على مسعودي، (أهمية الحوكمة في الميزانية العامة للدولة -حالة الجزائر-) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2018-2019 ص65  
<sup>2</sup> مجلة القانون و العلوم السياسية ، العدد الرابع ، جوان 2016 ص 331



الوزراء، من أجل تحديد الأولويات لكل قطاع وزاري ومع تحديد نظام الأولوية في مجالات النشاط المختلفة، بناء على ما هو مأمول من الميزانية الاقتصادية والاجتماعية.

ج- منشور مديرية الميزانية لوزارة المالية: تعمل هذه المديرية على تحضير منشور الذي تم بناء على التوجيهات التي صيغت داخل مجلس الحكومة على ارساله لمختلف الوزارات، حيث يتضمن هذا المنشور عدة مبادئ يجب أخذها بعين الاعتبار في تحضير مقترحات الميزانية الخاصة بها وأهدافه كالآتي:<sup>1</sup>

- إعلان وزارات لمختلف القطاعات بإمكانية البلد المالية والتذكير بمبدأ النشف في الإنفاق العام.
  - التذكير بمستويات الإنفاق المسوح بها مع مقارنتها بالسنة الماضية مع تحديد النسب الزيادة المقبولة.
  - تحديد المنهجية التي تقدم ضمنها المقترحات المتعلقة بالميزانيات القطاعية حسب الجداول المرفقة.
  - التذكير بمنع تسجيل نفقات غير مدرجة في الإطار العام والأولويات المحددة.
- د- تحضير المقترحات الميزانية القطاعية: كل وزارة قطاعية لها مديرية مكلفة بالميزانية والوسائل مهمتها تحضير مقترحات الميزانية الخاصة بالقطاع، بناء على التوجيهات الواردة في المذكرة المنهجية، تقوم هذه المديرية بالتنسيق مع جميع المصالح والهيئات التابعة لوزارة معينة بتحديد مقترحات للميزانية يتم بلورتها ضمن الميزانية القطاعية، في حالة حدوث أي خلاف يتم حله من خلال التحكيم الداخلي، ويتم تحديد مستوى النفقات المقترحة التي ترسل إلى الوزارة المالية. كما يجب على الوزارات القطاعية تقديم وثائق تبريرية تدعم المقترحات التي تقدمها.
- ترسل هذه المذكرة في شهر مارس على أن ترسل المقترحات في منتصف شهر ماي، وهو لا يمكن إعداد مقترحات دقيقة وفعالة، مما يلجئ إلى المبالغة في التقدير من قبل الوزارة. المديرية العامة للميزانية تقدم هذه المشاريع القطاعية إلى المديرية للميزانية لدى وزارة المالية، حيث يتم جمعها لدى وزارة المالية.

<sup>1</sup> مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد الرابع، جوان 2016 ص 331



ر- فحص النقدي لمقترحات الوزارات القطاعية: تقوم المديرية العامة للميزانية بجمع المعلومات والوثائق التي تخص النفقات المطلوبة من طرف كل وزارة، وفي هذه المرحلة تقوم بدراسة المقترحات في المديرية العامة للميزانية لدى الوزارة المالية. ويشمل ما يلي:<sup>1</sup>

- معرفة الوضعية المحاسبية للسنة المالية المنتهية.
  - دراسة تقارير المراقبين الماليين لكل قطاع.
  - معرفة وضعية النفقات الملتزمة بها كل وزارة إلى غاية الثلث الأخير من السنة الماضية.
- على أساس المعطيات السابقة تقوم الهيئة بدراسة المقترحات في جوان من خلال:
- دراسة المقارنة بين النفقات المقترحة والمبررات الرفقة.
  - كشف المطالب المبالغ فيها على مستوى النفقات.
  - مقارنة جميع المقترحات بالمعطيات التي تملكها عن كل وزارة.
  - التحقق من وجود عدد المناصب التي تم فتحها فعليا في إطار نفقات المستخدمين لدى كل وزارة.
- 2. مناقشة المقترحات على المستوى الوزاري:** تتم مناقشة اقتراحات النفقات العامة التي تقدمها الدوائر الوزارية المختلفة بين المختصين في المديرية العامة للميزانية وممثلي كل وزارة، بهدف تحديد مبلغ الاعتمادات المدرجة في مشروع الميزانية العامة.

بعد ذلك تعد المديرية العامة تقريرا يوضح نتائج المناقشات بشأن مشروع الميزانية لكل وزارة، وتقدم هذا التقرير إلى وزير المالية، يبدأ في هذه المرحلة الوزراء مناقشاتهم مع وزير المالية، حيث يحاولون الدفاع عن اقتراحاتهم، بينما يسعى وزير المالية للحفاظ على توازنات الميزانية ومنع زيادة الإنفاق العام. في هذه المرحلة، يسعى إلى تقريب وجهات النظر، وفي بعض الحالات، يتم التحكيم الوزير الأول أو حتى رئيس الجمهورية في بعض القطاعات والحالات المعينة.

<sup>1</sup> مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد الرابع، جوان 2016 ص 331



بعد اكتمال الأعمال داخل مجلس الحكومة، يقدم المشروع النهائي لمجلس الوزراء للمصادقة عليه، ويحدث ذلك في بعض الحالات بعد التحكيم لوزارتي الدفاع والخارجية، الي يجريه رئيس الجمهورية، بعد موافقة مجلس الوزراء على مشروع القانون في شهر سبتمبر، يتم وضعه في القالب المطلوب وفقا لقانون المالية العضوي رقم 84-17، استعدادا لتقديمه للسلطة التشريعية.<sup>1</sup>

**3\_ مرحلة المناقشة والمصادقة:** يتم تقديم مشروع قانون المالية من طرف الحكومة أمام البرلمان لمناقشته ثم المصادقة عليه، حيث تعتبر فرصة سامحة لممثلي الشعب من أجل المشاركة في رسم السياسة العامة للدولة وتحديد الأولويات للإنفاق حيث لا يمكن تنفيذ الميزانية إلا بعد مصادقة البرلمان، و حسب المادة 138 من دستور 2016 فإن البرلمان يصادق على قانون المالية في أجل أقصاه 75 يوم<sup>2</sup> من تاريخ إيداعه لديه، حيث تخصص 47 يوم للمجلس الشعبي الوطني للمصادقة على قانون المالية ابتداء من تاريخ إيداعه، و تخصص 20 يوم لمجلس الأمة، و 08 أيام في حالة وقوع أي خلاف بين الغرفتين للجنة المتساوية الأعضاء للبحث في شأنه<sup>3</sup>، و الحكومة بدورها مجبرة على إيداع المشروع لدى البرلمان في أجل محدد حسب المادة 67 من 84-17 يكون على الأكثر تقدير الثلاثون (30) من شهر سبتمبر من السنة التي تسبق السنة المالية المعنية.<sup>4</sup>

بعد عملية التحضير والإعداد ثم المصادقة يصبح قانون المالية جاهزا ليتم الإضاء عليه من طرف رئيس الجمهورية، وإصداره في الجريدة الرسمية.<sup>5</sup>

**4.مرحلة التنفيذ :** تتولى وزارة المالية باعتبارها عضوا من أعضاء السلطة التنفيذية مهمة تنفيذ الميزانية ، عن طريق تجميع إيرادات الدولة من مختلف مصادرها و إيداعها في الخزينة العمومية أو البنك المركزي وفقا لنظام حسابات الحكومة المعمول به، كما يتم الإنفاق في حدود الواردة في اعتمادات الميزانية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> على مسعودي نفس المرجع السابق ص 74-75-76.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 07 مارس 2016، ص 26.

<sup>3</sup> الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 28 غشت 2016، ص 60.

<sup>4</sup> الجريدة الرسمية، العدد 01، الصادرة بتاريخ 03 يناير 1990، ص 02.

<sup>5</sup> مجلة القانون والعلوم السياسية نفس مرجع السابق ص 331

<sup>6</sup> عباس محرز، "اقتصاديات المالية العامة" ص 446



وعليه فإن عمليات تنفيذ النفقات تنقسم إلى جزأين: عمليات تحصيل الإيرادات وعمليات دفع النفقات.

أولاً: تحصيل الإيرادات: يتم تحصيل الإيرادات العامة خلال مرحلتين نذكرهما كالتالي: <sup>1</sup>

**1-المرحلة الإدارية:** وهي من اختصاص الأمر بالصرف وتتكون من عمليتي الإثبات والتصفية.

**الإثبات:** حسب المادة 16 من قانون "90-21 هو الإجراء الذي يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي."

**التصفية:** حسب المادة 17 من نفس القانون "التصفية تسمح بتحديد المبلغ الصحيح للديون الواقعة على المدين لفائدة الدائن العمومي والأمر بتحصيلها."

**2-المرحلة المحاسبية:** وهي من اختصاص المحاسب العمومي تتمثل في عملية التحصيل.

**التحصيل:** حسب المادة 18 من نفس القانون "يعد التحصيل الإجراء الي يتم بموجبه إبراء الديون العمومية".

**ثانياً: دفع النفقات:** تتم هي الأخرى من خلال نفس المرحلتين حسب القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

**1-المرحلة الإدارية:** وهي من اختصاص الأمر بالصرف وتتكون من عمليات الالتزام، التصفية، الأمر بالصرف.

**الالتزام:** حسب المادة 19 من نفس القانون الالتزام هو "الإجراء الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين".

**التصفية:** حسب المادة 20 من نفس القانون "التصفية تسمح بالتحقيق على أساس الوثائق المحاسبية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية."

**الأمر بالصرف:** حسب المادة 21 من نفس القانون "يعد الأمر بالصرف أو تحرير الحوالات الإجراء الذي يأمر بموجبه دفع النفقات العمومية."

<sup>1</sup> عباس محززي، "اقتصاديات المالية العامة" ص 446



2-المرحلة المحاسبية :هي من اختصاص المحاسب العمومي وتتم من خلال إجراء الدفع. **الدفع** :حسب المادة 21من نفس القانون "يعد الدفع الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي." تحكم عملية صرف النفقات العامة قاعدة أساسية هي قاعدة "تخصيص الاعتمادات" حسب الوزارات بالنسبة لنفقات التسيير وحسب القطاعات بالنسبة لنفقات التجهيز، كما لا يمكن تجاوز الاعتمادات المقررة في قانون المالية، حيث نصت المادة 75من القانون 17-84على أنه لا يجوز صرف أية نفقة بما يتجاوز مبلغ الاعتمادات المفتوحة ضمن الشروط المحددة في هذا القانون ما لم تنص أحكام تشريعية على خلاف ذلك.

كما يقصد بهذه القاعدة كذلك عدم رصد مبلغ إجمالي للنفقات يكون للإدارة حق التصرف فيه كما تشاء مما يحد من عمليات التحويل للاعتمادات بين الأبواب المختلفة، ولكن القانون 17-84أعطى مرونة التحويل من اعتمادات وزارة إلى أخرى، وغالبا ما يتم التحويل من الأعباء المشتركة التي هي اعتمادات إجمالية الغرض منها هو تمكيننا لحكومة من تغطية نفقات قد تطرأ في المستقبل، حيث يصادق عليها البرلمان دون معرفة لأي جهة سوف تخصص، وتتولى الحكومة توزيعها خلال السنة المالية عن طريق مراسيم تحويل الاعتمادات.<sup>1</sup>

#### 4-مرحلة المراقبة:

**أولا: الرقابة الإدارية :** إن الرقابة الإدارية هي تلك التي تقوم بها إدارات المؤسسات العمومية بنفسها ، أو من طرف وزارة المالية على الإدارات الحكومية المختلفة ، و ذلك بواسطة قسم مالي خاص ، تتم من خلاله إجراء التحليل و إعداد التقارير ، لتأكد مدى احترام السياسات و هدفه الأساسي هو اكتشاف الأخطاء و العمل على تصحيحها و تطبيق على النفقات لأنها أكثر عرضة من الإيرادات للانحرافات ،<sup>2</sup>زيادة على هذا فالمحاسب العمومي يقوم برقابة على الأمر بالصرف من خلال الانتقال من المرحلة الإدارية إلى المرحلة المحاسبية بالنسبة إلى تنفيذ النفقات و الإيرادات .و كما تتضمن الرقابة الإدارية رقابة المراقب المالي .<sup>3</sup>

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، الصادرة بتاريخ 14 نوفمبر 1992، ص 210.

<sup>2</sup> علي مسعود، نفس المرجع السابق، ص 81

<sup>3</sup> مجلة القانون والعلوم السياسية، نفس مرجع السابق ص 333.



ثانيا : الرقابة السياسية: ويقصد به رقابة السلطة التشريعية، والغية من هذه الرقابة السياسية على تنفيذ الميزانية هي التأكد من احترام الإجازة التي أعطاهها البرلمان للحكومة في جباية الإيرادات وصرف النفقات، و تتحقق الرقابة بإلزام الحكومة بتقديم حساب ختامي في نهاية السنة المالية للسلطة التشريعية يبين فيها ما تم جبايته فعلا من إيرادات و ما تم صرفه من نفقات و مدى مطابقة كل هذا لما ورد في الميزانية.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: ماهية النفقات العمومية

يعتبر حجم الإنفاق العمومي النفقة العمومية المرآة العاكسة لسياسة الدولة، وكلما كانت الدولة رشيدة كلما كانت ميزانيتها رشيدة بالتبعية، وذلك ليس سوى ترجمة للمقولة الشهيرة" أعطني سياسة حسنة أنشئ لك نظاما ماليا حسنا"، فالنفقة العامة حساسة لأحداث السياسة التي تطبع نشاط الدولة. سنحاول في هذا المبحث أن نعطي فكرة شاملة عن النفقة العامة، لذلك قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مطالب.

### المطلب الأول: النفقات العمومية (المفهوم، الخصائص والتقسيمات)

#### I-1- مفهوم النفقات العمومية :

تعد النفقات العمومية أحد عنصري الميزانية العامة، وذلك في مقابل العنصر الآخر وهو الإيرادات العامة.

عددت مفاهيم النفقات العمومية بحسب وجهات النظر المختلفة، لكن اغلب المفاهيم لها نفس المضمون، اذ يعد الإنفاق العام:

- "مبلغ نقدي تصدره الدولة أو أحد الأشخاص العاملين التابعين لها بهدف تحقيق منفعة عامة".<sup>2</sup>
- "يعني استخدام مبلغ من المال من قبل هيئة عامة تحقيقا للمنفعة العامة".
- "هو مبلغ من المال تستعمله الدولة أو إحدى هيئاتها الرسمية لتحقيق غرض عام".
- "مبلغ نقدي يدفع بواسطة الخزينة العامة لإشباع حاجة عامة".

<sup>1</sup> علي مسعود، نفس مرجع السابق، ص 84

<sup>2</sup> إيمان عدنان حسين الأسدي (أثر سياسة ترشيد الإنفاق العام في ضبط الموازنة – تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة 2004-2021 رسالة لنيل ماجستير في العلوم الاقتصادية – جامعة كربلاء (العراق)، ص 87



- "هي مبالغ نقدية أقرت من السلطة التشريعية ليقوم شخص خاص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية".<sup>1</sup>
- "بأنه مبالغ نقدية تقر من السلطة التشريعية لتنفق من أجل مبلغ وخدمات وتحقيق أهداف اقتصادية".  
نفقة العامة: هي مبالغ نقدية تخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بهدف إشباع حاجة عامة .  
كما يمكن أن نميز بين مفهومين للنفقات العامة وهما:

### المفهوم التقليدي:

لتحديد النفقات العامة يركز على تمويل الإدارة العامة للدولة، والتي يجب أن تتماشى نشاطاتها مع وظائف الدولة الأساسية. ويرى التقليديون أن هذه الوظائف تتمثل في الأمن الداخلي والأمن الخارجي، والعدالة، والتمثيل الخارجي للدولة.

### المفهوم الحديث:

المفهوم الحديث للنفقات العامة يتناسب مع وظائف الجديدة للدولة العصرية حيث تزداد تدخلاتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لمعالجة وحل الأزمات التي واجهت الدول الرأسمالية.<sup>2</sup>

### I-2- خصائص النفقات العمومية :

أ- **الطابع النقدي:** تتخذ النفقات العمومية عادة طابعا نقديا لا عينيا،<sup>3</sup> مثل دفع الأجور للموظفين الدولة، والأموال التي تنفقها من أجل صيانة الأجهزة والعتاد اللازمين من أجل تسيير المرافق العامة وإنجاز برامج التنمية الاقتصادية.

<sup>1</sup>مجلة الأعمال والدراسات الاقتصادية (ترشيد النفقات العمومية -دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980-2013 العدد الرابع ص177.

<sup>2</sup>مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية نفس المرجع السابق ص 177

<sup>3</sup> نسرين كزيز، دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر 2007-2016)، أطروحة دكتوراه جامعة الجلفة، الجزائر 2019، ص94.



مع تطور الدول وتعدد المؤسسات كثرة حاجة الأفراد لاستخدام النقود، ولهذا انتشرت انتشارا واسعا في الاقتصاديات المعاصرة بدلا من المقايضة، فالنقود أصبحت أساسا للتبادل ومن مزاياها:

-تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بين أفراد المجتمع.

-تقدير حجم النفقات العامة بدقة أكبر، وتسهيل رقابة السلطة التشريعية على الإنفاق العام إذا اتخذ شكلا نقديا.<sup>1</sup>

ب-صدر النفقة العمومية من الدولة أو إحدى الهيئات التابعة لها: بمعنى أن يكون القائم بالنفقة هو الدولة أو أحد المؤسسات المنبثقة عنها.

ج-هدف النفقة العامة إشباع حاجة عامة: هدف النفقة العامة هو تلبية وإشباع حاجة عامة كالأمن، التعليم والصحة

### I-3-تقسيمات النفقات العامة :

إن تطور مفهوم الدولة وخروجها من إطار الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ازدادت أهمية تقسيم النفقات العامة نتيجة تعدد أوجه الإنفاق العام وصوره، واختلاف آثاره، وترجع أهمية تحديد هذه التقسيمات إلى كونا تخدم أغراضا متعددة وتحقق أهدافا منشودة. حيث أشار «Anwar Shah (2005) أن الطريقة المثلى في تقسيم النفقات العامة تتم من خلال الآثار التي تنتجها النفقات العامة. كما أن إعداد الميزانية العامة يقوم على تصنيف شامل يحوي في طياته كل وظائف الدولة التي تسهر على تأديتها.

إن هذه التقسيمات تستند إلى معيارين أساسيين:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نسرين كزيب، المرجع سابق، ص 96  
<sup>2</sup> حنان عبدلي، دور السياسة المالية في تطوير أداء سوق الأوراق المالية (دراسة سوق مصر ونيويورك للأوراق المالية خلال الفترة 1990-2011 مذكورة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي. ص 100



### لأول: المعيار الاقتصادي:

إن أهمية إعداد الميزانيات العامة السنوية، يلزم الدولة إيجاد تصنيف يقوم على جميع وظائف الدولة التي تقو بها، ويعتبر التصنيف معيارا حديثا وحركيا ومتطورا مع الظروف الاقتصادية، ووفقا لهذا المعيار يتم تصنيف النفقات.

العامة إلى معايير أهمها: معيار طبيعة النفقة العامة. معيار دورية النفقة العامة. معيار الغرض من النفقة العامة.

### 1- معيار طبيعة النفقة العامة

1-1- **النفقات الحقيقية:** وهي تشمل الإنفاق الذي يهدف إلى الحصول الدولة على السلع والخدمات تساهم في الإنتاج و تلبية احتياجات المجتمع مثل الأمن والدفاع والعدالة، إقامة المشاريع الاستثمارية والبنية التحتية العامة مثل الطرق والمدارس والمستشفيات و الجامعات كلها تعتبر نفقات حقيقية. وقد أطلق بعض الكتاب مثل "Laufenburger" "على هذه النفقات اسم-النفقات المنشأة للخدمات-ليؤكد أن الدولة تنتظر من وراء إنفاقها الحصول على خدمات ومنافع مباشرة.

1-2- **النفقات التحويلية :** تتمثل هذه المجموعة من النفقات التي تقوم بها الحكومية التي تتم في اتجاه واحد فقط .دون الحصول على مقابل نقدي أو عيني ، و تتجه إلى قطاعات الاقتصاد الوطني مثل القطاع المنزلي، والقطاع الإنتاجي، وقطاع العالم الخارجي، دون حصول الدولة على مقابل مباشر، وعلى الرغم من أنها لا تعتبر عنصرا من عناصر الدخل الوطني، إلا أنها تمثل دخلا إضافيا للمستلمين دون الحاجة إلى تقديم خدمات أو سلع في المقابل. وحسب تقرير سنوي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE لسنة 2004 أن النفقات التحويلية لكل الولايات المتحدة الأمريكية بلغت 14.8% من الناتج المحلي الاجمالي وفرنسا 28.5% من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى الدنمارك. 29.2% وبصفة عامة استنادا إلى الهدف من إنفاق المدفوعات التحويلية يمكن تقسيمها إلى ثلاث أشكال:



نفقات تحويلية اقتصادية: مثل الإعانات الحكومية للمشاريع الإنتاجية.

نفقات تحويلية اجتماعية: مثل إعانات البطالة، معاشات التقاعد.

نفقات تحويلية مالية: مثل فوائد الدين العام.<sup>1</sup>

### 2. معيار دورية النفقة العامة:

يمكن تقسيم النفقات العامة للدولة إلى نفقات جارية (عادية) ونفقات رأسمالية (استثمارية)

**1-2- النفقات العامة الجارية :** هي النفقات التي لا تزيد رأس المال الاجتماعي للمؤسسات أو الهيئات العمومية،

غالبيتها تتسم بالدورية و التكرار و يطلق عليها اسم "النفقات العادية"، و تشمل الرواتب و الأجور و مصاريف

الصيانة اتو فواتير المياه و الكهرباء وكل ما يتطلب لتسيير مختلف الوزارات و الوحدات الحكومية.

**2-2 النفقات العامة الرأسمالية :** هذه النفقات ترتبط بفترة زمنية محددة غير عادية مثل القروض والإصدارات

النقدية ، وتشمل الإنفاق على المشاريع التنموية، والنفقات الاستثنائية مثل نفقات الحرب و إصلاح الأضرار

ونفقات مكافحة البطالة ، ونفقات الإنعاش الاقتصادي، و يطلق عليها اسم النفقات "غير العادية".

### 3- معيار الغرض من النفقة العامة:

استنادا الى هذا المعيار يمكن تصنيف النفقة العامة إلى ثلاث مجموعات 1-3- : النفقة العامة الإدارية: والتي

تشمل جميع النفقات العامة اللازمة لإدارة وتشغيل كافة المرافق العمومية، مثل النفقات رواتب الموظفين

والأجور وتكاليف التمثيل الدبلوماسي وكل ما يشمل مصاريف قيام الدولة بوظيفتها العادية.

النفقة العامة الاقتصادية: تشمل النفقات العامة التي تنفقها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية مثل

تشجيع وحدات الإنتاج للقطاع الخاص على زيادة الإنتاج أو تحقيق الكفاءة وتحسين استخدام الموارد، وزيادة

الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني من خلال الاستثمار في البنية الأساسية أو زيادة الاستثمارات في القطاع

العام.

**2-3- - نفقة العامة الاجتماعية:** تتركز على زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع شكل عام والفقراء بشكل

خاص ، واستنادا إلى ذلك فان غالبية نفقات الرفاهية تعد نفقات اجتماعية مثل إعانات الفقراء ، والرعاية الصحية،

<sup>11</sup> حنان عبدلي، مرجع سابق، ص 100



وبالتعليم... الخ وتعتبر معظم نفقات الرفاهية نفقات اجتماعية بسبب تركيزها على تحسين الحياة الاجتماعية للمواطنين.

### ثانياً: المعيار الوضعي أو العملي:

يقصد بتصنيف النفقات العامة وفق المعيار الوضعي أو العملي ذلك التصنيف المعمول به في الميزانيات العامة التقليدية والحديثة ومن بين أهم تلك التقسيمات.

### 1-التقسيم الإداري :

تصنيف النفقات العامة في الميزانية العامة إلى عدة الأبواب، وكل باب من الجهة الادارية له تخصص معين فمثلا وزارة الدفاع يخصص لها باب معين ووزارة الأمن الداخلي كذلك باب خاص بها، ووزارة التعليم العالي باب محدد... وهكذا. وكل باب خاص بوزارة معينة يقسم إلى فروع، وكل فرع يقسم الى بنود اتفاقية يخصص كل منها لوحدة أقل في مستواها التنظيمي من المستوى التنظيمي للوحدة الإدارية التي يخصص لها فرع محدد.

### التقسيم النوعي:

في هذا التقسيم النوعي تصنف النفقات العامة المدرجة في الميزانية العامة والمخصصة لكل وحدة إدارية وفقا لطبيعة الأشياء التي يتم إنفاقها عليها، يمكن تقسيم النفقات العامة لأي وحدة حكومية إلى مجموعات اتفاقية وهي:

نفقات مقابل العمل تشمل الأجور والرواتب للموظفين.

نفقات مقابل مستلزمات الإنتاج ويطلق عليها النفقات الجارية. نفقات مقابل أصول رأسمالية يطلق عليها النفقات الرأسمالية.

### تقسيم الوظيفي:

التقسيم الوظيفي للنفقات العامة هو أداة لمراقبة للاقتصاد الكلي، لاتخاذ نظرة شاملة عن مجال تدخل الدولة، هو هدفه الأساسي تسهيل دراسة حجم كل وظيفة، ويساعد هذا التقسيم على فهم مدى اهتمام الحكومة بكل وظيفة عبر تحديد حجم الامكانيات المالية المعتمدة في ذلك.



يتم تصنيف النفقات العامة وفقا للوظائف التي تقوم بها الدولة. وعادة تقسم وظائف الدولة إلى وظائف سيادية (كوظيفة الصحة والتعليم والسكن...)، ووظيفة الخدمات العامة (وظيفة الأمن والدفاع....)<sup>1</sup>.

### أسباب زيادة النفقات العامة:

من بين الظواهر الاقتصادية الرئيسية التي جذبت اهتمام الاقتصاديين هي زيادة النفقات العامة مع زيادة الدخل القومي، وهذا يشير إلى وجود علاقة طردية بينهما، بغض النظر عن درجة نمو الدولة الاقتصادي أو الفلسفة الأيديولوجية السائدة فيها.

حيث أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة هو الاقتصادي الألماني فانجر، بعدما قام بدراسة معمقة عن أسباب الرئيسية لنفقات العامة وتزايدها المستمر، واستنتج وجود اتجاه عام نحو ازدياد نشاط الدولة المالي والتطور الاقتصادي للجماعة.

إن الزيادة في النفقات العامة لا تعني زيادة المنفعة العامة المترتبة عليها بصورة حتمية، ففي هذه الحالة تسمى هذه الزيادة بالزيادة الظاهرية، أما الزيادة الحقيقية تعني حتما زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات، ومن هنا سنتطرق لكل الأسباب الظاهرية والأسباب الحقيقية فيما يلي:<sup>2</sup>

### أولاً: الأسباب الظاهرية:

1- تدهور قيمة النقود: ويقصد بها انخفاض قوتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس عدد الوحدات النقدية التي كان يمكن الحصول عليه من قبل.

ويترتب على تدهور قيمة النقود زيادة النفقات العامة لمواجهة هذا التدهور، فالدولة تدفع عددا من الوحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من قبل من أجل الحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات، فالزيادة في رقم النفقات العامة زيادة ظاهرية.

<sup>1</sup> بن عزة محمد نفس المرجع السابق ص 21-24  
<sup>2</sup> د سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، 2009، ص 63.



### 2- اختلاف طرق المحاسبة المالية (اختلاف طرق إعداد الميزانية العامة):

كانت العملية السابقة تتمثل في تخصيص بعض الإيرادات التي تم تحصيلها من قبل بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها مباشرة، دون أن تظهر هذه النفقات أو إيراداتها في الميزانية العامة للدولة، مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من حقيقتها.

بعد إتباع مبدأ الوحدة أو عمومية الميزانية العامة، الذي يقضي على ظهور كافة نفقات الدولة وإيراداتها دون تخصيص في الميزانية العامة، ظهرت نفقات عامة كانت تنفق فيما قبل دون أن تظهر في الميزانية، فالزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية ناتجة عن تغييرات في الطرق والوسائل والقواعد الفنية المتبعة في إعداد حسابات الميزانية.<sup>1</sup>

### 3- زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها:

من بين الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة هو زيادة مساحة إقليم الدولة أو زيادة عدد سكانها فهذه الزيادة في عدد الأفراد تعتبر عبء جديد و إضافي للدولة، وهذا يؤدي إلى تزايد نفقاتها من جراء ارتفاع عدد السكان من أجل تغطية حاجاتهم وإشباع رغباتهم، فهذه الزيادة ظاهرة صاحبت زيادة عدد السكان أو اتساع الرقعة الجغرافية جراء احتلال دولة أخرى أو استرداد جزء من إقليمها.<sup>2</sup> و يترتب على هذه الزيادة بطبيعة الحال زيادة في حجم النفقات العامة ، إلا أنها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو الزيادة في الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> د سوزي عدلي ناشد، نفس المرجع السابق، ص 65.

<sup>2</sup> لحسن دردوري، سياسة في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، نفس المرجع السابق، ص 49.

<sup>3</sup> د سوزي عدلي ناشد، نفس المرجع السابق، ص 66



ثانياً: الأسباب الحقيقية:

وهي مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والادارية والعسكرية التي أدت إلى زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق العام مع زيادة الحاجات العامة، ومن بين هذه الأسباب التالية:

### 1- أسباب اجتماعية:

مع تطور الدولة وتحويلها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، أصبح هدفها لا ينصب فقط حول رفع مستوى الدخل بل إعادة توزيع هذا الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات الصحية التعليمية، والقيام بالرعاية الاجتماعية للمسنين والأطفال والعاطلين عن العمل .... الخ<sup>1</sup>

### 2- أسباب اقتصادية:

يمكن تقسيم الأسباب الاقتصادية إلي سببين رئيسيين هما:

1-زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية: إن تدخل الدولة للحفاظ علي التوازن اقتصادي العام ودفع عجلة التنمية التي تعد سبب رئيسيا في زيادة النفقات العامة فتطور السياسة الاقتصادية وتقلها من الحياة الى التدخل أدى بالدولة لزيادة نفقاتها سواء على شكل إقامة مشروعات جديدة أو إعانات، هدفها دفع الطلب الفعلي الى مستوى المطلوب وذلك لتحقيق التوظيف الكامل بواسطة زيادة النفقات العامة للدولة إضافة الى التنافس الاقتصادي الدولي يزيد من الانفاق العام عن طريق إعطاء اعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتعزيز منافستها وتصدير منتجاتها عالميا أو عن طريق دعم الإنتاج المحلي لمقاومة المنافسة الأجنبية داخل البلاد

2-تطور الدخل الوطني: يعتبر من أهم الأسباب الاقتصادية التي تؤدي لزيادة حجم النفقات العامة تقوم الدولة بتمويل مشاريعها المختلفة بشكل كبير لأن الدولة بإمكانها اقتطاع أجزاء داخل الأفراد ثم تضعها في خدمة المصلحة العمومية نتيجة لزيادة الأوعية الضريبية وبالتالي زيادة الإيرادات تشجع الدولة علي زيادة حجم النفقات

<sup>1</sup> د سوزي عدلي ناشد، نفس المرجع السابق، ص ن



## المطلب الثاني: ماهية ترشيد الإنفاق العام وأسبابها وأهدافها وعناصرها

أولاً: مفهوم ترشيد الإنفاق العام:

أولاً: هو تطبيقاً عملياً لأفضل كفاءة وتوزيعاً للموارد، لتحقيق الأهداف المرجوة، والحد من الإسراف في المجالات المختلفة، والأخذ بمبدأ الإنفاق من أجل تحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني.

وتعتبر الدولة المكلفة بعملية الإنفاق. فينظر على ترشيد إنفاق العام على أنه "حسن تصرف الحكومة في إنفاق العام".

ثانياً: "هو العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية الخارجية مع القضاء على مصدر التبيد والإسراف إلى أدنى حد ممكن. لذا فإن ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق. والإسراف يمكن تحديد نطاقه إذا زاد الإنفاق إلى مستوى أعلى بكثير عن موارد الدولة، أو إخفاض إنتاجية الإنفاق العام إلى أدنى حد ممكن".<sup>1</sup>

ثالثاً: "تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة".<sup>2</sup>

واعتماداً على معايير أكثر دقة يأتي تعريف ترشيد الإنفاق العام على أنه "التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم الرفاهية المجتمع" وهنا يقصد الفعالية بتوجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات

<sup>1</sup>دراسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر، 1990-2004" أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004 ص 171

<sup>2</sup>أحمد العيش، "أثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2017"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر سنة 2019-2020، ص 90



التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع، فالفعالية تنصرف إلى مرحلة دراسة الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، وترتيب هذه الأهداف وفقاً لأهميتها.

1\_ كفاءة المخرجات: وتعني تحقيق قدر أكبر من المخرجات بنفس القدر من المدخلات، وعلى هذا فهي تقاس بنسبة المخرجات الفعلية على المخرجات المتوقعة عند قدر معين من المدخلات.

2\_ كفاءة المدخلات: وتعني تحقيق قدر معين من المخرجات بقدر أقل من المدخلات، ومن ثم فهي تقاس بنسبة المدخلات الفعلية على المدخلات المتوقعة عند قدر معين من المخرجات.

### ثانياً: النقاط الأساسية وأسباب التفكير في ترشيد النفقات وأهدافه

1- النقاط الأساسية وأسباب التفكير في ترشيد النفقات : من هنا يتضح لنا ثلاث نقاط أساسية لمفهوم ترشيد النفقات :

1- ضرورة تحديد الهدف أو الغاية التي تسعى الإدارة إليها أثناء تنفيذ الخطوات العملية، مع مراعاة الانسجام وتوافق هذا الهدف مع التطلعات السياسية العامة للحكومة.

2- لتحقيق الأهداف المرجوة لابد من ضرورة استخدام الوسائل الممكنة من أدوات التحليل والتقدير للوصول الحسابات والنتائج المحددة.

3- إنها الطريقة المنهجية، وليست نظرية بحد ذاتها، ملتزمة وافية لسياسة واضحة معروفة.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى التفكير في ترشيد النفقات العمومية، ما يلي:

✓ الازدياد المضطر والمتسارع للنفقات العامة يحتم ضرورة التفكير بنتائج ذلك على التوازن.

✓ بالمقابل نلاحظ تناقص أو ركوض في الإيرادات العامة.



✓ عدم توفر تعديلات كمية للنفقات العمومية رغم استمرارية التعبير النوعي للحاجات العامة.<sup>1</sup>

### II-أهداف ترشيد الإنفاق العام : يهدف ترشيد الإنفاق العام إلى ما يلي :

✓ يهدف إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانات المتاحة، سواء بزيادة كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات أو التقليل المدخلات مع المحافظة على نفس مستوى المخرجات.

✓ تحسين الطرق الحالية للإنتاج، وتطوير نظم الإدارة والرقابة، وإدخال أساليب تقنية لتعزيز الكفاءة، بالإضافة إلى دراسة الدوافع والاتجاهات لضمان تحقيق الأهداف بشكل أفضل.

✓ خفض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطوب، والمساعدة في السيطرة على الديون والتضخم، بالإضافة إلى دعم وتجديد المشاريع البنية الأساسية.<sup>2</sup>

✓ المراجعة الهيكلية للمصروفات من خلال تقليل حجم ونوعية المصروفات التي لا تحقق عائدا كبيرا.

✓ دفع عجلة التطور والتنمية الاقتصادية، وتجاوز الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدولة، والتغلب على التحديات التي تواجهها.

✓ محاربة الإسراف والتبذير، مكافحة أي استخدام غير فعال أو غير ملائم للسلطة والمال العام.

✓ الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا.

✓ الحفاظ على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والمتوسطة والطويلة.

✓ ضرورة تجنب مخاطر المديونية الحالية وتأثيراتها، خاصة مع تزايد مشكلة تسديد الديون في العديد من

الدول النامية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> ابن موسى أم كلثوم، عيسى نبوية (ترشيد النفقات العمومية - دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980-2013) مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ص192

<sup>2</sup> شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر - دراسة حالة الجزائر 2000-2010 - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر 3 سنة 2011-2012، ص887

<sup>3</sup> مصطفى شبرة أمحمد (أهمية إصلاح النظام الموازي في ترشيد الإنفاق العام للجزائر) أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة بجامعة الجزائر 3 ص 180-181.



### المطلب الثاني: عناصر ومتطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام

إن عملية ترشيد الإنفاق العام ليست بالسهلة، لكنها خطوة ضرورية، وهي في الوقت ذاته تحتاج إلى توفير ضمانات ومتطلبات لكي يمكن إنجازها في أحسن.

**عناصر ترشيد الإنفاق العام:** تتطلب عملية ترشيد الإنفاق العام مجموعة من العناصر أهمها ما يلي:

1-التحديد الدقيق لحجم الإنفاق العام الأمثل: يتحقق ذلك بتضييق المجال بين السقف الأعلى والحد الأدنى للإنفاق، ولتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام يعتمد على عدة اعتبارات من بينها القرار السياسي المعبر عن موقف الدولة نظرا للوظائف التي تتحملها الحكومة اتجاه المجتمع والنظام الاجتماعي والاقتصادي القائم، إضافة إلى الظروف البيئية التي يعيشها المجتمع.

ولو استخدمنا المنفعة كأداة للتحليل على غرار الفكر الحدي، لتمكنا من القول إن الحجم الأمثل لهذا الإنفاق هو التوصل إلى نقطة التعادل بين المنفعة الحدية للمنفعة العامة والمنفعة الحدية لهذه النفقة.<sup>1</sup>

2-توجيه النفقات العامة نحو النفع العام: تعتبر ركنا أساسيا من أركان النفقة العامة، ويقصد به ضرورة أن تكون النفقة العامة لإشباع حاجات عامة ويتطلب هذا عدم تخصيص النفقات العامة لإشباع حاجة خاصة لبعض الأفراد أو الفئات لما يتمتعون من نفوذ خاص والهدف من النفقة تلبية حاجة العامة مباشرة.<sup>2</sup>

3-إتباع مبدأ الأولوية: تعتبر عملية تحديد الأولويات من أهم العمليات الفرعية في منظومة التخطيط فالاحترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ الأموال من الضياع وتعظيم منفعة استخدامه وتحديد الأولوية يعني تحديد درجة الأهمية في تحقيق المصلحة العامة.

4-الحرص على ضمان الجودة والرفع من المردودية: يجب أن تعكس المردودية النتيجة التي تترتب عن النفقة العامة، أي المردودية الاقتصادية والاجتماعية للنفقة العامة، كل ما كانت المردودية جيدة تعكس قيمة الأموال

<sup>1</sup> شعبان فرج، نفس المرجع السابق ص 90.

<sup>2</sup> أحمد العيش نفس المرجع السابق ص 22.



التي صرفتها الدولة لتوفير السلع والخدمات، فالحرص على جودة الخدمات والسلع، لتقادي المصاريف الإضافية التي تتقل كاهل الدولة.

**ضوابط ترشيد الإنفاق العام:** يوجد مجموعة من الضوابط الواجب على الأجهزة والهيئات العامة التقيد بها وإتباعها من أجل تحقيق الترشيد في الإنفاق والتي بدوره يحقق أكبر منفعة اجتماعية وبأقل قدر من الانفاق. وتتمثل هذه الضوابط فيملي يلي:

**1- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية:** لدراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع يجب دراسة مجموعة من العناصر والمتمثلة في:

ربحية المشروع، التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروع، الأثار المحتملة على البيئة واتساقه مع المجتمع، فرص العمالة التي يوفرها المشروع، الأثار المحتملة للمشروع على الادخار وإعادة توزيع الدخل، والأثار الاجتماعية للمشروع.

**3- الرقابة على الإنفاق العام:** تعتبر الرقابة بمختلف أنواعها (البرلمانية، القضائية والإدارية) من اهم الضوابط في عملية ترشيد الانفاق العام، لما تقوم به من اكتشاف الأخطاء للعمل الإداري وضبطه، وضمان التطبيق السليم لقواعد الدولة العامة، ومدى التزام بقرارات السلطة التشريعية، ومن ثم تكون حاجز أمان بوجه الفساد الإداري والمالي.

**4- تجنب الإسراف والتبذير:** ويكون ذلك عن طريق إعداد جدول المشاريع الذي يضمن خطة شاملة ومدروسة لجميع المشاريع التي تعتمزم الدولة القيام بها، ودراسة هذه المشاريع من جوانبها المختلفة الاقتصادية، المالية، البيئية، الاجتماعية والسياسية، من أجل تقادي الأثار السلبية المنجمة عنها، والهدف الأساسي من إعداد جدول المشاريع هو تجنب الإسراف والتبذير وترشيد الأموال العامة، مع منع وقوع الدولة في العجز المالي.

**5- الترخيص المسبق من السلطة التشريعية:** تلزم قواعد المالية العامة أي مبلغ من الأموال العامة يتم انفاقه او الارتباط بإنفاقه بان يكون مسبقاً بترخيص من السلطة التشريعية، ضماناً لتوجيهه بشكل يضمن تحقيق



المصلحة العامة، كما يساعد الترخيص في ترشيد النفقات ان أعضاء البرلمان اثناء مناقشتهم مشروع الموازنة قد يطالبون باستبدال بعض النفقات او الغائها.<sup>1</sup>

**6- تحقيق فعالية وكفاءة الانفاق العام:** يقصد بكفاءة الانفاق العام قدرة الحكومة على تعظيم أنشطتها الاقتصادية على مستوى انفاقها وهو شرط ضروري وأساسي للأداء الاقتصادي للدولة ولتحقيق الكفاءة عدة مؤشرات وهي:

أ\_ **مؤشر العائد:** ويهتم بالنوعية ودرجة الإنجاز

ب\_ **مؤشر المدخلات:** يركز على قياس المدخلات المتوقعة (كفاءة المدخلات)

ج\_ **مؤشر المخرجات:** ويهتم هذا المؤشر بالكمية

اما الفعالية فهي مدى تحقيق الأهداف المرجوة بواسطة كيفية توجيه الموارد العامة داخل الاستخدامات العامة من جهة والاستخدامات العامة والخاصة من جهة اخرى.

**متطلبات ترشيد الإنفاق العام:** تحتاج عملية ترشيد الإنفاق العام توفير متطلبات حتى يمكن تحقيق أهدافها على أحسن وجه:<sup>2</sup>

**1. تحديد الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها بدقة:** يتم تحديدها بصورة دقيقة وبشكل مستمر ودقيق، وترتيب الأهداف حسب أهميتها النسبية وذلك بالنظر إلى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمثل المرحلة التي تمر بها المجتمع، يتم تقييم وتحديد الأهداف طويلة ومتوسطة الأجل من خلال حصر الاختصاصات الرئيسية التي تطلب الأموال من أجلها، كما أن طبيعة الأهداف تحدد طبيعة وحجم الوظيفة أو الوظائف المتعددة التي تم تنفيذها من أجل تحقيق الأهداف، سواء كانت تتعلق بالمجتمع بشكل عام أو بالوحدات التنظيمية.

**2-- أن تحقق النفقة النفع العام:** أي أن تُوجَّه النفقات العامة بطريقة اقتصادية تحقق أقصى منفعة ممكنة بأقل تكلفة، مع تجنب الهدر والإسراف، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم أهداف المجتمع.

<sup>1</sup> د. مداحي عثمان (دور الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العام، ص90

<sup>2</sup> د. مداحي عثمان (دور الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العام، ص91



### المبحث الثالث: الإصلاح الميزاني ودوره في تطوير النظام المالي العام

تعمل الدولة الجزائرية على عصرنة نظام الموازنة العامة بما يتماشى مع التطورات التي تطرأ في مختلف دول العالم، واتخذت هذا الأسلوب لإعطاء الموازنة العامة طابع الكفاءة والفعالية ومن أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة في المدى المتوسط، وذلك بانتهاج أسلوب موازني قائم على النتائج والأداء ويسمح مشروع تحديث الموازنة للحكومة الجزائرية ب:

\_ يهدف إلى تعزيز قدرة الدولة على التنبؤ وإدارة النفقات العامة.

\_ تجديد الأنظمة الشاملة لإعداد وتنفيذ الميزانية مما يجعلها أكثر شفافية وكفاءة في مضمونه، وصلته مع أهداف السياسات والاستراتيجيات العامة والسياسات القطاعية.

\_ تحسين عرض الميزانية العامة للدولة ليكون أكثر من مجرد وثيقة مالية، بحيث تتسم بالشفافية على ممثل الحكومة وتسهل استخدام الموارد العامة على المدى المتوسط.

\_ تعزيز قدرته التحليلية في مجال رصد ومساءلة الموظفين والهيئات الميزانية.<sup>1</sup>

### المطلب الأول: مشروع الإصلاح الميزاني تعريف والأهداف

جاء مشروع الإصلاح الميزاني في الجزائر نتيجة اتفاق بين الطرف الجزائري والبنك الدولي بموجب اتفاق القرض رقم 7047 أ ل الموقع في 2001/04/18 بواشنطن،<sup>2</sup> من أجل البحث في الوسائل والطرق التي يجب وضعها حيز التطبيق قصد تحسين تسيير النفقات العامة وقصد ضمان محاربة كل العناصر التي تعيق تقديم خدمات ذات جودة ونوعية للمواطن.

<sup>1</sup> حنيش أحمد (أفاق نظام الرقابة في ظل عصرنة الموازنة العامة - دراسة حالة الجزائر -) مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير - فرع: النقود والمالية -دفعة 2009-2010 ص 136.

<sup>2</sup> المادة الأولى من المرسوم الرئاسي 01-140 المؤرخ في 2001/06/06، المتضمن الموافقة على اتفاق القرض رقم 7047 أ ل الموقع في 2001/04/18 بواشنطن، بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و البنك الدولي للإنشاء و التعمير لتمويل مشروع عصرنة المنظومات الخاصة بالميزانية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 31 لسنة 2001، ص 07.



-الأطراف الأساسية المعنية بالمشروع: بموجب الاتفاق الموقع بين الطرف الجزائري ممثلا في وزارة المالية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، تم تعيين الأطراف الفاعلة في تنفي المشروع، مع تحديد مهام لكل طرف وذلك كما يلي:

1. **لجنة القيادة** : هي الهيئة التي تمثل الوزارة المالية والتي مهمتها التوجيه العام في تنفيذ مشروع الإصلاح الميزاني، بحيث يترأسها اللجنة الأمين العام للوزارة المالية وتتكون من الأعضاء الآتية :

- المدير العام للميزانية.
- المدير العام للمحاسبة.
- المدير العام للتقديرات والسياسات.
- المدير العام للعلاقات الاقتصادية والمالية الخارجية.
- عضو من ديوان وزارة المالية.
- مسؤول عن مديرية الإعلام الآلي.

تتمثل مهمة اللجنة في إطار تنفيذ مشروع الإصلاح الميزاني ضمن اتفاقية المبرمة بين طرفي الحكومة الجزائرية والبنك العالمي للإنشاء والتعمير فيما يلي: <sup>1</sup>

- إعداد وتصميم مخطط العمل المنصوص عليه وفق الاتفاقية المبرمة من خلال التنفيذ والمتابعة والمراقبة التنسيق.
- تتكفل بالتنسيق البنك الجزائري للتنمية مع خلية تنسيق المشروع وذلك بمتابعته عن طريق تبادل المعلومات مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، في إطار الصفقات مع تبليغ أي نزاع محتمل للسلطات المختصة.
- إعداد برامج التفتيش والمراقبة مع تحضير تقرير سنوي لتنفيذها وفي الأخير إعداد التقرير النهائي فيما يخص التنفيذ المادي والمالي للمشروع.

<sup>1</sup> المادة الأولى من المرسوم الرئاسي 01-140 المؤرخ في 06/06/2001، المتضمن الموافقة على اتفاق القرض رقم 7047 أ ل الموقع في 18/04/2001 بواشنطن، بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و البنك الدولي للإنشاء و التعمير لتمويل مشروع عصرنه المنظومات الخاصة بالميزانية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 31 لسنة 2001، ص 07.



- المتابعة والمراقبة المنتظمة لعدة جوانب مختلفة في العمليات الإدارية والوثائقية والتعاقدية والمالية والتقنية والموازنية، بالإضافة إلى إدارة عمليات سحب القروض ودفع المصاريف.
  - تكليف الأمر لخلية التنسيق والمتابعة بإعداد وتحضير حصيلة مادية ومالية خلال كل ثلاث أشهر.
  - اتخاذ الترتيبات الضرورية لإنجاز عمليات تسديد القرض التي تتم طبقاً للقوانين المعمول بها على أساس الاستعمالات التي تمت بالمبالغ المنصوص عليها في إنفاق القرض.
- 2-خلية التنسيق ومتابعة مشروع عصرنة المنظومات الخاصة بالموازنة:** تم إنشاء خلية لتنسيق المشروع ومتابعته لدى وزارة المالية، والغرض من ذلك إنجاز مشروع عصرنة نظام الموازنة، تقوم هذه الخلية بمهام التنفيذ التي تتمثل فيما يلي:

- ❖ أخذ الترتيبات الضرورية لضمان تنفيذ أعمال وعمليات التصميم والتنسيق ومتابعة والتنفيذ والإنجاز والرعاية المحددة وفقاً لاتفاق القرض.
- ❖ تنفيذ العمليات المتعلقة بإبرام الصفقات العمومية وذلك وفقاً للشروط والآجال المتفق عليها.
- ❖ تقدير وتقييم الاحتياجات الناتجة من مخططات العمل في المشروع والمتصلة به.
- ❖ العمل على إنجاز العمليات الضرورية لتطبيق وتنفيذ المشروع.
- ❖ السهر على إعداد التقارير الفصلية والسنوية اتجاه الأنشطة والوسائل والعمليات والنتائج المتعلقة بها وإرسالها للجنة قيادة المشروع والبنك الجزائري للتنمية في إطار المشروع.
- ❖ تحضير تقارير فصلية عن تسيير المشروع كما نص عنه الاتفاق القرض، ويشمل إبرام الصفقات والتقدم المادي في تنفيذ المشروع.
- ❖ حفظ ملفات المناقصة في الأرشيف ونسخ جميع الأوراق الثبوتية.
- متابعة إنجاز المشروع ومراقبة كل العمليات المتصلة به.<sup>1</sup>

**3-البنك الجزائري للتنمية:** هو مؤسسة عمومية نشأة سنة 1965 تحت اسم الصندوق الجزائري للتنمية، غرضه الأساسي هم المساهمة في تمويل الاستثمارات المنتجة للمداخيل وتنفيذ مخططات برامج الاستثمارات التي تعمل

<sup>1</sup> مصطفى شيرة احمد، نفس المرجع السابق، ص 196، 195



على تحقيق الأهداف للتنمية الاقتصادية، كما تعتبر المؤسسة المكلفة بضمان القروض الممنوحة من طرف المؤسسات والهيئات المالية الوطنية والأجنبية والدولية،<sup>1</sup> حيث قام البنك الجزائري للتنمية بمهام التسيير المالي والمحاسبي للمشروع لا سيما ما يلي:

- إبرام اتفاقية تسيير وإعادة الإقراض مع الخزينة العمومية.
- معالجة الملفات المتعلقة بإنفاق القرض بالاتصال مع وزارة المالية.
- إعداد طلبات السحب من القرض ثم التحقق من مطابقة ما تم النص عليه في اتاق القرض والعقود المبرمة في مجال المشروع.
- اختيار أخصائي في التسيير المالي وتكليفه بصرف المدفوعات المتعلقة بالعقود الممولة في إطار المشروع ويقوم بالتعاون الوثيق مع أعضاء الخلية تنسيق المشروع ومتابعته.
- الإسراع في تقديم طلبات السحب من القرض إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير .
- إنجاز عمليات السحب من القرض طبقا لأحكام اتفاق القرض ولأحكام المرسوم الرئاسي 01-140
- القيام بجميع الترتيبات الضرورية للمحافظة على مصالح الدولة في إطار الالتزامات التي تعهدت بها لإنجاز المشروع.
- إعداد العمليات المحاسبية والحصائل والرقابة وتقييم الأعمال والوسائل والنتائج المتعلقة بتنفيذ المشروع.
- القيام بجميع الترتيبات الضرورية لاحترام القوانين والتنظيمات المطبقة في مجال الالتزامات والأمر بالصرف.
- وضع تقييم محاسبي عن تنفيذ اتفاق القرض في كل مرحلة من مراحل تنفيذ المشروع، يشمل كل من تقرير فصلي وسنوي عن تقييم تنفيذ اتفاق القرض، وتقرير فصلي يخص العلاقات مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتقرير نهائي عن تنفيذ اتفاق القرض يرسل إلى وزارة المالية.
- حفظ ميع الوثائق الموجودة لديه في الأرشيف والحفاظ عليها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>أنظر المواد 02، 01 من القانون 63-165 المؤرخ في 07/05/1963، المتضمن إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية و تحديد قانونه الأساسي ، الجريدة الرسمية للجمهورية الشعبية رقم 29 لسنة 1963.

<sup>2</sup> مصطفى شيرة احمد، نفس المرجع السابق، ص 197



أهداف مشروع الإصلاح الميزاني: تتمثل أهداف مشروع العصرية حسب أهداف وأولويات السلطات القائمة على تنفيذ وإعداد القوانين المتوافقة مع متطلبات العصرية، وتحدد أهداف كل سلطة كما يلي:

### 1\_ بالنسبة للسلطة التنفيذية:

\_ البحث عن طرق جديدة للتسيير لقياس مدى تحقيق السياسات العامة، وتطبيق الإجراءات الضرورية لتحسين التسيير العمومي، حسب الأهداف المسطرة والمحضرة والتي تقاس النتائج حسب فعاليتها.

\_ ضمان وسيلة تشجع على التنفيذ الفعال والعقلاني للموازنة؛

\_ تدعيم المؤسسات والهيئات المالية التي تشجع في مناخ اقتصاد السوق.

### 2\_ بالنسبة للسلطة التشريعية.

\_ تسهل الدراسة للموازنة العامة للدولة بالنسبة للبرلمان، كما أنها تعكس التوجهات السياسية للحكومة، وتمكّنه من محاسبة الحكومة بناء على مدى تحقيق هذه السياسات.

\_ استخدام الموارد بطريقة عقلانية

\_ تطوير وتوسيع قدرات وزارة المالية وخاصة في مجال تسيير النفقات العمومية.

تجديد دورة الموازنة باتخاذ نظام توزيع الموارد يتماشى مع الأولويات.

\_ اعتماد على استراتيجية في مبدأ تعدد السنوات من أجل توضيح الاختيارات اللازمة في مجال النفقات العمومية.

\_ تكلف البرلمان في مجال الترخيص ومراقبة النفقات لتوفير الشفافية.

\_ زيادة الفعالية بإعطاء حرية أكبر للمسؤولين الإداريين<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> حنيش أحمد نفس المرجع السابق، ص 137-138.



**المطلب الثاني: تعريف ميزانية الوسائل وميزانية البرامج والأعمال المنجزة بمشروع الإصلاح:**

**أولاً: التوجه نحو موازنة البرامج القائمة على أساس النتائج:**

**القانون العضوي المتعلق بقوانين المالي (LOL):**

تطبيق القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية العمومية في فرنسا، والذي يمثل ثورة حقيقية لقانون المالية العامة، يركز القانون على موازنة البرامج بناءً على أدائها، وهو يجيب على نقطتين متكاملتين.

\_ تحديث وعصرنه التسيير العمومي؛

\_ تقوية دور البرلمان في جانب الميزانية.

أدى تطبيق البنية المالية الجديدة إلى تحول جذري في كيفية إدارة الموازنة والمحاسبة العامة، تميز مقدمة النظام الجديد للموازنة التي تتمحور حول الأداء بعصرنة أنماط التسيير العمومي وتكييف إجراءات الموازنة والمحاسبة، لذلك تطبيق القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية الموضوع حيز التنفيذ مما يثير بعض التساؤلات، حول مسؤولية المسيرين العموميين الجدد، وتعزيز لسلطات البرلمان في الميزانية بالإضافة إلى تطوير دور مجلس المحاسبة.

حيث يتضمن ثلاث محاور كبرى:

\_ عرض جيد للميزانيات والحسابات.

\_ إصلاح التسيير العمومي

**أهمية القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية:** في المالية العامة المعاصرة توزع الاعتمادات حسب الدور وتعتمد على قياس الأهداف وتطوير التسيير.

\_ بالنسبة للمواطنين: القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية يجبر الدولة على مسك حسابات بشكل واضح ودقيق ومصداقية أكثر تعبير عن نشاطها، مما يتيح للمواطنين بأخذ معلومات واضحة وكاملة على التسيير العمومي.

\_ بالنسبة لأعضاء البرلمان: القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية يعيد لهم حسب أحكامه الإسهاب في تسيير الدولة في بعدها السياسي من قلب التمثيل الديمقراطي.



ـ بالنسبة للمكلفين: القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية يسمح " بصرف أحسن واقتطاع أقل " مما يساهم في بناء ثقة المسيرين لقيادة مصالحهم مع اهتمام ثابت بالأداء، وتشجيعهم على إنجاز اقتصاديات أساسية

ـ بالنسبة للمستعملين: يتيح القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية للإدارة تحديد أهداف تسيير نوعية الخدمة، حيث يقدم للإدارة مزيداً من المرونة في التطبيق مما يسمح للمصالح بتقديم إجابة أحسن للمنتظر والوفاء باحتياجات مستعملي الإدارات العمومية.

ـ بالنسبة لأعوان الدولة: القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية يحرض المصالح للتعريف أكثر بأهدافهم، والإسهاب في جانب النشاطات الإدارية، إثراء شروط تطبيق المهمات، تحميل المسؤولية للمسيرين العموميين، دمج المصالح في عمل مشترك أكثر وضوح وإثراء الحوار الاجتماعي لدى المصالح غير الممركزة المخصص في ميزانية إجمالية من طرف جمعيات التنظيمات النقابية بمناقشات على توزيع الموارد.<sup>1</sup>

**أهداف القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية:** يعتبر دستور بالنسبة لمالية الدولة ويتضمن الأهداف الآتية:

ـ إن الحكومة أو الدولة يجب أن تحدد أولاً مهامها وأهدافها الرئيسية، ومن ثم تقدر كيفية إنفاق المال وتوجيه المخصصات وفقاً لهذه الأهداف.

ـ نتائج البحث والأداء في عمل الدولة هو المتابعة والتقييم، مع استخدام مؤشرات محددة يتضمن هذا العمل إعداد تقرير الأداء السنوي.

ـ توفير قدر أكبر من الوضوح والشفافية في النقاش.

ـ توفير المعلومات للبرلمان وصلاحيات أوسع (المراقبة والتحقيق).<sup>2</sup>

**ثانياً: تعريف ميزانية الوسائل وميزانية البرامج والأعمال المنجزة بمشروع الإصلاح:**

### 1- تعريف ميزانية الوسائل وميزانية البرامج

عرفت المادة الثالثة من القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية الميزانية العامة للدولة كما يلي:

"الميزانية العامة هي وثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار

<sup>1</sup> حنيش أحمد، نفس المرجع السابق، ص 21

<sup>2</sup> حنيش أحمد نفس المرجع السابق، ص 21



ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها<sup>1</sup>. فباعتبار الميزانية الهامة للدولة بيانا تقديريا مفصلا ومعتمد لنفقات الدولة وايراداتها عن فترة مالية مستقبلية، في غالب الأحيان ما تكون سنة. وبالاستناد إلى قانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، تنقسم النفقات العامة إلى صنفين، هما مصاريف التسيير ومصاريف الاستثمار.

**تعريف ميزانية الوسائل:** تعتبر ميزانية الوسائل أو البنود المرآة العاكسة للميزانيات العامة، تقوم بتقسيم النفقات العمومية، حسب الطبيعة والنوع وليس حسب الغرض والهدف، فهي تقوم بالأساس على تقسيم النفقات وفق الطبيعة كأجور المستخدمين، مبالغ التعويضات والصيانة وغيرها من الفصول والفقرات، حيث كل فصل أو فقرة تتضمن غرض معين ومبلغ محدد، ليشكل في الأخير ما يسمى بالمدونة. فالمشروع الجزائري يحدد نوعين من النفقات:

• **نفقات التسيير:** هذه النفقات تشمل الأعباء العادية واللازمة لتسيير المصالح العامة، وهي تتضمن

أربعة أبواب رئيسية يصنفها المشرع الجزائري كجزء من الميزانية العامة للدولة:

1- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.

2- تخصيصات السلطة العمومية.

3- النفقات الخاصة بوسائل المصالح

4- التدخلات العمومية.

• **نفقات التجهيز (الاستثمار):** هي النفقات ذات الطابع النهائي التي تخصص لتنفيذ المخطط الوطني

السنوي للتنمية. هذه النفقات تهدف إلى القيام بمشاريع استثمارية تسهم في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والإدارية. فمثلا ، في المجال الاقتصادي تُستخدم هذه النفقات بشكل رئيسي لإنشاء البنى التحتية الزراعية والري، و في المجال الإداري والتربوي والاجتماعي والثقافي، وفي المجال الاجتماعي أصبح السكن يشكل مشكلا خطيرا ل النفقات الاعتمادات المخصصة لتمويل المخططات البلدية للتنمية. ذلك اضطرت الدولة

<sup>1</sup> القانون 90-21 المؤرخ في 14 محرم 1411هـ الموافق 15 أوت، 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد، 35 صادرة ي 15 أوت 1990م، ص 1131.



للتدخل من حدته، وترصد الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض ضمن نفقات التجهيز، كما ترصد نفس صنف

هذه الاعتمادات المخصصة لتمويل المخططات البلدية للتنمية<sup>1</sup> PCD

إن نفقات التجهيز توزع إلى ثلاثة أبواب وهي:

-الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

-إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

-النفقات الأخرى برأس المال.

**تعريف ميزانية النتائج:** تم اعتماد ميزانية البرامج أو الأهداف على المقاربة الجديدة لعملية الإصلاح الميزانياتي

الجديد التي صدرها القانون العضوي 18-15 في الفقرة الثالثة من المادة 87 والتي جاء نصها كما يلي: "...

تقرير وزاري للمردودية، توضح من خلاله الظروف التي نفذت فيها البرامج المسجلة في الميزانية ومدى بلوغ

الأهداف المتوقعة التي يتم قياسها وتتبعها من خلال مؤشرات الأداء المرتبطة بها، النتائج المحققة والتفسيرات

المتعلقة بالفوارق المعايينة ...."

إن الانتقال إلى النظام الميزانياتي الجديد الذي يقوم على الانتقال إلى جودة وفعالية التسيير المالي، حيث

أن ميزانية الوسائل لا تهتم بالأهداف والعوائد الاقتصادية والاجتماعية واعتبارات كفاءة الإنفاق، وإنما كانت

ترتكز بشكل رئيسي بتفاصيل البنود المحاسبية، ونتيجة ذلك، فإن الإدارة كانت تغتفر إلى رؤية واضحة لتنفيذ

الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الميزانية العامة للدولة لتحقيقها.

وكذلك عدم وجود مقارنة واضحة لتقييم النتائج وتحميل المسؤوليات.

يمكن القول حسب ما سبق أن ميزانية النتائج أو الأهداف هي نظام جديد من أنظمة الميزانية، تظهر فيه

الميزانية على أنها ليس بمجرد توزيع النفقات حسب أغراض الإنفاق و الوحدات الإدارية المستفيدة منها، بل

ترتبط الإنفاق العمومي بما يمكن أن يحققه من أهداف محددة مسبقا في إطار برنامج واضح و محدد زمنيا، وهذا

ما نصت عليه المادة الثانية القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية كما يلي : "يعد قانون المالية بالرجوع إلى

تأطير و برمجة الميزانية كما هو محدد في المادة 05 من هذا القانون، و يساهم في تجسيد السياسات العمومية

<sup>1</sup> القانون 90-21 المؤرخ في 14 محرم 1411هـ الموافق 15 أوت، 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية عدد، 35 صادرة ي 15 أوت 1990م، ص 1131.



التي يكون تنفيذها مؤسسا على مبدأ التسيير المتمحورة على النتائج ، انطلاقا من أهداف واضحة و محددة وفقا لغايات المصلحة العامة و التي تكون موضوع تقييم . " من خلال هذه المادة تقوم ميزانية البرامج والأهداف على أساس وضع برنامج محدد الأهداف المتوقعة والأجال والاعتمادات المالية المرصدة لإنجازه، كما تتيح للإدارة اختيار البدائل المناسبة التي يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف البرنامج، وكذا إجراء عملية تقييم أداء و مقارنة الأهداف مع النتائج، ثم إقرار مسؤولية المديرين الإداريين بتنفيذ هذه الميزانية.<sup>1</sup>

**مشروع إصلاح بنية نظام الموازنة :** ينقسم هذا المشروع إلى تركيبتين أساسيتين و تنقسم كل منهما إلى عدة تركيبات فرعية تشمل ما يلي :

**1.1.تركيبية الموازنة:** تتكون هذه المدونة من عدة عناصر فرعية متعلقة بوضع النظام الجديد لتسيير النفقات وتتمثل هذه المركبات الفرعية في:

**1.1.1.الموازنة المتعددة السنوات :** تتضمن وضع موازنات البرامج لمدة ثلاث سنوات، الأولى متعلقة بالميزانية السنوية والاثنتين التابعتين تتعلقان بتقديرات الدفع الدالة.

**2.1.تحسين عرض ونشر الموازنة :** تتضمن إنشاء الوثائق الجديدة للميزانية بعد تشخيص احتياجات مختلف المستعملين وتطبيق الإعلام الآلي لتحضير الموازنة.

**3.1.صياغة السياسات الموازنة :** هذه التركيبية تكون في مسار التفاوض الكلي للموازنة المتعددة

السنوات لتعزيز تشكيل السياسة الميزانية، تحضير البرامج وما يليها ثم يعاد تشكيل التركيبية المتعلقة بالمجلس الاقتصادي لوضع:

-النفقات في إطار متوسط المدى؛

<sup>1</sup>مجلة القانون الدولي والتنمية سرياح خالد، بن عتو بن علي (الإصلاح الميزانياتي على ضوء القانون العضوي 18-15 المبررات والأهداف) المجلد 10/العدد: 02(2023) ص 75-76-77



-نظام صياغة ومتابعة مؤشرات الأداء؛

-تعزيز قدرات تحليل المشاريع.

**1 إعادة هيكلة تنفيذ إجراءات النفقات العمومية :** بهدف فهم المسار الجديد للنفقات عن طريق النصوص الكلية

لتبسيط الإجراءات والمسؤوليات لكل أعوان النفقات والسماح ب<sup>1</sup>:

\_ إجراء التحولات الضرورية لتطوير النفقات العمومية.

\_ تبسيط المسار لتسريع تنظيم النفقات.

-تعزيز نوعية الرقابة عن طريق الكيفيات المبتكرة.

\_ إدخال ميزانية المحاسبة في مخطط الإعلام الآلي بنظام تسيير الأداء.

**2\_ تركيبة الإعلام الآلي ونظام المعلومات:** وتتضمن هذه التركيبة ما يلي:

**2\_1\_ تعزيز قدرات تسيير المعلوماتية** وذلك من خلال الجوانب الثلاثة التالية:

-وضع خطط استراتيجية لإدارة المعلوماتية.

\_ تقديم الدعم لمجلس المعني باتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكنولوجيات المعلومات المالية.

\_ تقديم الدعم إلى المديرية العامة للمالية.

**2\_2\_ وضع نظام مدمج لتسيير الموازنة:** يشمل هذا النظام دائرة النفقة والمحاسبة ويتم إنشاؤه بالقرب من

الأميرين بالصرف، في المراكز المحاسبية، وفي إدارات وزارة المالية المسؤولة عن تنفيذ الموازنة، ويتطلب ذلك

تطوير تطبيق أو تثبيت برمجية موحدة للتسيير والتي يمكن أن تتكيف مع التعديلات المنفذة على مستوى

إجراءات الموازنة.

وعليه فالإدارة تتطلب من كل مسؤول داخل الوزارة إعداد برنامج فرعي يتضمن أنشطة محددة، وتحديد

الأهداف المرجوة من هذا البرنامج وتحديد مؤشرات الأداء التي سيتم قياسها لتقييم تحقيق الأهداف. كما يجب

عليهم تحديد تكاليف الموارد الضرورية لتنفيذ، لتنفيذ هذا البرنامج ويجب عليه تقديم تقرير دوري للنتائج التي

<sup>1</sup> مجلة القانون الدولي والتنمية سرباح خالد، بن عتو بن علي (الإصلاح الميزانياتي على ضوء القانون العضوي 18-15 المبررات والأهداف) المجلد

10/2023: العدد 75-76-77 ص



تحققت للمستخدمين النواب، الشعب، المسيرين لإعادة تقييم مدى ملاءمة الأهداف وضمان أن النتائج المتوقعة قد تم تحقيقها بشكل فعلي، وعليه فهذه الطريقة تجبر كل وزارة ب: تعريف مهمتها.

تحديد التصنيف حسب أنشطة المحفظة ضروري لتحقيق الأهداف.  
إنشاء برنامج للإدارة العامة.

تحديد مراكز المسؤولية المكلفة بالبرامج.

تحديد نتائج ومؤشرات الأداء ذات الصلة لتحقيق أهداف كل برنامج.

وضع ميزانيتها على أساس عدة سنوات.

تقييم النتائج باستخدام مؤشرات الأداء والمساءلة.<sup>1</sup>

### 2- الأعمال المنجزة بمشروع الإصلاح:

مقارنة بالبرنامج المحددة من أجل تنفيذ مشروع منظومة الموازنة القائمة على محورين أساسيين: تحديث تقنيات تسيير الميزانية العامة، بناء نظام مدج لتسيير الموازنة العامة، حققت الجزائر مجموعة من الأهداف المسطرة، من أهمها صدور القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية (LOLF)، الذي كان الحجة الغالبة في تبرير أسباب تأخر تنفيذ المشروع.

**أولاً: صدور القانون العضوي المتضمن قانون قوانين المالية (LOLF):** إن مشروع إصلاح نظام الموازنة الذي

يشرف عليه وزارة المالية يعتمد على عدة محاور أساسية، ومن أهمها القانون العضوي للقوانين المالية، هذا القانون

العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 20 سبتمبر 2018، الذي صادق عليه أعضاء البرلمان وتم نشره بالجريدة الرسمية

للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لتكون أحكامه بديلاً عن أحكام القانون 84-17، والذي يعتبر الأساس

القانوني لكافة القواعد التي يستند إليها مشروع الإصلاح.

<sup>1</sup> حنيش أحمد، نفس المرجع السابق ص 141-142



ثانياً: مشروع بناء النظام المدمج لتسيير الموازنة: بناء مشروع النظام المدمج لتسيير الموازنة، حيث تم إنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تُعرف بوكالة الإعلام الآلي لمالية العمومية. هذه الوكالة تهدف إلى رقمنة قطاع المالية العمومية، من خلالها تم تبني مشروع المخطط الاستراتيجي العصرية المالية العمومية والبدء في بناء نظام مدمج لتسيير الميزانية العامة.

**1-وكالة الإعلام الآلي للمالية العمومية:** تتولى هذه الوكالة عدة مهام مرتبطة برقمنة نظام المالية العمومية نلخصها فيما يلي:<sup>1</sup>

- تساهم في تصميم وتطوير أنظمة الإعلام الآلي المتخصصة في الميزانية والمالية والمحاسبة التابعة للدولة، ويكون ذلك بالاتصال مع هياكل وزارة المالية والوزارات والمؤسسات المعنية.
- تساهم في تعزيز تقنيات الإعلام الآلي والتكوين داخل الهياكل الحكومية من خلال تنفيذ سياسات محددة لتبني ونشر الأنظمة المدمجة لتسيير الموازنة وكذا نشر الأنظمة الجديدة للإعلام الخاصة بالموازنة والمالية والمحاسبة التابعة.
- ضمان إيواء أنظمة الإعلام الآلي المركزية المتواجدة واستغلالها وصيانتها.
- تنفيذ التوجيهي للإعلام الآلي للوزارة.
- ضمان جميع وظائف الإعلام الآلي المشتركة، ماعدا في مجال تسيير معايير الأمن والهندسة.
- تضمن مساعدة المستخدمين في التواصل مع مراكز الاختصاص المختلفة لكل هيكل حكومي معني.
- تصميم أنظمة الإعلام الآلي وترقيتها.
- مساعدة السلطات العمومية في تقييم الدعم الذي تقدمه في مجال تجهيزات الإعلام الآلي.
- ضمان اليقظة التكنولوجية والتصديق الإلكتروني للهيئات تحت وصاية وزارة المالية.

<sup>1</sup> حنيش أحمد، نفس المرجع السابق ص 145



**2-المخطط الاستراتيجي لعصرنة المالية العمومية:** تبنت الجزائر مشروع والذي يتمثل هدفه في بناء نظام معلومات مالية تحت اسم المخطط الاستراتيجي لعصرنة المالية العمومية (PSMFP)، الذي يعتبر جزء من الاتفاقية مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ويمثل الرؤية الشاملة تهدف إلى تنفيذ إصلاحات في نظام الموازنة. من خلال نقل مختلف تجارب الدول الناجحة في مجال إصلاح المالية العمومية مع التكيف وفق خصوصية البيئة القانونية والاقتصادية في الجزائر تم تكليف خلية خاصة تحت اسم خلية دعم إصلاح المالية العمومية، تترأسها رئيس ديوان وزارة المالية منشأة بموجب قرار وزير المالية بتاريخ 2012/10/30، بوضع ومتابعة تنفيذ المخطط الاستراتيجي.

**3-تنفيذ مخطط نشاطات ذات الأولوية للفترة 2019/2017:** النشاطات ذات أولوية هي تلك المسطرة من وزارة المالية، غرضها التحول إلى إدارة ميزانية أكثر فعالية وتحكما أفضل في الإنفاق الحكومي. هدفه الرئيسي هو إنشاء نظام إداري متكامل يشمل جميع مديريات وزارة المالية، وذلك لتمهيد الطريق للانتقال لتطبيق الإجراءات والتدابير التي يحددها القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية الجديد.<sup>1</sup>

فقد أعلنت وزارة المالية من خلال وكالة الإعلام الآلي للمالية العمومية، عن تبني مشروع لتأسيس بوابة إلكترونية تهدف إلى معالجة مختلف مراحل تحضير ومناقشة قوانين المالية، بالإضافة إلى إجراءات تنفيذ النفقات العمومية عبر مراحلها المختلفة وفقاً للقوانين واللوائح الحالية لنظام الميزانية.

تعتبر الخطوة بمثابة تحضير التطبيق التدابير الميزانية الجديدة التي ستدخل حيز التنفيذ بموجب قوانين المالية الجديدة، حيث يركز هذا المشروع على تنفيذ ثلاث محاور أساسية وهي:

<sup>1</sup> حنيش أحمد، نفس المرجع السابق ص 147



-إن الوكالة الإعلام الآلي للمالية العمومية، تعمل على نشر تطبيقات للإعلام الآلي، والتي تم تطويرها لدمج البيانات ضمن بوابة إلكترونية. هذه التطبيقات تهدف إلى تحويل البيانات خلال مراحل إعداد قوانين المالية، خاصة عند تحديد الاحتياجات وإجراء عمليات التحكيم الموازي. الهدف من هذه الخطوة هو إعداد مشروع التمهيدي لقانون المالية.

- إرسال الملفات الخاصة بعمليات التحكيم الموازي بمختلف أشكالها (نصية، سمعية وبصرية)، عن طريق نظام دمج المعلومات عبر البوابة الإلكترونية، بهدف الاقتصاد في الوقت والمال، حيث لا يحتاج عمليات التحكيم إلى تنقل الأشخاص وعقد الاجتماعات.

-بناء منظومة إلكترونية تهدف إلى تنفيذ النفقات العمومية بالنظام الحالي، هذه المنظومة الإلكترونية تأخذ بعين الاعتبار جميع إجراءات دورة النفقة العمومية، بحيث تسمح للفاعلين (أميرين بالصرف مراقبين ماليين محاسبين عموميين بالولوج القاعدة البيانات واستعمالها كل حسب صلاحياته.

- قيام وكالة الإعلام الآلي للمالية العمومية بالشروع في تنظيم وتأطير دورات تكوين المهندسين ابتداء من أكتوبر 2011.

**4- آفاق بناء نظام المدمج لتسيير الموازنة العامة :** من أجل بناء نظام معلوماتي يهدف إلى تسيير الميزانية العامة للدولة بالوسائل التكنولوجية الحديثة، تم التعاقد مع مؤسسة (CRC SOGEMA) من أجل إنجاز وتثبيت برنامج متكامل لتسيير الميزانية العامة وتوفير دليل خاص يوضح كيفية استعمال هذا النظام، حيث يهدف إلى تحقيق ما يلي:

-عقلنة مسار النفقة العامة وجعل المعلومات المتعلقة بها في متناول مختلف المتدخلين.

-سرعة وتسهيل معالجة النشاطات المتعلقة بنفقة واحدة.

-التحقق من مدى توافق معطيات المحاسبة لدى الأمرين بالصرف والمراقبين الماليين والمحاسبين العموميين.



## الفصل الأول الميزانية العامة وأبعاد ترشيد النفقات والإصلاح المالي

- دعم وتحسين الوصول إلى بنك المعلومات الضرورية للتكفل بمختلف مراحل الموازنة العامة. ومن بين أهم خصائص هذا النظام:

- أنه نظام لإعداد الموازنة العامة بشكل منفصل، مع إمكانية إدماجه مع النظام المحاسبي.

- أنه نظام متوفر على مختلف المستويات الإدارية (المديرية العامة للميزانية، مختلف الدوائر الوزارية، المصالح غير الممركزة للولايات، المؤسسات العمومية).<sup>1</sup>

**المبادئ الأساسية لإصلاح الموازنة العامة:** تتمثل هذه المبادئ في ثلاث مبادئ رئيسية وهي:<sup>2</sup>

**1\_مبدأ تعدد السنوات:** يعتمد هذا المبدأ على عدة سنوات في قاعدة الموازنة العامة، عادة ثلاث سنوات السنة المرخصة والسنتين المقبلتين، يحتوي مضمون المبدأ على نوعية الدفع بالنسبة للنفقات بمختلف أشكالها التسييرية، الاستثمارية، المساعدات والمنح... (وبالنسبة للإيرادات مصدر الأموال المستعملة) الموارد المحلية والأجنبية. يحتوي موضوع الميزانية على الإيرادات والنفقات المتعلقة بالسنوات: ن، ن+، ن2 + بناء على قاعدة تعدد السنوات كما يحتوي أيضا على نوعية الدفع سواء نفقات التسيير أو الاستثمار أو حتى المساعدات الاجتماعية والاقتصادية المقدمة للهيئات المحلية، كما يحدد الموضوع مصدر الأموال المستعملة وأيضا التركيبة الجغرافية للنفقات عندما يتعلق الأمر بالمشاريع الاستثمارية ويتطلب تجسيد هذا المبدأ ما يلي:

<sup>1</sup> مصطفى شيرة احمد، نفس المرجع السابق، ص ص202، 205.

<sup>2</sup> مصطفى شيرة احمد، نفس المرجع السابق، ص ص202، 207.



-تحضير وتحليل النظرية الكلية: يجب أن تأخذ بعين الاعتبار إعداد الإطار الموازي المتعدد السنوات؛  
-إنشاء غلاف ميزاني لكل وزارة حسب التوجهات الكبرى وأولويات الدولة والوزارة المعنية؛  
-إعداد ميزانية كل وزارة على قاعدة متعددة السنوات حسب الأظرف المالية المحددة سابقا والمعلنة من طرف وزارة المالية.

الإطار الميزاني المتعدد السنوات لا يتعارض مع مبدأ سنوية الميزانية وإنما يعد تكملة وتعزيزا لها، المبدأ السنوية القانون يلزم بإعداد ميزانية سنوية تودع لدى البرلمان من أجل تبنيها كل سنة، وهذا الإطار الميزاني المتعدد السنوات يقدم نفس المستوى من التدقيق كالموازنة السنوية التي تحمل إضافات حول السنتين المقبلتين، ولا يصوت عليه في مجمله في قانون المالية، فالاعتمادات المصوتة سنويا تمثل الشق السنوي للإيرادات اللازمة لتنفيذ هذا الإطار الميزاني. ومن أهداف الإطار الموازي المتعدد السنوات ما يلي:

\_يسمح بمنح الاعتمادات المالية الرئيسية حسب أولويات الحكومة؛

\_يسمح بتحديد الأهداف المتعددة السنوات فيما يخص النفقات؛

\_تسمح بتصحيح البرامج والعوائق المالية؛

\_تحسين مسار التخطيط المالي وتحضير الميزانية؛

\_يسمح بالتحكم في برامج النظام المالي

2-التسيير بواسطة البرامج: يتضمن التسيير حسب البرامج ما يلي:<sup>1</sup>

\_تخصيص الاعتمادات حسب البرامج؛

\_أصبح البرنامج وحدة لتخصيص الاعتمادات إذ يقوم البرلمان بتصويت على البرامج بدلا من التصويت عن

الفصول والقطاعات

\_البرنامج أصبح الوحدة العملية لتنفيذ الميزانية.

<sup>1</sup> مصطفى شيرة احمد، نفس المرجع السابق، ص 300



أما فيما يخص القاعدة الجديدة لصرف الاعتمادات فتتمثل في مبدأ استهلاكية اعتمادات الميزانية وهو مبدأ بواسطته يتم التصويت بالإجماع على اعتمادات الميزانية حسب كل وزارة وليس حسب طبيعة النفقات الاقتصادية، هذا ما يجسد المرونة في التسيير عند تنفيذ الميزانية وذلك عندما يمكن استعمال الاعتمادات المخصصة لنفقة معينة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة. يتم إعداد الموازنة العامة في شكل وظائف (محافظة) تضم مجموعة من المهام وكل المهمة مجموعة من البرامج، وكل البرنامج مجموعة من الأنشطة، فالوظائف أعدت بتحديد سياسات الدولة أهمها الصحة، العدالة، التعليم، الأمن الوطني.... الخ .

اقترح تصنيف هذه الوظائف من طرف المنظمات العالمية مثل صندوق النقد الدولي، الاتحاد الأوروبي، البنك العالمي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وذلك من أجل السماح بإعداد دراسة مقارنة بين الدول، وترتكز كل وظيفة رئيسية على مجموعة من البرامج.

البرنامج هو كذلك وحدة لتخصيص الاعتمادات كما يجسد الإطار العملي لسياسات الدولة، فأغلبية البرامج تتعلق مباشرة بسياسات تكمل بعض البرامج المتعلقة بوسائل القيادة، التدعيم وتؤدي لنفس الأهداف.

إن للبرنامج مسؤول له صلاحية استعمال اعتمادات البرامج المرخصة من طرف البرلمان تحت شرط عدم تجاوز المبلغ المخصص للنفقة، ويكون معين من طرف الوزير لضمان تسيير البرامج ويساهم في إعداد الأهداف الاستراتيجية للبرنامج تحت وصاية الوزير، وهو المسؤول عن التنفيذ العملي حسب صلاحية كل مصلحة ويقوم بإعداد حساب النتائج بضم نتيجة التسيير الذي قام به إلى النتائج المحققة. يكون البرنامج مقسم إلى عدة برامج فرعية والتي تقسم بدورها إلى أنشطة، وتتمثل وظائف الأنشطة فيما يلي:

\_ تسمح بوضع وانجاز الوظائف الحكومية (ميزانية التسيير) وانجاز هياكل قاعدية جديدة وطاقات (ميزانية التجهيز) أو بتحويل مباشر للمستفيدين من الأموال (منح دراسية، إعانات....)

\_ الأنشطة متناسقة مع الأهداف وتسمح بوضع وتجسيد هياكل قاعدية دائمة على شكل برامج. \_ يسمح النشاط بتحقيق النتائج المنتظرة وهذه النتائج هي بدورها مقيمة بالاستعانة بمؤشرات الأداء

**مؤشرات الأداء:** تهدف إلى زيادة النتائج في إطار الوسائل المتاحة، أثر السياسات أو كمية الخدمة المؤدة بأقل التكاليف كما تبحث في الأثر الناتج عن عمل الإدارة.

\_ مؤشر الأداء هو إحصائية تهدف إلى تقييم النتائج المنتظرة.

\_ الأداء هو درجة الوصول إلى الأهداف



يجب علينا أن نميز المؤشرات الكمية والنوعية ويجب أن تحدد حسب اتجاه البرامج، ويمكن أن يكون المؤشر عددي يبين النتيجة النوعية أو الكمية ويمكن ألا يكون عددي. الأهداف ومؤشرات الأداء بمعنى برنامج كل وزارة يحمل أهداف التي تتميز بالأولوية الاستراتيجية بالنسبة لكل هدف<sup>1</sup>.

### خلاصة الفصل الأول:

إن مفهوم الموازنة العامة قد تطور بتطور دور الدولة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ونتيجة لذلك فقد انتقل هذا المفهوم من التركيز على النواحي القانونية أو الصفة التشريعية للموازنة العامة إلى التركيز على ربطها بخطة التنمية للدولة. يعتبر الإنفاق العام من أهم الوسائل في يد الحكومة بما يسمح لها بالتأثير على كل الجوانب الاقتصادية منها الاجتماعية والسياسية، لذلك يتطلب إيجاد أفضل السبل والوسائل لترشيده بما يكفل إشباع أقصى حد من الرغبات مع المحافظة على المال العام وتسييره بأمثل الطرق. الانتقادات الموجهة إلى الموازنة التقليدية أدت إلى ظهور عدة أساليب جديدة لإعداد الموازنة تقوم على نتائج وأهداف واضحة تعبر عن السياسة العامة للحكومة، كما تتميز بقابلية قياس الأداء الفعلي للأجهزة الحكومية ومرونة التنفيذ التي تجعل المسير حر في اتخاذ القرار على مستواه، ويتحمل مسؤوليته الكاملة أمام الهيئات المختلفة للرقابة.

<sup>1</sup> حنيش احمد، نفس المرجع السابق ص 139-140-141

## الفصل الثاني

الميزانية العمومية بين القانون المالي 84-17

والقانون العضوي 18-15



### تمهيد:

شهدت الجزائر تطورات على غرار عمليات الإصلاح والذي شرعت فيه بعد الحرب العالمية الثانية والذي يسمح بتدخل الاقتصاد للدولة، عن طريق ابتكار اساليب جديدة في التسيير الذي في المجالين المالي والاقتصادي، ميزانياتي، وتقتصر معظم الاصلاحات الميزانياتية في العالم حول اختيار نظام ميزانية النتائج والأهداف وفق مشروع عصرنة الأنظمة الميزانياتية.

حيث جاء القانون المالي 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية، الذي يتمحور خاصة حول تسيير الموارد بدل تسيير الأهداف، الأمر الذي كلف الدولة ارتفاعا مستمرا في النفقات العمومية ليبين هذا القانون عجزه على أرض الواقع، ومن هنا لجأت السلطات العمومية إلى وضع نظام ميزانياتي جديد وتبني أساليب جديدة لتسيير الميزانية من خلال القانون العضوي 18-15.



**المبحث الأول: الميزانية العمومية وفقا للقانون 84-17:**

**المطلب الأول: ماهية وأهمية القانون المالي 84-17:**

**الفرع الأول: تعريف القانون المالي 84-17:**

القانون رقم 84-17 الذي صدر في 7 جويلية 1984 هو الإطار الأساسي والمرجع الرئيسي لقوانين المالية في الجزائر، يعرف أيضاً بالقانون العضوي للقوانين المالية، يحدد هذا القانون الأحكام والتوجيهات الضرورية لإعداد الموازنات السنوية والقوانين المالية الأخرى، ويضم هذا القانون:

☞ في بابه الأول: الأحكام العامة التي تعرف قوانين المالية وأنواعها وهيكلتها.

☞ الباب الثاني: تطرق للميزانية العامة وأنواعها وهيكلتها.

☞ الباب الثالث: تطرق لأنواعها أخرى من الميزانية وعلاقتها بالميزانية العامة.

☞ الباب الرابع: تناول العمليات الخاصة للخزينة وكيفية تنظيمها.

☞ الباب الخامس تطرق لقوانين المالية انطلاقاً من تحضيرها ثم التصويت عليها حتى تنفيذها.

☞ الباب السادس: خصص لقانون ضبط الميزانية.

☞ الباب السابع والأخير: تناول أحكاماً مختلفة.

وفي 1988 تم تعديله بالقانون رقم 88-05 المؤرخ في 12 يناير 1988 المعدل والمتمم لقانون 84-17، وفي 1989 تم تعديله أيضاً بالقانون رقم 89-24 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 المعدل والمتمم لقانون 84-17.<sup>1</sup>

**ظروف صدور القانون رقم 84-17:** إن غياب نص وطني ينظم المالية العمومية في الجزائر أثناء الاستقلال لم يؤثر على التشريع الخاص بمالية الدولة، فالأمر المؤرخ في 02 جانفي 1959 كان فعالاً في تنظيم ميزانية الجزائر، خلال المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1980، قامت

<sup>1</sup> مفتاح فاطمة (مجلة القانون والعلوم السياسية) الميزانية العامة بين القانون الأساسي 84-17 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية - العدد الرابع، جوان 2016 شعبان 1437، ص 87



السلطات الجزائرية بمراجعة سير الاقتصاد الجزائري واتخذت قراراً بإنشاء مشروع لتنظيم المالية العمومية، وتم تبني قانون المالية.

فبفعل ضرورة إعادة هيكلة البنية الاقتصادية في الجزائر أدت إلى النظر في القواعد التي تنظم جميع جوانب المالية العمومية، مثل الميزانية، الخزينة، الضرائب، المحاسبة العمومية، والرقابة الأموال. كل هذه القواعد اقتضت التكيف مع الإصلاحات الاقتصادية التي أدخلتها السلطات السياسية، وكذلك مع التوجهات المنصوص عليها في الميثاق الوطني لسنة 1976. وبالتالي تشير ظروف إنشاء التشريعات المالية للدولة إلى أنها لم تكن عشوائية بل كانت تعبيراً عن الظروف السياسية والاقتصادية وتنفيذاً لأحكام دستور عام 1976.

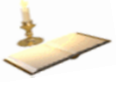
**قانون المالية 84-17 كأول وثيقة تنظم وتسير المالية في الجزائر:** <sup>1</sup> قانون المالية 84-17 هو أول وثيقة رسمية في الجزائر التي تنظم وتسير المالية العامة في البلاد، يعتبر تاريخ إصدار هذا القانون بمثابة بداية لفهم المفهوم الجزائري لقانون المالية، وهو بمثابة نقطة تحول بعد أن كانت القوانين الفرنسية تسيطر على هذا المجال. القانون المالي الفرنسي المتعلق بقوانين المالية كان ساري المفعول حتى عام 1984، حيث لم تتضمن الدساتير الجزائرية لسنة 1963-1966 على أي أحكام تنظم قانون المالية، اكتفى فقط بالإشارة إلى الموازنة العامة للدولة، وفي 08 شوال 1404 الموافق ل 07 جويلية، صدر القانون العضوي 84-17 المتعلق بقوانين المالية وكيفية تنظيم محتواها والأحكام الخاصة بها.

يعتبر القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 النص القانوني المرجعي الذي يبين المبادئ التي تضبط قواعد المالية العامة الجزائرية. يشمل هذا القانون قوانين المالية السنوية التكميلية، وقوانين الضبط الميزانية، بالإضافة إلى النصوص التنظيمية للمحاسبة العمومية.

المادة الأولى من القانون رقم 84-17 تحدد المبدأ الأساسي الذي ينص على أن قوانين المالية تحدد طبيعة الموارد والأعباء المالية التي تتحملها من نبالغ وتخصيصاً، تكون هذه القوانين جزءاً من إطار التوازنات العامة المحددة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعددة السنوات، وينص هذا القانون على بنية تتكون من مواد قانونية مقسمة إلى سبعة أبواب، حيث ينظم كل باب عدة فصول، وكل

<sup>1 1</sup> مفتاح فاطمة (مجلة القانون والعلوم السياسية) الميزانية العامة بين القانون الأساسي 84-17 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين

المالية - العدد الرابع، جوان 2016 شعبان 1437، ص 89



فصل ينقسم إلى أقسام معينة. جاء ذلك نتيجة للتوجيهات المنصوص عليها من الميثاق الوطني ل 27 جوان 1976 ومبادئ الدستور 22 نوفمبر 1976 ملائمة الأوضاع السياسية واقتصادية وتنفيذا لأحكام الدستور 1976.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: أهمية القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية:

يعتبر قانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية كنص رئيسي يحدد إطار ومحتوى قوانين المالية في الجزائر، قد وصف بأنه قانون مرجعي أو إداري، يوحد هذا القانون التشريعات والتنظيمات المتفرقة المتعلقة بإعداد مشروعات قوانين، مما يسهل عملية الإدارة والتشريع لتحضير المشروع، يعتبر القانون إطاراً وليس قانوناً لأنه في سنة 1984 لم يكن هناك مجلس دستوري ولا مجلس الأمة، حيث تشترط لتكييف أي قانون عضوي مصادقة البرلمان بالأغلبية ومصادقة مجلس الأمة ب 3/4 رأي المجلس الدستوري.

لقد أعطى رئيس المجلس الشعبي الوطني آنذاك رابح بطاط لما سئل عن طبيعة هذا المشروع بأنه "بمثابة قانون إطار"، فهو يعتبر قانون إطار لقوانين المالية، فقد شهد القانون عدة تعديلات في سنة 1988، 1989، 1993. حيث تم إدخال تعديلات لتحديثه<sup>2</sup> وضبطه بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية والمالية<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: عناصر الميزانية العمومية حسب القانون 84-17

#### الفرع الأول: وثائق الميزانية العمومية حسب القانون رقم 84-17

تتكون وثائق الميزانية العامة للدولة في الجزائر من قانون المالية الأولي أو التكميلي، والجداول الملحقة، والمراسيم التوزيعية للاعتمادات، وملزمات الميزانية العامة؛ بحيث يشمل مشروع قانون المالية نص قانون المالية والجداول الملحقة به؛ بينما تتضمن ملزمة الميزانية العامة مشروع المراسيم التوزيعية للاعتمادات، وتكون بين هذه الوثائق علاقات وظيفية، بحيث تحتاج الرخص الممنوحة في إطار قانون

<sup>1</sup> زروق بن عزوز، زروق محمد، سي محمد عبد الوهاب -دراسات اقتصادية -عصرنة الاصلاح الميزانياتي في الجزائر وفق القانون العضوي 18-15 - المجلد 17 العدد 02 (2023) ص 616-615

<sup>3</sup> حدادي عبد الغني، بن زبيدي عبد الطيف مجلة التكامل الاقتصادي - أهمية الاصلاح المالي في الجزائر على مالية الدولة "قراءة مالية للقانون رقم 18-15 "المجلد 07 العدد 02 جوان 2019 ص 46.



المالية أن تقوم بفصل وتوضيح بواسطة الجداول التي تنشر كملحق لقانون المالية، وتوضيح المراسيم  
المجامع الكبرى للاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية<sup>1</sup>.

**أولاً: أنواع القانون المالية:** تنص المادة 06 من القانون 84-17 على: "تشكل الميزانية العامة للدولة  
من النفقات الإيرادات النهائية للدولة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام  
التشريعية والتنظيمية المعمول بها".<sup>2</sup>

تحدد المادة 2 من قانون من القانون 84-17 ثلاثة أنواع من القوانين المالية: قانون المالية السنوي،  
قانون المالية التكميلي أو التعديلي وقانون ضبط الميزانية.

➤ **قانون المالية السنوي أو الاساسي:** هو القانون الذي يُقر ويرخص بموارد الدولة وأعبائها لكل سنة  
مدنية، يشمل هذا القانون تفاصيل كاملة عن موارد الدولة وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة  
لتسيير المرافق العمومية ولمصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية و كذا النفقات بالرأسمال.  
ينكون قانون المالية السنوية من جزأين:

**الأول:** يتضمن الأحكام التي تتعلق بتحصيل موارد الدولة، والطرق والوسائل التي تضمن سير المصالح  
العامة، والمحافظة على التوازنات العمومية المالية، سواء الداخلية أو الخارجية التي أقرها المخطط  
السنوي للتنمية.

**الثاني:** يتضمن المبلغ الإجمالي للاعتمادات المطبقة بصدد الموازنة العامة للدولة يشمل توزيع النفقات  
حسب طبيعتها إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز، بالإضافة إلى مبلغ الإجمالي للنفقات بالرأسمال.

➤ **قانون المالية التكميلي:** هو قانون يصدر لغرض تغيير تقديرات الإيرادات أو خلق الإيرادات جديدة  
أو الترخيص بنفقات جديدة.

<sup>1</sup>محمد شعواطي، مصطفى عثمان الميزانية العمومية بين القانون المالي 84-17 والقانون العضوي 18-15 مذكرة مقدمة ضمن  
متطلبات الحصول على شهادة الماستر علوم التسيير – تخصص تسيير عمومي بجامعة يحي فارس بالمدينة السنة 2022-  
2023 ص 55

<sup>2</sup>مجلة القانون والعلوم السياسية نفس المرجع السابق ص 321.



➤ **قانون المالية المعدل:** هو تصريح بالمطابقة أي التنفيذ الحقيقي للموازنة حسب المصادقة الأولية والتي تم تعديلها وفقاً للظروف الطارئة أو التغييرات التي يُحدد بموجبها تنفيذ قوانين المالية.<sup>1</sup>

➤ **قانون ضبط الميزانية:** يعرف القانون بتعديل أو تغيير معطيات التي جاء بها قانون المالية السنوية حيث "يمكن لقوانين المالية التكميلية أو المعدلة دون سواها إتمام أحكام قانون المالية للسنة أو تعديلها خلال السنة الجارية".<sup>2</sup> هدف هذا القانون إلى ضبط النتائج المالية للحكومة لكل سنة، سواء كان فائضاً في الميزانية أو عجزاً.

كما يمكن تعريفه بأنه:

● قانون يضبط النتائج المالية السنوية والمصادقة على النتائج والفروقات والتقارير المعدة في إطار القانون المالية السنوية.

● وسيلة مراقبة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية.<sup>3</sup>

**ثانياً: الوثائق الملحقة بقوانين المالية:**

1- **الجدول (أ):** الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة للسنة: وهو الجدول التقديري لمختلف أصناف إيرادات الدولة للسنة المعتبرة، وهو جدول مختصر لأن كل واحد من الحسابات التسعة (9) للإيرادات مفصل إلى حسابات فرعية، فقرات، خطوط وخطوط فرعية.

2- **الجدول (ب):** توزيع حسب القطاعات الوزارية للاعتمادات المفتوحة في ميزانية التجهيز للسنة: هو جدول يتم من خلاله توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير من طرف قانون المالية للسنة المعتبرة. يتم حسب الدوائر الوزارية طبقاً لتشكيلة الحكومة التي يضاف لها مصالح رئاسة الجمهورية ومصالح رئيس الحكومة المعتبرة كدوائر وزارية بالإضافة إلى التكاليف المشتركة بين الوزارات المختلفة. على سبيل المثال، يمكن أن تكون القطاعات الوزارية تشمل رئاسة الجمهورية، الشؤون الخارجية، التعليم العالي والبحث العلمي، السياحة والصناعة التقليدية والتكاليف المشتركة.

<sup>1</sup> بوشخي عائشة - قراءة تقدير الإيرادات والنفقات العامة عبر القوانين المالية السنوية والتكميلية للفترة 2000-2011 المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 1، نوفمبر 2011، ص 32

<sup>2</sup> مجلة القانون والعلوم السياسية، نفس المرجع السابق، ص 322.

<sup>3</sup> بوشخي عائشة، نفس المرجع السابق، ص 322.



3- الجدول (ج) : توزيع حسب القطاعات للنفقات ذات الطابع النهائي على المخطط الوطني للسنة : هو جدول رخص البرامج المسموح بها لاعتمادات ميزانية التجهيز أو الاستثمار ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني موزعة بين مختلف القطاعات و العمليات برأسمال التي تقوم بها الدولة كالقطاعات : المحروقات، التريبة والتكوين، والمخططات البلدية للتنمية. أما نفقات برأسمال منها: صندوق تطوير مناطق الجنوب وصندوق الشراكة. كما يضم الجدول الاحتياطات المخصصة للنفقات غير المتوقعة والاحتياطات المخصصة للمناطق الواجب ترقيتها<sup>1</sup>.

ثالثا: وثائق أخرى:

#### 1- مراسيم توزيع الاعتمادات:

قانون المالية السنوي يقدم فقط الكتل الكبرى للاعتمادات المفتوحة لسنة محددة، والمتمثلة في رخص الإنفاق حسب الوزارات.

تتم عملية التوزيع حسب مدونة النفقات وفق العناوين والأجزاء والفصول، من خلال مراسيم توزيع الاعتمادات، بهدف تحقيق تخصيص الموارد.

تجدر الإشارة إلى أن ميزانيات رئاسة الجمهورية ووزارة الدفاع الوطني والأعباء المشتركة غير منشورة في الجريدة الرسمية.<sup>2</sup>

2- ملزمات الميزانية: هي وثائق تم إعدادها من قبل الإدارات الوزارية تحت مراقبة مصالح الميزانية، تمكن من التوزيع حسب العناوين الأجزاء المواد وال فقرات للنفقات المرخصة بقانون المالية والموزعة في مراسيم التوزيع، وفي نس الوقت تحتوي على جداول للميزانيات الفعلية حسب التوظيف، الطبيعة، القسم وتقييم الاعتمادات اللازمة لتمويل مرتبات الموظفين محسوبة على أساس متوسط الراتب.

إن إنشاء هذه الوثائق وتنظيم محتواها وهيكلها حالياً لا يعتمد على قواعد تنظيمية، بل يتم تحقيقها من خلال الممارسة.

<sup>1</sup> مفتاحي فاطمة، نفس المرجع السابق، ص 322-323.

<sup>2</sup> مفتاح فاطمة، تحديد النظام الميزاني في الجزائر، نفس مرجع السابق، ص 58.



**3-القرارات المتعلقة بتوزيع اعتمادات الدفع:** تتكون ميزانية التجهيز من رخص النفقات التي ترصد حسب للقطاعات المدرجة في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية سنوياً. تنفذ عملية تخصيص الاعتمادات لمختلف الإيرادات الوزارية بموافقة المفروض بالتخطيط والوزير المعني، وتشمل تلك الاعتمادات الأجزاء السنوية لتنفيذ برامجها وتطبيق الأنشطة المخططة والمرخص بها ضمن إطار متعدد السنوات.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: مدونة الميزانية العامة حسب القانون 84-17

تتكون مدونة الميزانية العامة حسب القانون 84-17 من مدونة الإيرادات العامة، ومدونة النفقات العامة.

**أولاً: مدونة الإيرادات العامة:** إن الإيرادات النهائية المطبقة على الميزانية للدولة، مصنفة في الجدول (أ) الملحق لقانون المالية السنوي فيما بين الموارد العادية والجبائية البترولية.

1. الموارد العادية:

1-1- الإيرادات الجبائية :

001-201- حاصل الضرائب المباشرة.

002-201- حاصل التسجيل والطابع.

003-201- حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال

004-201- حاصل الضرائب غير المباشرة

005-201- حاصل الجمارك

1-2- الإيرادات العادية: 006-201- حاصل ودخل الأملاك الوطنية

-201- الحواصل المختلفة للموازنة

008-201- الإيرادات النظامية

<sup>1</sup>مسعودي علي، أهمية الحوكمة في الميزانية العامة للدولة، ص 73.



1-2-الإيرادات الأخرى: -الإيرادات الأخرى

2. الجباية البترولية: 201-011

ثانيا: **مدونة نفقات الميزانية:** تتجسد مدونة نفقات الميزانية من خلال كل من ميزانية نفقات التجهيز ونفقات التسيير.

1- **مدونة نفقات التسيير:** تتكون نفقات التسيير للميزانية العامة في الجزائر من أربعة أبواب وعناوين، وتقسم هذه الأبواب إلى قسمين:<sup>1</sup>

القسم الأول: يتمثل في ميزانية الأعباء المشتركة التي تحتوي على الباب الأول والثاني وجزء من البابين الثالث والرابع.

القسم الثاني: يتمثل في ميزانية الحكومة الموزعة أو الوزارات المتكونة من الباب الثالث والباب الرابع، (حيث أن الباب الثالث والرابع يتواجدان في نفقات كل الوزارات).

توجد نفقات التسيير في ميزانية الدولة في الجدول (ب) الملحق بقانون المالية لكل سنة، ويحتوي الجدول على:

- نفقات موزعة حسب الدوائر الوزارية.

- نفقات غير موزعة (أعباء مشتركة).

تندرج الأبواب (العناوين) الأربعة في هاتين القسمين وهي:

- أعباء الدين العمومي.

- مخصصات السلطات العمومية.

- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

- التدخلات العمومية.

<sup>1</sup> مسعودي علي، أهمية الحكمة في الميزانية العامة للدولة، ص 77



بحيث يتفرع كل باب إلى أقسام، فصول، مواد، فقرات.

مثلا: النفقات الموزعة حسب الدوائر الوزارية -وزارة معينة.

عنوان الباب: النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

الجزء: تعويضات المستخدمين (الموظفين)

الفصل: أجور، أعباء اجتماعية.

المادة: نوع التكاليف الاجتماعية أو المنح الخاصة.

الفقرة: تعويضات جزافية للخدمات أو تعويضات ذات طبيعة محلية.

وبعد صدور قانون المالية المتضمن ميزانية الدولة، تقوم كل وزارة بتوزيع الاعتمادات المخصصة لها وفقا للمهام المختلفة، وتصدر في مراسيم تنفيذية يطلق عليها "مراسيم توزيع الاعتمادات".<sup>1</sup>

**2- مدونة نفقات التجهيز:** إن نفقات التجهيز أو الاستثمار توزع حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي، مثلا الزراعة، الصناعة، الأشغال والبناء، النقل والسياحة وهي تختلف عن نفقات التسيير التي توزع حسب الوزارات.<sup>2</sup>

تنص المادة 35 من القانون 84-17: "تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاثة أبواب هي:

1- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

2- اعتمادات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

3- النفقات الأخرى بالرأسمال".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> د مفتاح فاطمة، تحديث نظام الميزانياتي في الجزائر، ص 56.

<sup>2</sup> علي مسعودي، أهمية الحوكمة في الميزانية العامة للدولة، نفس المرجع السابق ص 71.

<sup>3</sup> الجريدة الرسمية، رقم 28، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984، ص 1443.



والمواد 36-37-38 من نفس القانون توضح كيفية توزيع هذه الاعتمادات بين القطاعات، وفقا للتنظيم وتتمثل في عشر (10) قطاعات مبنية كما يلي:

قطاع 1: الصناعة التحويلية.

قطاع 2: الطاقة والمناجم.

قطاع 3: الفلاحة والري.

قطاع 4: الخدمات.

قطاع 5: قاعدة هيكلية اقتصادية واجتماعية.

قطاع 6: التربية والتكوين.

قطاع 7: قاعدة هيكلية اجتماعية وثقافية.

قطاع 8: المباني ووسائل التجهيز.

قطاع 9: أخرى.<sup>1</sup>

- مبادئ الميزانية العامة في الجزائر حسب القانون 84-17: لضمان سير الموازنة العامة للدولة بشكل فعال، يتعين الالتزام بعدد من القواعد والمبادئ، حيث وضع المشرع الجزائري قواعد أساسية تحكم الموازنة العامة للدولة، وتتمثل أهم هذه القواعد في أربعة مبادئ رئيسية: مبدأ السنوية، ومبدأ الوحدة، ومبدأ العمومية، ومبدأ التوازن.

**مبدأ السنوية:** يتجلى مبدأ السنوية في تعريف الموازنة العامة للدولة في الجزائر، حيث تُعد الموازنة وثيقة تقديرية للسنة المالية، تحدد من خلالها على الإيرادات والنفقات السنوية للدولة، ومنه نلاحظ أن التحديد الدوري لترخيص الموازنة يتوافق مع السنة، حيث أن النفقات المرخص بها في قانون المالية لا تكون صالحة إلا لسنة واحدة، في الجزائر تبدأ السنة المالية في الفاتح جانفي وتنتهي في الحادي والثلاثين من ديسمبر من كل سنة. بحيث أن الموازنة السنوية في إعدادها شاملة في محتواها ومضمونها لأنها

<sup>1</sup> علي مسعود، أهمية الحوكمة في الميزانية العامة للدولة، نفس المرجع السابق، ص 72.



تترجم الجزء السنوي من البرامج التنموية للدولة ، وفيما يتعلق بالإيرادات العامة فتجد قاعدة السنوية تطبيقاً دقيقاً فيكون الترخيص بتحصيل الضرائب والرسوم سنوياً.

أما فيما يخص النفقات العامة يجب أن تبرر الاعتمادات اللازمة لتغطية نفقات التسيير في كل سنة وفي مجموعها لا يمكن تحويل الاعتمادات المفتوحة من سنة مالية معينة إلى السنة المالية التالية، يعني ذلك أنه لا يتم التجديد الآلي لاعتمادات التسيير ورصيداً إلا يؤجل إلى الموازنة العامة للسنة المقبلة.

وهناك بعض الاستثناءات على هذا المبدأ وهي:

**1- رخص البرامج:** وهي متعلقة بنفقات التجهيز بحيث يمكن أن تستعمل التخصيصات المالية لمدة تفوق السنة لأنها مرتبطة بمشاريع الاستثمار طويلة الأجل والتي تفوق السنة.

**2- ترحيل الاعتمادات:** وفي هذه الحالة تم ترحيل الاعتمادات والمخصصات المالية التي لم تصرف في السنة المالية وتأجيلها إلى سنوات القادمة.

**3- الميزانية الإثنى عشر:** يتم اللجوء إليها عند مواجهة الحكومة لظروف معينة تحول دون مصادقة البرلمان على الموازنة في وقتها المحدد، و هو ما يتطلب من الحكومة تقديم طلب إلى البرلمان من أجل الاعتمادات الشهرية ، بحيث يتم العمل ببنود قانون المالية السابق فيما يخص تنفيذ إيرادات و نفقات الموازنة العامة للدولة، أي تفوض استثناء اعتمادات شهرية مؤقتة على حساب الموازنة المقبلة إلى حين المصادقة و لك بعد أن يتم الاعتماد على الموازنة السابقة كأساس في تحديد المبالغ ،<sup>1</sup> وجاء به القانون 84-17 في المادة 69: " في حالة ما إذا كان تاريخ المصادقة على قانون المالية لسنة معينة لا يسمح بتطبيق أحكامه عند تاريخ أول يناير من السنة المالية المعتمدة "

1- يواصل مؤقتاً تنفيذ إيرادات والنفقات الميزانية العامة للدولة حسب الشروط التالية:

أ- بالنسبة إلى الإيرادات طبقاً للشروط والنسب وكيفية التحصيل المعمول بها تطبيقاً لقانون المالية السابق.

<sup>1</sup> لحسن دردوري، (سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر - تونس ) أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة ، السنة 2013-2014 ص 163 -164.



ب- بالنسبة لنفقات التسيير في حدود 1/12 من مبلغ الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى السنة المالية للميزانية السابقة وذلك شهريا ولمدة ثلاثة أشهر.

ج- بالنسبة لاعتمادات الاستثمار، وفي حدود ربع الحصة المالية المخصصة لكل قطاع ولكل مسير كما تنتج عن توزيع اعتمادات الدفع المتعلق بالمخطط السنوي للسنة المالية السابقة.

2- يواصل تنفيذ مشاريع الميزانية الملحقة والأحكام ذات الطابع التشريعي والمطبقة على الحسابات الخاصة للخزينة طبقاً لأحكام التشريعية والتنظيمية التي تسيروها قبل بداية السنة المالية الجديدة للميزانية. أ- الموازنة المؤقتة: ويتم إقرارها نتيجة لظروف اقتصادية أو سياسية معينة.

ب- الاعتمادات التكميلية: وهنا يتم صرف اعتمادات إضافية تكميلية بموجب قانون المالية التكميلي المعدل وذلك خلال نفس السنة المالية وهو ما يعني إدخال تعديلات على الموازنة الأولية.<sup>1</sup>

ج- مبدأ الوحدة: يعني إدراج جميع عناصر الميزانية في بيان واحد، بما في ذلك النفقات والإيرادات بغض النظر عن طبيعتها، بحيث يقوم البرلمان بالتصويت على وثيقة واحدة تشمل كل النفقات والإيرادات العامة، مما يسهل دور الرقابة على التعرف على الوضعية المالية للميزانية الدولة، في الجزائر تم إدخال بعض التعديلات لقاعدة الوحدة بعض الاستثناءات أهم هذه التعديلات، إدراج الميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة بالخزينة.<sup>2</sup>

## 2. الاستثناءات الواردة على مبدأ

1- الميزانيات الملحقة: حسب المادة 44 من القانون 84-17: "يجوز أن يكون موضوع الميزانيات الملحقة العمليات المالية لصالح الدولة التي لا يضيف عليها القانون الشخصية الاعتبارية والتي يهدف نشاطها أساساً إلى إنتاج بعض الموارد أو تأدية بعض الخدمات المدفوعة الثمن"،<sup>3</sup>

وهي ميزانيات يستند عليها حسن سير بعض المرافق العامة القائمة بنشاط صناعي أو إداري حيث توضع هذه المرافق في ميزانية مستقلة تشتمل على إيراداتها وتلحق بميزانية الدولة.

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 84-17، نفس المرجع السابق، المادة 69، ص 1048.

<sup>2</sup> لحسن دردوري، نفس المرجع السابق، ص 164.

<sup>3</sup> الجريدة الرسمية، القانون 84-17، المادة 44 العدد 28، ص 1044.



بحيث تتمتع هذه المرافق بالاستقلال المالي وليس القانوني لأنها تظل مرتبطة بالشخصية الاعتبارية للدولة، وتعتبر الميزانية الملحقة للبريد والمواصلات الميزانية الوحيدة الملحقة بميزانية الدولة في الجزائر.<sup>1</sup>

**2- الحسابات الخاصة بالخرينة:** تعني هذه الحسابات الإطار الذي يُسجل فيه دخول الأموال إلى الخزينة الدولة نتيجة بعض العمليات الخاصة، لا تعتبر إيرادات العامة، ويسجل خروج الأموال منها دون أن اعتبارها نفقات عامة تم إنشاء هذه الحسابات كاستثناء لبعض القواعد مثل قاعدة وحدة الموازنة. في الفصل الأول من القانون 84-17 تمت إجازة فتح الحسابات الخاصة للخرينة حسب المادة 48: "لا يجوز فتح الحسابات الخاصة للخرينة إلا بموجب قانون المالية ولا تشمل هذه الحسابات الخاصة سوى الأصناف التالية:

1. حسابات التجارة.

2. حسابات التخصيص الخاص.

3. حسابات التسبيقات.

4. حسابات القروض.

5. الحسابات السنوية مع الحكومات الأجنبية.<sup>2</sup>

أما الاستثناءات الواردة على قاعدة وحدة الموازنة في الجزائر فهي:

- **الاعتمادات التكميلية أو الإضافية:** تعد عملية تصحيح اعتمادات موازنة الدولة أثناء التنفيذ، نتيجة لظروف تؤثر بالمساس الى طبيعة سير قاعدة وحدة الموازنة. لذا تعتبر الاعتمادات التكميلية أو الإضافية من أهم الاستثناءات الموجودة على قاعدة وحدة الموازنة في الجزائر، تتمثل هذه الأخيرة في اللجوء إلى قوانين المالية التكميلية في كثير من السنوات.

- **تعدد وثائق الميزانية العامة:** يعد تعدد في وثائق الميزانية العامة في الجزائر من القاعدة التي تخل بقاعدة وحدة الموازنة، تعدد الوثائق يعد استثناءً لمبدأ الوحدة الموازنة العامة للجزائر، ومن الضروري إحلال معنى جديد وهو حصيلة الحصيلة بدلا من المفهوم الشكلي لقاعدة وحدة الموازنة. في العصر

<sup>1</sup> مفتاح فاطمة، تحديد النظام الميزانياتي في الجزائر، نفس المرجع السابق، ص 69 - 70.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية، المادة 48 من القانون 84-17، نفس المرجع السابق ص 1045.



الحديث، انتقلنا من فكرة النظرة الواحدة المالية التي تستدعي وثيقة واحدة إلى نظرة تأليفية فرضت تعدد الوثائق.

- **الميزانيات المستقلة:** وهي الميزانيات الخاصة بالمرافق العمومية، تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة، ولهذه المرافق موازنة خاصة بها مستقلة عن موازنة الدولة، تعد هذه الميزانيات خرقاً لمبدأ وحدة الموازنة بسبب عدم ارتباطها بالموازنة العامة للدولة وقانون المالية، تتميز هذه الميزانيات بمنح المرافق العمومية التي تتمتع بشخصية اعتبارية الاستقلالية في التسيير والإدارة، مما يسهل عليها مهمة أداء وظائفها.<sup>1</sup>

**مبدأ الشمولية أو العمومية:** يعني هذا المبدأ أن تظهر كافة تقديرات النفقات وتقديرات الإيرادات في وثيقة الموازنة دون أي مقاصة بينهما، ويعتبر هذا المبدأ مكمل لمبدأ وحدة الموازنة، ويقوم هذا المبدأ على قاعدتين رئيسيتين وهما:<sup>2</sup>

**1. قاعدة عدم تخصيص الإيراد:** حسب ما تنص المادة 08 من قانون 84-17: "لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة، وتستعمل مواد الدولة لتغطية نفقات الميزانية للدولة بلا تمييز.

غير أنه يمكن أن ينص قانون المالية صراحة على تخصيص الموارد لتغطية بعض النفقات، وتكتسي هذه العمليات حسب الحالات والأشكال التالية:

- الميزانيات الملحقة.
- الحسابات الخاصة للخزينة.
- أو الإجراءات الخاصة ضمن الموازنة العامة والتي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الاعتمادات.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> دردوري لحسن، نفس المرجع السابق، ص 165-166.

<sup>2</sup> دردوري لحسن، نفس المرجع السابق، ص 166.

<sup>3</sup> الجريدة الرسمية، نفس المرجع السابق، ص 1040.



## 2. قاعدة المنتج الخام: تعني هذه القاعدة إلزامية تسجيل النفقات والإيرادات بمبالغتها الكاملة

وهو ما يمنع أي مقاصة بينهما.

وعليه فإن أساس هذه القاعدة في التسجيل المنفصل لنفقات الدولة وإيراداتها في موازنة الدولة، دون أي مقاصة بينهما، وبمعنى آخر، لا يمكن استخدام بعض الإيرادات لتغطية بعض النفقات العامة، حتى لا يتم الخروج من قاعدة شمول الموازنة.<sup>1</sup>

**مبدأ توازن الميزانية:** تعني أن النفقات العامة لا يجب أن تتجاوز الإيرادات العامة، والعكس وفي هذا الاتجاه ذهبت المادة 121 من الدستور حينما نصت على ما يلي: "لا يقبل اقتراح أي قانون مضمونه أو نتيجته تخفيض الموارد العمومية، أو زيادة النفقات العمومية، إلا إذا كان مرفوق بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة أو توفير مبالغ مالية في فصل آخر من النفقات العمومية تساوي على الأقل المبالغ المقترحة إنفاقها".<sup>2</sup>

## المبحث الثاني: القانون العضوي 18-15 المتعلق بالقوانين المالية.

### المطلب الأول: نظرة العامة عن القانون العضوي 18-15 المتعلق بالقوانين المالية.

القانون العضوي يمثل مشروعا طموحا وخطوة لإصلاح وتنظيم المنظومة المالية للدولة، ويعد الدستور المالي الذي يحدد إطار تسيير مالية العامة، يهدف هذا القانون إلى توجيه إعداد وتقديم قوانين المالية لها، كما يحدد المبادئ والقواعد لإدارة الأموال العامة وحسابات الدولة، كذا مضمونها وكيفية تقديمها وضمنان مصادقة البرلمان عليها. كما يحدد المبادئ والقواعد المالية العمومية وحسابات الدولة، وينظم تنفيذ القوانين المالية ويؤمن مراقبة فعالة لتنفيذها.

**بنية القانون العضوي:** يضم هذا القانون العضوي الأبواب الستة وهي:

**الباب الأول: أحكام عامة** والذي يقوم بتعريف قوانين المالية وأنواعها وهيكلتها.

<sup>1</sup> دردوري لحسن، نفس المرجع السابق، ص 166.

<sup>2</sup> مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزانياتي في الجزائر، نفس المرجع السابق، ص 72



**الباب الثاني: موارد الدولة وأعباءها وحساباتها** تتمثل في موارد الميزانية وتصنيفها وتخصيصها، وأعباء الميزانية وخصها، وتصنيفها، وموارد الخزينة وأعبائها، وحساباتها.

**الباب الثالث: تحضير مشاريع قوانين المالية وتقديمها والمصادقة عليها** تحضر المشاريع القوانين وتقديمها، وإيداعها وبنيتها.

**الباب الرابع: تنفيذ القوانين المالية:** ويبين وحدة الاعتمادات.

**الباب الخامس: القانون المتضمن تسوية الميزانية من خلاله** يتم التعريف هذا القانون ومحتوياته والوثائق الرفقة.

**الباب السادس: أحكام انتقالية وختامية:** ويتعلق بتاريخ التنفيذ والتقدم الرباعي، وإنشاء بيانات تنفيذية لتحصيل المستحقات باستثناء الضرائب والأملاك التي تعود لفائدة مصالح الدولة وغير المدرجة في هذا القانون.<sup>1</sup>

**المطلب الثاني: أنواع وأهمية قوانين المالية للقانون العضوي 18-15 الجديد**

**أولاً: أنواع قوانين المالية للقانون العضوي 18-15 الجديد**

قسم القانون العضوي الجديد قوانين المالية ومحتوياتها وأهدافها إلى ثلاثة 03 أصناف:

• **قانون المالية للسنة وقانون المالية التصحيحي:**

**1- تعريف قانون المالية للسنة:** هو الوثيقة الرسمية التي يتم من خلالها اعتماد موارد الدولة وأعبائها الموجهة لإنجاز برامج الدولة، خلال سنة مالية، يهدف القانون إلى تحقيق الأهداف المحددة وتقييم أدائها بناء على النتائج المحققة.

حيث أشار المشرع الجزائري إلى ربط موارد الدولة وأعبائها مع الأهداف المسطرة والنتائج المرجوة مع ضرورة تقييم الأداء، حيث نص على العناصر الأساسية في الإصلاحات النتائج التي تهدف إلى تحقيق تسيير مرتكز على النتائج والأهداف. على خلاف التعريف الموجود في 84-17 الذي يعرفه على أنه يجسد التسيير بمنطق الموارد المتاحة فقط على أنه الوثيقة التي ترخص لكل سنة مدنية لكل

<sup>1</sup> على مسعودي، نفس المرجع السابق، ص 153



الموارد الدولة وأعباؤها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية، والتوجه نحو تنفيذ المخطط لإنمائي السنوي.<sup>1</sup>

**2- قانون المالية التصحيحي:** تنص المادة 07 من القانون العضوي 15-17 "يهدف قانون المالية التصحيحي إلى تعديل أو تتميم أحكام قانون المالية للسنة، خلال السنة الجارية."<sup>2</sup>

حيث تم الاحتفاظ بنفس التعريف الصادر بموجب أحكام المادة 04 من القانون المالي 84-17، حيث القانون العضوي استعمل مصطلح تصحيحي بدلا من التكميلي، يبدو أن استخدام مصطلح "التصحيح" من قبل المشرع يعني أن القانون يوجد فيه انحرافات وأخطاء وقعت في عملية البرمجة خلال مرحلة التوقع، الأمر الذي يشير إلى الطابع الاستثنائي لهذا القانون على خلاف استعمال مصطلح "التكميلي" الذي يشير إلى امتداد أحكام قانون المالية التكميلي لقانون عادي.<sup>3</sup>

**3- القانون المتضمن تسوية الموازنة:** يعتبر القانون المتضمن تسوية الموازنة الوثيقة التي بمقتضاها تنفيذ قانون المالية للسنة، والقوانين المالية التصحيحية المتعلقة بنفس السنة المالية، يتم إيداع مشروع القانون المتعلق بتسوية الميزانية للسنة (ن-1) قبل الفاتح من أوت من السنة.<sup>4</sup>

### ثانيا: أهمية القانون المتضمن تسوية الموازنة

تكمن أهمية القانون من خلال احتوائه على الجوانب المختلفة للإنفاق والتحصيل، مما يسمح بمعرفة نشاط الدولة لفترة معينة بالإضافة إلى الأهداف التي يسعى إليها:

-قانون تسوية الموازنة وثيقة أساسية وهامة: تمكن هذه الوثيقة لأعضاء البرلمان معرفة والاطلاع على المعلومات المتعلقة بالإنفاق والتحصيل، استنادا على البيانات المالية المتاحة ومختلف الوثائق المحاسبية والمالية.

<sup>1</sup> مصطفى شبرة امحمد، نفس المرجع السابق، ص 206.  
<sup>2</sup> انظر المادة 07 من القانون العضوي المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، 22 ذو الحجة 1439هـ المتعلق بالقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 53، لسنة 2018، ص 09.  
<sup>3</sup> مصطفى شبرة أمحمد، نفس المرجع السابق، ص 206.  
<sup>4</sup> مسعودي علي، نفس المرجع السابق، ص 160.



-قانون تسوية الموازنة وسيلة وأداة رقابية: يستخدمها البرلمان لمراقبة ومراجعة الإنفاق وذلك من خلال إجراء عمليات تحليلية وتقييمية للنتائج المالية التي تم تحقيقها، كما يسمح بتسهيل عملية مناقشة قانون المالية للسنة المقبلة.

-قانون تسوية الموازنة أداة محاسبية لمراقبة التنفيذ: إلى جانب كونه وثيقة مكتوبة، يعتبر وسيلة فعالة يمتلكها البرلمان لمعرفة طرق الإنفاق والتحصيل، ويستخدم القانون أيضا كآلية محاسبية لمراقبة الأداء، حيث يقوم البرلمان بدراسة وفحص البيانات المالية، والهدف من ذلك هو التحقق من صحة وسلامة الحسابات ومطابقة عملية التنفيذ للاعتمادات الرخص بها، مما يسمح بالكشف الثغرات والنقائص وإعطاء رؤية صادقة عن التنفيذ.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: القانون العضوي 18-15 كآلية لإصلاح وتحديث المنظومة الميزانية

#### المطلب الأول: الموازنة العامة على ضوء القانون العضوي 18-15

يعتبر هذا القانون بمثابة دستور مالية الدولة، ويندرج اعتماد الجزائر لهذا التشريع النوعي في إطار تعميق مسار بناء ومتابعة الميزانية العامة، مع إعطاء صلاحيات أكثر للبرلمان في متابعة ومراقبة تسييرها، ووفقا لهذا المنظور توطر قوانين المالية مستقبلا بقانون عضوي يستمد من الدستور كما هو معمول به في الدول المتقدمة سعيا من أجل حوكمة أفضل للميزانية العامة للدولة.

سنتطرق في الفرع الأول الى دوافع صدور القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية أما الفرع الثاني الى حوكمة الميزانية العامة للدولة في ظل القانون العضوي الجديد رقم 18 15 المتعلق بقوانين المالية

#### أولا: دوافع صدور القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية

<sup>1</sup>مصطفى شبرة، نفس المرجع السابق، ص 207.



إن هذا القانون هو الإطار الجديد لتسيير مالية الدولة الذي يهدف إلى إصلاح الإطار الميزانياتي والمحاسبي وإحداث تحول عميق في كيفية تسيير المال العام، بارتكازه على الموازنة الموجهة لتحقيق النتائج انطلاقاً من أهداف محددة وليس على أساس طبيعة النفقات المعمول بها في الوقت الحاضر.<sup>1</sup> التجربة الفرنسية في إصلاح المنظومة المالية الذي كان الدور الفعال فيها للبرلمان الفرنسي لتفعيل دوره في الجانب المالي، كان لها الأثر البالغ في الجزائر، والتي كان اقتراح الإصلاح من طرف الحكومة الجزائرية وفق مقتضيات عديدة كانت كلها دوافع صدور القانون العضوي رقم 18/15 المتعلق بقوانين المالية كألية لتحقيق نتائج وكذا لبلوغ نجاعة اقتصادية.

### 1-دافع ضرورة تحيين قانون رقم 84-17

المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم باعتباره قائم على مفهوم تقليدي حسن تسيير الوسائل بدون مراعاة النتائج وبلوغ النجاعة الاقتصادية

إن القانون المتعلق بالقوانين المالية لسنة 1984 هو قانون عادي، ولم يعد يتماشى اليوم والإصلاحات السياسية والاقتصادية التي طرأت على البلاد، وهذا بسبب ما يصادقه من حدود مفيدة، فإن هذا القانون يعاز عن المواصلة في تسيير المالية العمومية، والتي تشهد اليوم ثغرات هامة من خلال الشروع في إصلاح ميزانياتي هادف يرمي إلى تحديث نظم الميزانية<sup>2</sup>.

في هذا الإطار انطلقت الجزائر سنة 2001 بالموافقة على أتفاق القرض رقم 7047 الموقع بواشنطن بين الجزائر والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع عصرنة المنظومات الخاصة بالميزانية، حيث تهدف هذه الإصلاحات إلى تحديث هياكل الدولة بما يتماشى مع الرهانات الوطنية والدولية بغية وضع قاعدة صلبة ومتينة لبناء استراتيجية تنمية شاملة.

<sup>1</sup> www.bank.of.Algeria.dz. التقرير السنوية لبنك الجزائر 2011/2000

<sup>2</sup> محمد الصغير بعلي المدخل العلوم القانونية، دار العلوم للنشر والتوزيع عالية الجزائر 2006، ص 40.



ولذلك فإن القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم، لا يمكنه مسايرة المبادئ القانونية الأساسية الجديدة، وخاصة الأحكام الجديدة التي جاء بها دستور 2016 في مادته 141 التي تقتضي بأن تشريع البرلمان يكون بقوانين عضوية فيما يخص القوانين المتعلقة بالمالية<sup>1</sup>.

### ثانيا: دافع النقائص الحالية التي تشوب منظومة الميزانية العامة للدولة

إن المنظومة المالية الحالية كانت نتاجا للظروف التي مرت بها البلاد في بداية التسعينات والتي تميزت بالانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، لكن هذا النمط أثبت عدم جدواه وعدم مسابته المقننات التسيير للموارد المالية بسبب ما يحتوي عليه من قواعد معقدة وإجراءات صعبة، حيث أصبح يشكل بحكم التجربة الميدانية عائقا للقائمين على تسيير المال العام من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة الاستعمال العقلاني للموارد، وذلك لتلبية الطلب الاجتماعي المتزايد والمتعاضم، والذي يتطلب نوعا من الصرامة والفعالية في تسيير المال العام، لذا فإن الحكومة

الجزائرية أخذت على عاتقها إصلاح منظومة الميزانية العامة للدولة والتي تشوبها العديد من النقائص المتمثلة فيما يلي:

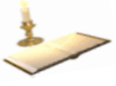
غياب إطار متعدد السنوات في التخطيط للميزانية حيث أن نظام الميزانية السنوية غير مناسب للمشاركة ذات المدى الطويل، مما يعني غياب إطار للتخطيط الميزانياتي متعدد السنوات."

ازدواجية الميزانية: ميزانية التسيير وميزانية الاستثمار.

-تسيير النفقات العمومية وفقا للوسائل وليس على أساس النتائج المستهدفة، مما يعكس عدم الاهتمام بنجاعة الإتفاق العام.

الوثائق المتعلقة بالميزانية لا تقدم قراءة واضحة للوضعية المالية، مما يؤدي إلى صعوبة يواجها المستخدمون للحصول على بعض وثائق الميزانية العامة، وبالتالي ضعف شفافية إدارة المال العام.

<sup>1</sup> مرسوم رئاسي رقم 104 - 01 المؤرخ في 100 جوان 2001، يتضمن الموافقة على التقابل القريض رقم 1047 الموقع بواشنطن بين الجزائر والبنك الدولي للإنشاء والتعمير التمويل مشروع عصرنة المنظومات الخاصة بالميزانية الجريدة الرسمية العدد 31 سنة 2001.



## ثانيا: حوكمة الميزانية العامة للدولة في ظل القانون العضوي الجديد رقم 18 15 المتعلق بقوانين المالية

إن القانون العضوي الجديد رقم 18-15 المتعلق بالقوانين المالية المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، ببرمج عملية الإصلاح الميزانياتي من خلال ما ينطوي عليه من إحداث التغييرات وتحولات عميقة في عمليات تسيير الإدارات، والانتقال من ثقافة التسيير القائمة على الوسائل والإجراءات إلى ثقافة قائمة على النتائج<sup>1</sup>.

هذا التحول في عمليات التسيير يعطي اضافة لحوكمة ميزانية الدولة، وذلك من خلال تحسين كفاءة الإنفاق العام وأداء خدمات الدولة، وأيضا تعزيز دور البرلمان ووضع أفق تطور المالية العامة في منظوره الصحيح، حيث ستنتقل ميزانية الدولة من نموذج مهيكّل على أساس طبيعة الموارد<sup>2</sup>

من خلال الالتزام والتركيز فقط على مطابقة المشروعية مقارنة مع ترخيصات النفقات إلى نموذج مهيكّل ومنظم على أساس أغراض السياسات العمومية، تتحكم فيه النتائج التي يتم الحصول عليها.

إن ميزانية الدولة انطلاقا من القانون السابق تهيكّل على أساس المهام والبرامج والعمليات (الأنشطة)، وستكون المهمة هي وحدة التصويت الجديدة في البرلمان والبرنامج المحدد

على المستوى الوزاري يمثل وحدة تخصيص الاعتمادات الجديدة ضمن الميزانية، وفي النهاية كل برنامج يتوافق مع مجموعة متماسكة من العمليات والتي تحدد المعلومات المتعلقة بوجهة موارد الميزانية.

أولا: الأهداف المسطرة من خلال تطبيق القانون العضوي الجديد رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية

إن الهدف الرئيسي من عصرنة نظام الميزانية في الجزائر هو دفع عجلة التنمية إلى الأمام وتحقيق الرفاهية والازدهار في المجتمع وخلق جو من الطمأنينة والأمان والرخاء الاقتصادي، لأن التنمية عملية حضارية شاملة ترتكز على قدرات ذاتية راسخة و متطورة تتمثل في قدرة اقتصادية دافعة ومتعاضمة

<sup>1</sup> عرض أسباب القانون العضوي عام 18-15 وزارة المالية المديرية العامة للميزانية أبريل 2018.

<sup>2</sup> القانون العضوي 18/15، من 00، العرينة الرسمية العدد 33 المادة 115



وقدرة اجتماعية متفاعلة ومشاركة، وقدرة إدارية كفئة، وقدرة سياسية واعية وموجهة حيث يمكن ذكر أهم أهداف اعتماد القانون العضوي رقم 18-15 الجديد فيما يلي:

يعيد هذا القانون وضع مناقشة الميزانية في صميم المناقشة البرلمانية<sup>1</sup>.

يقترح هذا القانون تعديل مفهوم المقرر بتغييره، إلى ما يتجاوز مقرا قانونيا ( الامتثال للقواعد والإجراءات)، نحو مقرر اقتصادي تحديد السياسات العمومية وفعاليتها).

يكرس هذا القانون مبادئ الحرية ومسؤولية المسيرين، في صميم سير المؤسسات والإدارات العمومية

اعتماد مبدأ الحكامة في تسيير المالية العمومية

تقييد حرية المبادرة لتحويل الاعتمادات بشروط صارمة<sup>2</sup>.

يهدف هذا القانون العضوي إلى تقليص الصناديق الخاصة، والتي هي محل انتقاد من قبل المؤسسات المالية العالمية، لأنها أصبحت مصدر للفساد في الكثير من القطاعات والتي تعاني من سوء التسيير<sup>3</sup>.

-تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل عمليات الاستثمار، من خلال تسهيلات حكومية لفتح رأسمال المؤسسات الحكومية الصغيرة والمتوسطة امام مستثمري القطاع الخاص

ثانيا: تكريس المحاور الكبرى للإصلاح الميزانياتي ضمن احكام القانون العضوي رقم 18-15

### المتعلق بقوانين المالية

تتضمن أحكام هذا القانون العضوي المحاور الرئيسية للإصلاح نظم الميزانية من خلال شقين الأول متعلق بالتسيير، والثاني متعلق بالميزانية.

<sup>1</sup> القانون العضوي 15/110 المرجع السابق المادة 72

<sup>2</sup> القانون العضوي 15/18 المرجع السابق المادة 22

<sup>3</sup> جريدة المناقشات البرلمانية للمجلس الشعبي الوطني الجزائري، بتاريخ 24 جوال 2018، العدد 74 / 2018، ص 200



## أ الشق المتعلق بالتسيير

الميزانية القائمة على البرامج هي ميزانية تجمع الاعتمادات الممنوحة لوزارة معينة حسب البرامج المعتمدة لديها، ويشمل البرنامج مجموع الأنشطة الموجهة لتحقيق الأهداف، وتطبيق التوجهات الخاصة بكل وزارة والمعتمدة من طرف الحكومة، حيث يسمح هذا البرنامج بإدراج النفقات في الميزانية حسب النتائج المنتظرة<sup>1</sup>.

التسيير القائم على النتائج هي فلسفة جديدة في التسيير تهدف إلى الوصول إلى نتائج على أساس أهداف محددة ومرسومة مسبقا من طرف المسيرين أنفسهم، كما أن اختيارات الميزانية تستند إلى تخطيط متوسط المدى للأنشطة من منظور استراتيجي<sup>2</sup>، بالمقابل اختيارات الميزانية ترسم وتضبط على أساس النتائج المنتظرة بدلا من رسم للميزانية قائم على تعبئة للوسائل من خلال إضفاء المزيد من الشفافية على تسيير المالية العمومية، في حين تكون فيه مساءلة صارمة للمسيرين في تحديد الأنشطة والعمليات الواجب إنجازها وتطبيقها مع اختيارات الميزانية المعتمدة. وعلى هذا الأساس فإنه يجب إقحام أكبر للمسيرين لتجسيد الحكم الراشد، وذلك من خلال ربط كل برنامج بمسير معين، والذي يتعين عليه تقديم المبادرات الأكثر ملائمة للوصول إلى الأهداف المرسومة، وبالتالي إعداد الميزانية اللازمة لتجسيد هذه المبادرات، وفي النهاية الزامهم بتقديم حصيلة النتائج المحققة.

مؤشرات الاداء للمسيرين يرفق قانون المالية المتضمن تسوية الميزانية تقرير وزاري، يوضح الظروف التي نفذت فيها البرامج المسالة في الميزانية وكذا مدى بلوغ الأهداف المتوقعة التي يتم قياسها وتتبعها من خلال مؤشرات الاداء المرتبطة بها، والنتائج المحققة والتفسيرات المتعلقة بالفوارق المعينة<sup>3</sup>.

## ب- الشق المتعلق بالميزانية:

ويتضح ذلك من خلال العناصر التالية:

<sup>1</sup> القانون العضوي 18/15 المرجع السابق المادة 21

<sup>2</sup> القانون العضوي 18/15، المرجع السابق المادة 05.

<sup>3</sup> القانون العضوي 18/15، المرجع السابق، المادة 17



1-الإطار المتعدد السنوات للميزانية: حيث يعتبر هذا الإطار بمثابة أداة يعبر من خلالها عن التوجهات الكبرى وأولويات الدولة وكذلك تقديرات الإيرادات والنفقات على أفق يتجاوز 12 شهراً من هنا يمتد أفق الميزانية على أساس البعد الخماسي السنتين السابقتين، السنة المالية المعنية والسنتين اللاحقتين، غير أن التصويت على الميزانية يبقى يعتمد التصويت السنوي. في النسبة الميزانية 2020 فإن البعد الخماسي يغطي الفترة 2022-2021-2020-2019-2018

2-إطار تخطيط وبرمجة النفقات على المدى المتوسط: إطار النفقات على المدى المتوسط هو أداة تخطيط مالي على مستوى الاقتصاد الكلي، والتي موضوعها يتمثل في التأكد من ديمومة سياسات الميزانية على أساس التعرف المسبق على الموارد المتاحة، أولويات الحكومة والاحتياجات المالية، كما يسمح هذا بعرض بيان متكامل وواقعي الموارد الممكن تعبئتها. إضافة إلى إقامة نظام توزيع الموارد متطابق مع الأولويات المرسومة، ويتضح ما سبق جليا في قانون المالية لسنة 2020، حيث تم العمل بقاعدة التمويل التقديري للتكاليف النهائية الميزانية الدولة لثلاثة سنوات قادمة (سنوات: 2021-2022-2023)<sup>1</sup>.

-المدونة الجديدة للميزانية تظهر الميزانية على شكل جدول يتضمن محورين:

محور وفقا لتوجيه النفقات تصنف النفقات حسب وجهتها حقيبة برنامج فرعي نشاط<sup>2</sup>

محور مستند على الطبيعة الاقتصادية للنفقات يكون التصنيف موحد يجمع النفقات حسب

طبيعتها الاقتصادية وذلك كما يلي<sup>3</sup>:

نفقات المستخدمين

نفقات تسيير المصالح

نفقات الاستثمار

<sup>1</sup> القانون العضوي 18/15، المرجع السابق، المادة 89

<sup>2</sup> القانون العضوي 18/15 المرجع السابق المادة 28

<sup>3</sup> القانون العضوي 110/15 المرجع السابق المادة 29



## نفقات التحويل

-أعباء الدين العمومي

نفقات العمليات المالية

النفقات غير المتوقعة.

تحسين مضمون ميزانية الدولة وذلك من خلال تطوير طرق تقديمها من أجل شفافية أحسن للتسيير الميزانياتي والمضمون الرخصة البرلمانية، حيث يرفق مشروع قانون المالية للسنة بوثائق مجمعة في ثلاثة أحجام وهي<sup>1</sup>:

مشروع ميزانية الدولة تقرير عن الأولويات والتخطيط الذي يعده الوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية المكلف بتسيير.

محفظة البرامج التوزيع الإقليمي الميزانية الدولة حسب كل برنامج والمتمحورة حول النتائج، وتكتسي الميزانية حسب البرنامج طابعا سنويا ومتعدد السنوات.

## المطلب الثاني: مراحل وتحديات وضع حيز التنفيذ القانون العضوي الجديد رقم 18-15

### أولاً: مراحل وضع حيز التنفيذ القانون العضوي الجديد رقم 18-15

1-مرحلة التخطيط المتوسط المدى: تعد جزءاً أساسياً من عملية التخطيط الحكومي، خلال هذه المرحلة، تحدد الحكومة أولوياتها وتوجيهاتها الاستراتيجية لفترة زمنية غير محددة، وهي تسبق الفترة السابقة للدورة الموازنة، تتميز هذه المرحلة بالتركيز على مناقشة واتخاذ القرارات حول التدابير والإجراءات الكبرى للدولة، حيث يتم هذا الحوار والمناقشة بين وزارة المالية ورئيس الحكومة والوزراء.

2-مرحلة إعداد واعتماد: تمتد على مدار سنتين (ن-1)، و (ن-2) تبدأ في شهر أكتوبر من السنة (ن-2) بعرض خطاب سياسي موازني يهدف إلى عرض سياسة الحكومة الاقتصادية والجبائية والمالية. يتم خلال هذه المرحلة تقديم التوقعات لعدة سنوات متتالية للموارد والنفقات الدولة خلال فترة التخطيط

<sup>1</sup> القانون العضوي 18/15 المرجع السابق المادة 75



وتنتهي هذه المرحلة بعرض مشروع قانون المالية للسنة (ن) على البرلمان بغرفتيه (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة) بهدف مناقشته وإقراره والمصادقة عليه من قبل أعضاء البرلمان ومن تم التوقيع عليه من قبل رئيس الجمهورية.

تشمل مرحلة الإعداد على الخطوات التالية:

• **تحديد مخصصات الميزانية:** وهي تتضمن: <sup>1</sup>

\_ خطاب حول الموازنة لسنة (ن-1) و (من أكتوبر ن-2) وهو إعلان عن بداية المسار الموازي لسنة (ن).

\_ تحديد إطار النفقات المتوسطة الأجل على مدى عدة سنوات من سنة (ن) إلى (ن+4).

\_ وضع مخطط إجمالي للموازنة هو عملية تشاركية تتطوي على عقد اجتماعات بين المديرية العامة للموازنة (DGB)، ومختلف الوزارات، يتم تحديد هذا المخطط خلال فترة تمتد من جانفي إلى فيفري (ن-1).

\_ إعداد الأغلفة الوزارية، تبدأ هذه العملية من مارس السنة (ن-1)، وتشمل مرحلة الاقتراحات والمناقشات حول الموازنة.

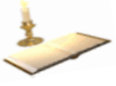
➤ **تحديد الأغلفة النهائية:** وتتمثل فيما يلي:

\_ تصدر المديرية العامة للموازنة تعليمات توجيهية في (جانفي من ن-1) لكل الوزارات للإعلان من خلالها التوجهات العامة للموازنة وخصوصيات السنة المالية.

\_ تحضير مشروع موازنة لكل الوزارات يتم بناء على البرامج وعلى أساس النتائج، ويتم ذلك باستخدام تطبيق برنامج (SIGBUD) وهو برنامج عالي المستوى مخصص لتقدير الموازنات الخاصة بالوزارات والهيئات العمومية، ويتم هذا التحضير من فيفري إلى أفريل من (ن-1).

\_ مراجعة المؤشرات للتوازن الموازي التي تقوم بها المديرية العامة للموازنة (DGB) في جوان (ن-1) بجمع ومعالجة اقتراحات النفقات الوزارات.

<sup>1</sup> القانون العضوي 18/15 المرجع السابق المادة 75



- **تحديد الغلاف المالي النهائي:** بمجرد الانتهاء من التحكيم النهائي في الأغلفة من طرف مجلس الوزراء في فترة من جويلية إلى أوت من السنة (ن-1)، وكذلك يتم إرسال الأغلفة متعددة السنوات إلى مختلف الوزارات.
- **إعداد المشروع الأولي لقانون المالية في أوت وفي سبتمبر (ن-1)** يقدم إلى مجلس الوزراء ومجلس الحكومة من أجل الموافقة عليه.
- **دراسة مفصلة لمشروع قانون المالية:** تكون من طرف لجنة المالية والميزانية ويمكنها اقتراح التعديلات اللازمة.
- **مناقشات حول قانون الموازنة:** من طرف البرلمان من أكتوبر إلى ديسمبر ن-1 بالاعتماد على قانون المالية ويمكن تعديل الموازنة في حالة طلب البرلمان.
- **توقيع قانون المالية من طرف رئيس الجمهورية.**
- 3- مرحلة التنفيذ الموازنة العامة:** تبدأ بعد نشر مضمون قانون المالية للسنة (ن)، في الجريدة الرسمية. يتم نشر مراسيم الموازنة حسب الحقائق ابتداء من جانفي، مما يعني إعلام كل الجهات المعنية بتفاصيل الموازنة الجديدة، خلال هذه المرحلة يحق للحكومة إجراء تعديلات في شكل تحويلات فيما بين بنود الموازنة أو إعداد قانون مالية تكميلي خلال نفس السنة (ن).
- 4- مرحلة المسائلة:** (تسليم الحسابات ) تبدأ هذه المرحلة في جوان (ن+1)، حيث يتم عرض نتائج تنفيذ الموازنة من خلال تقديم الحسابات الإدارية من قبل المؤسسات و الهيئات المكلفة قانوناً بتنفيذ الموازنة العامة للدولة، تجمع هذه الحسابات الختامية وتقدم إلى الجهات الرسمية المكلفة، مثل مجلس المحاسبة، وفي أكتوبر من السنة (ن+1)، يتم تقديم قانون ضبط الميزانية إلى السلطة التشريعية، وذلك بهدف مراقبة احترام الدولة للموازنة و تحقيق الأهداف المحددة. يتم في هذه المرحلة أيضا تقييم أداء البرامج كل ثلاثة إلى خمس سنوات، حيث يقوم المسيرين بتقييمات دورية لمدى فعالية برامجهم، كما تقوم المديرية العامة للموازنة بدور هام في تحديد وشرح النتائج المحققة من تنفيذ الموازنة، ومقارنتها بالنتائج المتوقعة وشرح أسباب أي اختلافات و انحرافات .<sup>1</sup>

<sup>1</sup> دناني راضية، نفس المرجع السابق، ص 257-258-259.



## ثانيا: تحديات وضع حيز التنفيذ القانون العضوي الجديد رقم 18-15

إن تاريخ بداية تطبيق القانون العضوي الجديد سيكون من السنة المالية لسنة 2023،<sup>1</sup> حيث سيحضر قانون المالية وكذا قانون ضبط الميزانية لهذه السنة، وفق أحكام هذا القانون، حيث تواجه وزارة المالية مجموعة من التحديات التي تتطلب العمل على عدة أصعدة من أجل تجاوزها، وحاليا على مستوى وزارة المالية بمختلف مديرياتها المركزية هي ورشة حقيقية لتعديل مختلف القوانين والمراسيم التنفيذية المتعلقة بمالية الدولة، وهذا المواكبة الإصلاحات والمستجدات التي جاء بها القانون العضوي الجديد.

وعليه يمكن إعلام مجموعة من التوصيات التي تصب في هذا الموضوع كما يلي:

- يجب أن تكون القواعد الجديدة ملزمة قدر الإمكان لضمان تطبيقها على جميع مستويات الإدارات العمومية، حيث أن وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح وملزم عامل نجاح مهم المشروع العصرية.

- ضمان الانتقال السلس وسريان القانون العضوي الجديد، وذلك بتنفيذ الإصلاح تدريجيا، لتجنب الوقوع في فراغ قانوني جراء إلغاء العمل بالقانون 1784 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم

- إدخال مصطلح المسؤول المسير الذي له صلاحية القيام بالالتزام بالنفقة، مكان مصطلح الأمر بالصرف المعمول به حاليا،<sup>2</sup>

- تقديم القطاعات التقارير تلخيصية سنوية ونصف سنوية حول صرف الاعتمادات تشجيعا لثقافة تقديم الحسابات على جميع المستويات.<sup>3</sup>

- إعادة النظر في المهام والمسؤوليات المتعلقة بتحضير الموازنات ما بين مختلف فئات المسؤولين المسيرين، وحاليا يطلق عليهم مصطلح الأمرين بالصرف بمختلف فئاتهم رئيسي، ثانوي، وحيد)

إعطاء دور أكبر المجلس المحاسبة في مجال الرقابة على ميزانية الدولة، وذلك من خلال تعديل الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17-07-1995 المتعلق بمجلس المحاسبة المعدل والمتمم، حتى يتمكن من

<sup>1</sup> القانون العضوي 18/15 المرجع السابق، المادة 89

<sup>2</sup> القانون العضوي 18/15 المرجع السابق المادة 79

<sup>3</sup> تقرير الكميني حول مشروع القانون العضوي الجئة الشؤون الاقتصادية والمالية مجلس الأمة الجزائر، جوان 2018



إصدار أحكام قضائية متعلقة بفعالية النفقة العمومية، وبالتالي تدخل حقيقة في ممارسة الحكم الراشد لتسيير المال العام<sup>1</sup>.

كما لا يفوتنا أن نشير إلى أهمية نظام المعلومات في التسيير المالي للدولة، بما يسمح تعزيز قدرة وزارة المالية والدعم الفعال للهيكلها، وبالتالي عليها أن تستخدم أدوات تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات الجديدة بما يسمح للمسيرين من تتبع تطور بيانات الميزانية من مرحلة إعدادها إلى غاية مرحلة تنفيذها.

### خلاصة الفصل الثاني:

يظهر من خلال المقارنة أن قانون المالية لسنة 1984 (84-17) كان تقليدياً يركز على تسيير الوسائل دون الاهتمام بالنتائج، مما كشف عن عدة نقائص مثل غياب الشفافية والتخطيط على المدى المتوسط. أما القانون العضوي الجديد 18-15 فقد جاء لإصلاح هذه المنظومة من خلال اعتماد ميزانية قائمة على البرامج والنتائج، وإعطاء دور أكبر للبرلمان والرقابة، مع تعزيز مبادئ الحكامة والشفافية. وبالتالي يمثل القانون الجديد خطوة مهمة نحو تسيير أكثر حداثة وفعالية للمالية العمومية في الجزائر.

<sup>1</sup> القانون العضوي 18/15، المرجع السابق، المادة 85

الجانب التطبيقي

الفصل الثالث: دراسة حالة مديرية الخدمات

الجامعية - جامعة عين تموشنت

بلحاج بوشعيب



### تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الإطار النظري لهذه الدراسة إلى عرض مختلف المفاهيم المتعلقة ب الإصلاح الميزاني وترشيد النفقات العمومية. في هذا الفصل التطبيقي، سنقوم بتقديم مديرية الخدمات الجامعية وإطار المنهجي للدراسة الميدانية التي تهدف إلى فهم دور الإصلاح الميزاني في ترشيد النفقات العمومية، مع التركيز على دراسة حالة مديرية الخدمات الجامعية بجامعة عين تموشنت. سنعرض النموذج الفرضي للدراسة، المنهج المتبع، وكذلك الأدوات الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات واختبار الفرضيات. يهدف هذا الفصل إلى تقديم تحليل شامل للبيانات المجمعّة من الاستبيان وتقييم صحة الفرضيات الدراسة. ولقد قمنا بالاستعانة ببرنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في التحليل الاحصائي لعينة الدراسة. كما سنطرق في هذا الفصل الى:

☞ المبحث الأول: تقديم مديرية الخدمات الجامعية

☞ المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

☞ المبحث الثالث: عرض وتحليل بيانات الاستبيان واختبار الفرضيات ومناقشتها



## المبحث الأول: لمحة تاريخية حول مديرية الخدمات الجامعية

### المطلب الأول: تعريف مديرية الخدمات الجامعية:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تعمل تحت وصاية الديوان الوطني للخدمات الجامعية. تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تشرف المديرية على مجموعة من الخدمات الاجتماعية، الثقافية، الرياضية والصحة التي يتم تقديمها للطلاب الجامعي بهدف خلق محيط مناسب لمتابعة مساره الجامعي وتحسين أداءه.

### 1- نشأة مديرية الخدمات الجامعية - عين تموشنت:

أنشئت مديرية الخدمات الجامعية لولاية عين تموشنت بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 07 جويلية 2009 المعدل والمتمم للقرار الوزاري المشترك الصادر في 10 ذي القعدة 1425 الموافق ل 22 سبتمبر 2004 والمتضمن إنشاء مديريات الخدمات الجامعية وتحديد مقرها وقائمة الإقامات الجامعية التابعة لها ومشمولاته، المعدل والمتمم.

تم تنصيب مديرية الخدمات الجامعية لولاية عين تموشنت في شهر أكتوبر 2009 وهي تضم إلى يومنا هذا المنشآت التالية:

- الإقامة الجامعية المجاهد النقيب صديق عبد القادر المخصصة للذكور.
- الإقامة الجامعية 2000 سرير المخصصة للإناث.
- المطعم المركزي الجامعي المتواجد على مستوى جامعة بلحاج بوشعيب بقدرة استيعاب 800 مقعد مقسمة بين الذكور والإناث.

كل بداية موسم جامعي جديد، تفتح مديرية الخدمات الجامعية أبوابها أثناء فترة التسجيلات الأولية لاستقبال وتوجيه الطلبة الجدد الحاصلين على البكالوريا، حيث تقوم مختلف المصالح بتقديم التوصيات اللازمة لهم حول مختلف الخدمات المقدمة من منحة، إيواء، نقل، إطعام....

### قسم المالية والصفقات العمومية:

مهامها: تعتبر قسم المالية والصفقات العمومية العصب المالي للمديرية حيث تأخذ على عاتقه مهمة:

❖ تسيير الموارد المالية للمديرية فله مهمة رقابية في صرف الميزانية.

❖ تسيير أجور العمال وموظفي المديرية.



❖ الاهتمام بعقد الصفقات المتعلقة بالنقل، الاطعام، لتمويل المديرية والإقامات بكل مستلزماتها.

❖ متابعة عملية تنفيذ المشاريع للمديرية.

❖ العمل على تجهيز المديرية وكل المؤسسات الخدمائية التابعة لها بكل مستلزماتها المادية.

❖ مراقبة عمليات صيانة وتهيئة استثمارات المديرية والإقامات.

**مصالح القسم:** يشمل قسم المالية والصفقات العمومية 3 مصالح وهي:

**مصلحة الميزانية والمحاسبة:** تهتم بكل ما يتعلق بإعداد الميزانية من تسديد أجور ودفع نفقات الاستغلال والتجهيز، دفع ديون الموردين وتحصيل إيرادات المديرية، التجهيز وتحصيل إيرادات المديرية.

**مصلحة الصفقات العمومية:** تهتم بإعداد دفاتر الشروط، الإعلان عن المناقصات، مناقشة العروض والفصل فيها، ومتابعة إتمام الصفقات.

**مصلحة متابعة عمليات البناء والتجهيز:** تهتم بإعداد دفاتر الشروط، الإعلان عن المناقصات، مناقشة العروض والفصل فيها، ومتابعة إتمام الصفقات.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

يعتبر الإطار المنهجي للدراسة الميدانية أحد الأجزاء الأساسية في دراسة تطبيقية، حيث يُعنى بتحديد الأساليب والإجراءات التي تم اتباعها لجمع البيانات وتحليلها بغرض الوصول إلى نتائج علمية دقيقة وموثوقة.

يهدف هذا المبحث إلى تقديم رؤية شاملة حول المنهج المتبع في الدراسة، وتوضيح مجتمع الدراسة والعينة المختارة، بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات. كما سيتم في هذا الإطار عرض النموذج الفرضي للدراسة، الذي يمثل الركيزة الأساسية لاختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة الميدانية.

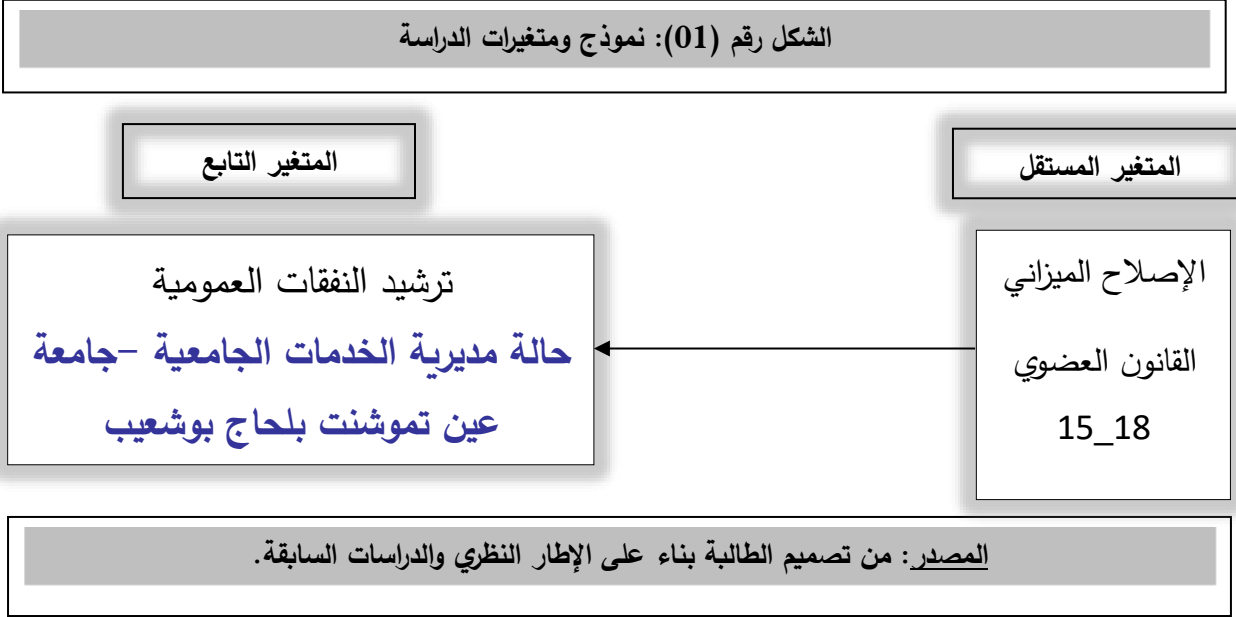
#### 1- تقديم النموذج الفرضي للدراسة التطبيقية ومتغيراته:

النموذج الفرضي للدراسة التطبيقية هو الإطار النظري الذي يستند إليه الدراسة لفهم العلاقة بين المتغيرات المدروسة. في هذه الدراسة، يتم التركيز على دور الإصلاح الميزاني في ترشيد النفقات

<sup>1</sup> الاطلاع علي معلومات المؤسسة

العمومية، حيث تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن تطبيق الإصلاح الميزاني حسب القانون العضوي 15\_18 يسهم بشكل مباشر في تحسين إدارة النفقات العمومية وترشيدها. بعد الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر، وبعد التحليل النظري والمفاهيم لهذا الأخير، نقف من خلال هذا العنصر على النموذج المقترح للدراسة الذي يتناول الإجابة عن إشكالية الدراسة وعليه، فقد تم تصوير النموذج المقترح للدراسة التطبيقية كما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم (01): نموذج ومتغيرات الدراسة



النموذج أعلاه يوضح العلاقة بين المتغيرات الرئيسية كما يلي:

**المتغير المستقل:** يمثل الإصلاح الميزاني وفق القانون العضوي 15-18، ويشمل عدة جوانب مثل الشفافية، المساءلة، وميزانية البرامج.

**المتغير التابع:** هو ترشيد النفقات العمومية، والذي يتمثل في تحسين كفاءة إدارة الموارد المالية. العلاقة المفترضة: نتوقع أن الإصلاحات الميزانية تؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية في ترشيد النفقات العمومية من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة وضمان استخدام أكثر كفاءة للموارد المالية. النموذج المقترح يسعى لاختبار هذه العلاقة والتحقق من صحة الفرضيات المطروحة، وذلك عبر تحليل البيانات الميدانية التي سيتم جمعها باستخدام أدوات الاستبيان والأساليب الإحصائية المناسبة.

## 2- منهج ومجتمع وعينة وأداة الدراسة

يعتبر هذا الجزء خطوة أساسية لضمان سير الدراسة الميدانية بشكل سليم ودقيق. حيث يتضمن هذا الإطار تفاصيل تحديد المنهج المتبع في الدراسة، سواء كان منهجاً وصفيّاً أو تحليلياً أو تجريبياً، بالإضافة إلى الأدوات المستخدمة في جمع البيانات كالاستبيانات أو المقابلات أو الملاحظات. كما يشمل تحديد مجتمع الدراسة المستهدف وطريقة اختيار العينة الممثلة لهذا المجتمع بشكل دقيق.



من خلال وضع إطار منهجي واضح ومحدد، يتم تصميم دراسة ميدانية متماسكة ومتوافقة مع موضوع البحث وأهدافه، كما يسهل عملية جمع البيانات الضرورية بطريقة منظمة وإيجابية، مما يعزز من مصداقية النتائج ودقتها. لذلك، فإن تحديد الإطار المنهجي بشكل سليم يُعد أساساً لإنجاز دراسة ميدانية رصينة وذات قيمة علمية. وفيما يلي تقديم هذه الإجراءات:

#### أولاً: منهج ومجتمع وعينة الدراسة

##### 01- منهج الدراسة:

يعرف المنهج بأنه «الطريقة الموضوعية التي يسلكها الباحث في دراسته أو اني تتبعه لظاهرة معينة من أجل تحديد أبعادها في شكل شامل يجعل من السهل التعرف عليها وتميزها ويسهل معرفة أسبابها ومؤشرات والأشكال التي تتخذها والعوامل التي أثرت فيها وطرق قياس هذا الأثر، أو التنبؤ به بشكل موضوعي دقيق يفسر العلاقات التي تربط عواملها الداخلية والخارجية بهدف الوصول إلى نتائج عامة ومحددة يمكن تطبيقها أو تعميمها»<sup>1</sup>.

وتماشياً مع أهداف وإشكالية الدراسة تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي، لأنه يتناسب وطبيعة دراستنا، كونه لا يقتصر فقط على جمع البيانات لظاهرة معينة، بل يتناول تحليل هذه الظاهرة ورصدها، حيث نقوم بجمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة ونهتم بوصفها وصفاً تفسيرياً دقيقاً من خلال البيانات المجمعة والمتوفرة، ومعبّر عن تعبيراً كيفياً وكمياً سواء بفقرات أو في شكل رسوم بيانية أو في جداول رقمية وصفية. كما أن الهدف من اختيار هذا المنهج هو محاولة وصف وتحليل طبيعة العلاقة الحاصلة بين الإصلاح الميزاني كمتغير مستقل ودوره في ترشيد النفقات العمومية كمتغير تابع.

##### 02- مجتمع وعينة الدراسة

ويعرف بأنه: " عبارة عن جميع الوحدات أو الأفراد أو المشاهدات أو الحالات التي تشترك في صفة أو مجموعة من الصفات تميزها عن غيرها ويرغب الباحث في تعميم النتائج المتوصل إليها".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - خالد الهادي، قدي عبد المجيد، المرشد المفيد في المنهجية وتقنيات البحث العلمي، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 1996، ص 22.

<sup>2</sup> - مصطفى طويطي: التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان - تطبيقات عملية على برنامج excel-الجزء الأول، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر 2018، ص 19.



وفي العينة يمكن الاكتفاء بعدد معين من وحدات المجتمع، ودراستهم وعند التوصل الى نتائج يمكن تعميم هذه النتائج على جميع افراد المجتمع، وباختصار فان العينة هي عبارة عن جزء أو قسم من المجتمع الدراسة.<sup>1</sup>

ويتمثل المجتمع الإحصائي لأغراض هذه الدراسة في الموظفين العاملين لدى مديرية الخدمات الجامعية -جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب ، قيد الدراسة حيث تم استقصاء آراء عينة من المجتمع ومستخدمين في ذلك أسلوب العينة العشوائية البسيطة. ففي هذا الأسلوب، يتم اختيار الأفراد الذين يمثلون العينة بشكل عشوائي، حيث يكون لدى كل فرد في المجتمع الإحصائي فرصة متساوية للاختيار في العينة. يتم استخدام الأسلوب العينة العشوائية البسيطة لتحسين دقة وموثوقية النتائج وتأكيد تمثيلية العينة للمجتمع الإحصائي.

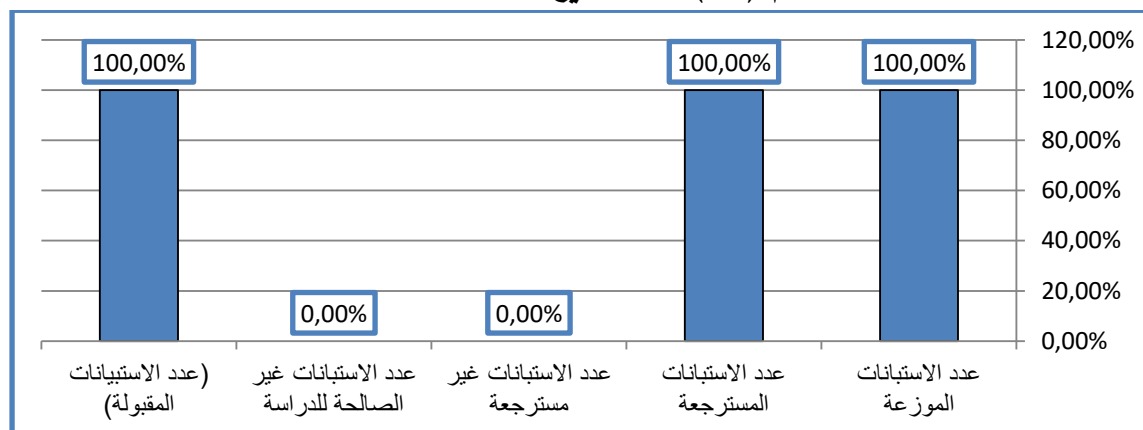
#### جدول رقم 01: يبين توزيع واسترجاع الاستبانات.

عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المسترجعة	عدد الاستبانات غير مسترجعة	عدد الاستبانات غير الصالحة للدراسة	(عدد الاستبانات المقبولة)
30	30	00	0	30
100,00%	100,00%	0,00%	0,00%	100,00%

نسبة الردود % = (عدد الاستبانات المقبولة / عدد الاستبانات الموزعة) \* 100

نسبة الردود = 100,00% وهي نسبة عالية تدل على أن عينة الدراسة مطلة ولديها اهتمام كبير بموضوع الدراسة، إضافة الى أن الأسئلة الاستبيان كانت واضحة وسهلة الفهم وأن العينة تم اختيارها بشكل جيد وتمثل الشريحة المستهدفة، مما يعزز مصداقية النتائج والتوصيات المستخلصة من هذا الدراسة.

#### الشكل رقم (02) يبين توزيع الاستبانات على عينة الدراسة



المصدر: مخرجات برنامج Excel.2010

<sup>1</sup> مصطفى طويطي . المرجع السابق، ص 20.

## ثانياً: أدوات جمع بيانات وأساليب التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة التطبيقية - أدوات جمع بيانات الدراسة التطبيقية

إن إعداد أي دراسة ميدانية يتطلب جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالظاهرة موضوع البحث، وذلك باستخدام أدوات البحث العلمي المختلفة. في هذا السياق، تم الاعتماد في الدراسة الحالية على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات اللازمة للتحليل والاستنتاج.

يعتبر الاستبيان أحد الأدوات البحثية الشائعة والفعالة في جمع المعلومات من مصادرها الأولية، حيث يتم تصميمه بطريقة منهجية تتضمن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمختلف جوانب الموضوع قيد الدراسة.

ويعرف الاستبيان " بأنه الأداة الأكثر استخداماً في البحوث الاجتماعية والإنسانية إذ يعتبر وسيلة لجمع البيانات من خلال احتوائه على مجموعة من الأسئلة أو العبارات ويطلب من المستجوبين الإجابة عليها ويتم توزيع الاستبيان عادة باليد أو من خلال إرسالها إلى المستجوبين عبر البريد أو وسيلة أخرى تلي الغرض المطلوب من الاستبيان" <sup>1</sup>. ويعرف أيضاً باختصار بأنه " مجموعة من الأسئلة المكتوبة والتي تعد بقصد الحصول على معلومات أو آراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين" <sup>2</sup>.

لتصميم الاستبيان لا بد من تحديد أهداف في ضوء إشكالية البحث وتحويلها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية؛ حيث يرتبط كل سؤال فرعي بجانب من جوانب الإشكالية ثم يتم إسقاطه على فرضيات الدراسة، وتم إعداد استبيان بشكل يساعد على جمع البيانات حيث وروعي في تصميمه ما تم تناوله في الجانب النظري وأيضاً على ضوء المراجعة الشاملة للدراسات السابقة. ومراعاة لبعض النقاط كوضوح العبارات وسهولة فهمها، وأيضاً تم عرضه ومراجعته مع الاستاذة المشرفة وقمنا ومن خلال آراءها وتوجيهاتها واقتراحاتها بإجراء إضافات وتغييرات في بعض العبارات وهذا من أجل دقة الصياغة اللفظية والعلمية لعبارات الاستبيان، ومدى شمولها لمشكل الدراسة وتحقيق أهدافها. وفي الأخير خلصنا إلى بناء الاستبيان ليصبح في صورته النهائية متكون من 16 عبارة ولقد تم تقسيمه في شكله النهائي إلى جزأين سبقتهما مقدمة تعريفية توضح للمستقصي الغرض من الدراسة وتقدم له إرشادات وتعليمات لملء الاستبيان، إضافة إلى طمأننته على سرية المعلومات واستخدامها لأغراض البحث العلمي وفيما يلي شرح مختصر لتلك الأجزاء وفق الوجدول التالي:

<sup>1</sup> د.طويطي مصطفى، د.وعيل ميلود، مطبوعة جامعية موسومة بـ "أساليب تصميم و إعداد الدراسات الميدانية -منظور إحصائي" -، معتمد من طرف المجلس العلمي بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير - جامعة البويرة، بتاريخ 30 جوان 2014. ص 28

<sup>2</sup> - محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، ط2، دار وائل للطباعة، عمان، الأردن، 1999، ص 66.



الجدول رقم (02): هيكل أداة الدراسة (الاستبيان)

عدد العبارات	الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة	الجزء الأول
من عبارة رقم 01 الى عبارة رقم 08	المحور الأول: الإصلاح الميزاني	الجزء الثاني
من عبارة رقم 09 الى عبارة رقم 16	المحور الثاني: ترشيد النفقات العمومية	
(16) عبارة	مجموع عبارات الاستبيان	

كما تم الاعتماد على سلم ليكارت Likert الخماسي لتقييم إجابات أفراد العينة، حيث طلب منهم إعطاء درجة إجابتهم على كل عبارة من عبارات الاستبيان كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 03: يبين المقياس Likert المستخدم في الاستبيان

المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الأوزان	1	2	3	4	5
طول الفئة*	[1.80 - 1]	[2.60 - 1.81]	[ 2.60-3.40-]	[4.20-3.41]	[5 - 4.21]
دلالات الفئات	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جدا

\* تم تحديد طول الفئة كالتالي:  $0.80 = 5 / (1-5)$

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة التطبيقية

01- إجراء اختبار كشف نوع التوزيع بيانات المستجوبين

بعد انتهاء من جمع الاستبيانات، تم تنظيمها وترتيبها وتفرغها في البرنامج الاحصائي SPSS حيث يوفر هذا الاخير العديد من الأساليب الإحصائية المختلفة لتحليل البيانات واختبار الفرضيات مما يُمكن من الحصول على نتائج دقيقة وموثوقة ومن أجل معالجة صحيحة لبيانات المستجوبين نحو متغيرات الدراسة ومن أجل اختيار الأساليب الإحصائية المناسبة، فانه يجب أولاً تحديد ما إذا كان بيانات المستجوبين نحو المتغيرات التي يتم دراستها تتبع التوزيع الطبيعي أم من التوزيعات الاحتمالية أخرى.

تفيد عملية تحديد نوع توزيع البيانات في اختيار نوع الأساليب الاحصائية الملائمة لتحليل البيانات واختبار الفرضيات لأنه يوجد نوعين من الأساليب الاحصائية وهي: أساليب احصائية معلمية والتي تشترط أن تتبع البيانات المستجوبين نحو محاور الاستبيان (متغيرات الدراسة) للتوزيع الطبيعي. وأساليب احصائية اللامعلمية والتي لا تشترط أن تتبع البيانات المستجوبين نحو محاور الاستبيان (متغيرات الدراسة) للتوزيع الطبيعي.

وهناك عدة طرق إحصائية للكشف عن نوع التوزيع البيانات الاستبيان منها:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أبو زيد، محمد خير سليم، أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية SPSS، الرياض، دار جرير للنشر والتوزيع، 2005، ص 156



أ- طريقة اختبار كولومنجوروف-سيمرنوف (Kolmogorov-Smirnov) يستخدم إذا كان عدد العينة أكبر أو يساوي من 50.

ب- طريقة اختبار شابيرو ويلك (Shapiro-Wilk) يستخدم إذا كان عدد العينة أقل من 50.

ولكل اختبار له قيمة احتمالية يرمز لها بالرمز (sig) من خلالها يتم الحكم على نوع التوزيع وهذا بمقارنتها مع مستوى الدلالة (0.05) حيث: كالقاعدة العامة المعمول بها في حالة كشف عن نوع التوزيع البيانات هي<sup>1</sup>:

☞ إذا كانت قيمة (sig) أقل من 0.05، فإن بيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي

☞ إذا كانت قيمة (sig) أكبر من 0.05، فإن بيانات العينة نحو متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي. وفيما يلي نتائج كشف نوع توزيع بيانات المستجوبين نحو متغيرات الدراسة:

#### جدول رقم (04) يبين نتائج اختبار نوع توزيع البيانات المستجوبين نحو المتغيرات للدراسة

نوع التوزيع بيانات كل محور	Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>			بيانات المستجوبين نحو متغيرات
	اختبار شابيرو ويلك			اختبار كولومنجوروف-سيمرنوف			
	Sig.	Df	القيمة	Sig.	Df	القيمة	
بيانات كل محور	القيمة الاحتمالية	درجة الحرية	الإحصائية للاختبار	القيمة الاحتمالية	درجة الحرية	الإحصائية للاختبار	
يتبع التوزيع الطبيعي	0,634	30	0,973	0,200*	30	0,088	بالمتغير المستقل
يتبع التوزيع الطبيعي	0,102	30	0,942	0,170	30	0,135	بالمتغير التابع

القاعدة: إذا كانت قيمة sig أكبر من 0.05 فإن البيانات المستجوبين نحو ما تضمنه محور الاستبيان تتبع التوزيع الطبيعي

#### المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 28

ومن خلال الجدول أعلاه نجد: وبما أن أفراد عينة الدراسة أقل من 50 فرد فإننا نستدل ب نتائج اختبار (Shapiro-Wilk). وتظهر نتائجه أن القيمة الاحتمالية (sig) لبيانات المستجوبين نحو محاور الاستبيان (متغيرات الدراسة) هي أكبر من (0.05)، حيث:

- بالنسبة لبيانات المستجوبين نحو المحور الأول: الإصلاح الميزاني نجد أن قيمة الاحتمالية بلغت قيمة (SIG=0.634) وهي أكبر من مستوى دلالة 0.05 وعليه ووفق القاعدة أعلاه فإن بيانات العينة نحو المحور الأول تتبع التوزيع الطبيعي.

<sup>1</sup>أسامة ربيع أمين، التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS-مهارات أساسية اختبارات الفروض الإحصائية (المعلمية- اللامعلمية)، الجزء الأول الدار العالمية، القاهرة، مصر، 2008، ص 121.



- وبالنسبة لبيانات المستجوبين نحو المحور الثاني: **ترشيد النفقات العمومية** نجد أن قيمة الاحتمالية بلغت قيمة ( $SIG=0.102$ ) وهي أكبر من مستوى دلالة 0.05 وعليه ووفق القاعدة أعلاه فإن بيانات العينة نحو المحور الثاني تتبع التوزيع الطبيعي.

**الاستنتاج:** وبما أن البيانات المستجوبين تتبع التوزيع الطبيعي فإنه في دراستنا سنستخدم الأساليب الإحصائية المعلمية لـ تحليل إجابات وأراء أفراد العينة واختبار الفرضيات الدراسة وفيما يلي شرح للأساليب الإحصائية المعلمية المستخدمة في الدراسة.

## 02- أساليب المعالجة الإحصائية لبيانات المستجوبين

- وتم استشارة أساتذة متخصصين في الجوانب الإحصائية ومعالجة البيانات لغرض مساعدتنا في اختبار نموذج الدراسة وفرضياتها، وهذا بالاستعانة برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (**SPSS\*: V28**) حيث تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية:
- **التكرارات والنسب المئوية:** لوصف الاحصائي لبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة،
  - **الرسوم البيانية:** من أجل عرض القيم المؤشرات الإحصائية ببيانيا كي يسهل فهمها أكثر.
  - **المتوسط الحسابي:** وهو أحد مقاييس النزعة المركزية وهو مجموع القيم مقسم على عددها؛ فهو يعبر عن تركز إجابات العينة حول قيمة معينة وتكون محصورة من (01- 05 درجات) تبعاً لدرجات المعطاة لبدائل لمقياس ليكارت المستخدم في الاستبيان. ويستخدم أيضاً في تحديد الاتجاهات العينة نحو مدى موافقتهم على عبارات الاستبيان ومستويات توفر وتطبيق المتغيرات في المؤسسة محل الدراسة الميدانية وتم استعانة بـ قيم المتوسط الحسابي أيضاً في ترتيب العبارات المحاور الاستبيان من خلال أهميتها في المحور وهذا بالاعتماد على أكبر قيمة متوسط حسابي في المحور وعند تساوي المتوسط الحسابي بين عبارتين فإنه يأخذ بعين الاعتبار أقل قيمة للانحراف المعياري (أقل تشتت) بينهما
  - **الانحراف المعياري:** وهو مقياس من مقاييس التشتت، يستخدم لقياس وبيان تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة حول وسطها الحسابي.
  - **معامل الثبات ألفا كرو نباخ:** وذلك لاختبار مدى موثوقية أداة جمع البيانات المستخدمة (الاستبيان) في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة؛ المجالات المختلفة لدرجة الثبات لـ معامل ألفا كرو نباخ هي <sup>1</sup>:  $a > 0.6$  (غير كافية)، إذا كانت قيمه بين  $a > 0.6$  و  $0.65 > a$  (ضعيفة)، إذا كانت قيمه بين

SPSS: Statistical Package for the Social Sciences\*

<sup>1</sup> Mana carricano et Fanny Pujol ,Analyse de données avec spss ,Edition PERSON ,2009, p53



$0.65 < a < 0.70$  (مقبولة نوعا ما) وإذا كانت قيمه بين  $0.70 < a < 0.85$  (حسنة) وإذا كانت قيمه بين  $0.85 < a < 0.90$  (جيدة) وإذا كانت أكبر من 0.9 تكون قيم الثبات ممتازة.

▪ **تحليل الانحدار (Regression analysis):** أداة إحصائية قوية ومرنة تستعمل لتحليل العلاقة الارتباطية بين متغير تابع واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة ويستعمل<sup>1</sup>:

☞ لتحديد ما إذا كان المتغير المستقل قادر على شرح تغيرات معنوية في المتغير التابع: أي هل توجد علاقة؟

☞ لتحديد كمية الاختلاف في المتغير التابع التي يمكن شرحها بواسطة المتغير المستقل: أي ماهي قوة علاقة؟

☞ لتحديد البناء أو شكل العلاقة: أي ماهي المعادلة الرياضية التي تربط المتغير المستقل أو عدة متغيرات مستقلة مع المتغير التابع؟

☞ للتنبؤ بقيمة المتغير التابع

☞ ومن المؤشرات الإحصائية للانحدار والتي تساعد على تفسير العلاقة بين المتغيرات ما يلي:

▪ **معامل الارتباط بيرسون (Correlation de Pearson)** ، ويستخدم لقياس اتجاه وقوة العلاقة الخطية بين المتغيرين وتقع قيمة معامل الارتباط بين -1 الى +1 وهذه القيمة تدل على قوة أو ضعف العلاقة بين المتغيرين، فإذا كنت القيمة كبيرة كافية بغض النظر عن الإشارة فإن العلاقة بين المتغيرين قوية، أما إشارة معامل الارتباط فإنها تدل على اتجاه العلاقة بين المتغيرين فإذا كانت الإشارة موجبة فإن زيادة قيم أحد المتغيرات ترافقها زيادة في المتغير الأخر أي العلاقة بينهما طردية والعكس صحيح، ويمكن تقسيم مجالات قيمة معامل الارتباط:

ضعيفة	أقل أو يساوي 0.30
متوسطة	من 0.3 الى 0.7
عالية	أكبر من 0.7

**اختبار ت لعينة واحدة (one Sample t-test) :** يتم استخدام اختبار ت لعينة واحدة (one Sample t-test) لاختبار الفرضيات الإحصائية حيث يفيد هذا الاختبار في الكشف عن ما إذا كان هناك فرق (دال إحصائيا) بين المتوسط الحسابي لإجمالي إجابات أفراد العينة نحو كل محور (متغير) من الاستبيان والمتوسط الفرضي ( $x = 03$ ) حيث هذا الأخير يمثل قيمة محايد في سلم ليكارت (محايد=03) ولاتخاذ القرار فيما يتعلق بالدلالة إحصائية باستخدام الاختبار (T-Test): نجد



☞ إذا كانت قيمة الفرق  $[03 - \bar{X}]$  غير دال احصائياً أي إذا كانت قيمة مستوى المعنوية Sig، أكبر من المستوى الدلالة (0.05)، فإننا نقبل الفرضية الاحصائية الصفرية ( $H_0$ ) ونرفض الفرضية الإحصائية البديلة ( $H_1$ )  
☞ أما إذا كانت قيمة الفرق  $[03 - \bar{X}]$  دال احصائياً أي إذا كانت قيمة مستوى المعنوية Sig أقل من المستوى الدلالة (0.05)، نرفض الفرضية الاحصائية الصفرية ( $H_0$ ) ونقبل الفرضية الإحصائية البديلة ( $H_1$ )

### المبحث الثاني: عرض وتحليل بيانات الاستبيان واختبار الفرضيات ومناقشتها

نتناول ضمن هذا المحور بالعرض والتحليل لبيانات أداة الدراسة، من حيث المعالجة الإحصائية للتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة، ثم نجري تحليلاً مفصلاً رقمياً وبيانياً لخصائص وسمات عينة الدراسة، إضافة الى تحليل عبارات ومحاور الاستبيان ومدى توفر وتطبيق مغيرات الدراسة بالواقع العملي بميدان الدراسة. والأخير نخبر فرضيات الدراسة.

#### المطلب الأول: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبيان)

ضمن هذا العنصر سوف نجري مجموعة من الاختبارات الإحصائية للتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة.

يقصد بصدق أداة الدراسة؛ أن تقيس عبارات الاستبيان ما وضعت لقياسه، وقمنا بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان، أما الثبات فيشير على مدى ثبات نتائج الاستبيان أي أن يكون الاستبيان قادراً على أن يحقق دائماً نفس النتائج فيما لو كررت عمليات توزيع الاستبيان أكثر من مرة واحدة.  
أولاً: حساب صدق أداة الاستبيان:

وقمنا بالتأكد من صدق عبارات الاستبيان من خلال صدق الاتساق الداخلي يهدف إلى معرفة مدى قدرة كل مجموعة من عبارات المحور أو البعد على قياس متغير بوضوح.  
وإحصائياً نعبر عن الصدق الاتساق الداخلي من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون Pearson وهذا الأخير محصور بين  $(1-)$  و  $(1+)$ ، ويكون معامل الارتباط بيرسون ذو دلالة إحصائية إذا كانت قيمة (sig) المصاحبة لكل معامل ارتباط بيرسون أقل تساوي مستوى الدلالة: 0.05 أي توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين العبارة ومحورها أي بعبارة أخرى أن العبارة صادقة ومتسقة لما وضعت لقياسه، أي أن مضمون العبارة يتلاءم مع مفهوم (مضمون) المحور أو البعد الذي تنتمي إليه. وفيما يلي نتائج حسابات الصدق الاتساق الداخلي:



### أ-صدق الاتساق الداخلي: لعبارات المحور الأول: الإصلاح الميزاني

الجدول رقم (05) يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المتغير المستقل (المحور الأول)

Correlation de Pearson			رقم العبارات	Correlation de Pearson			رقم العبارات
النتيجة	Sig. القيمة الاحتمالية	قيمة معامل ارتباط		النتيجة	Sig. القيمة الاحتمالية	قيمة معامل ارتباط	
دال	<b>0,000</b>	<b>0,684**</b>	العبارة رقم 05	دال	<b>0,010</b>	<b>0,460*</b>	العبارة رقم 01
دال	<b>0,002</b>	<b>0,540**</b>	العبارة رقم 06	دال	<b>0,000</b>	<b>0,651**</b>	العبارة رقم 02
دال	<b>0,000</b>	<b>0,647**</b>	العبارة رقم 07	دال	<b>0,043</b>	<b>0,371*</b>	العبارة رقم 03
دال	<b>0,000</b>	<b>0,580**</b>	العبارة رقم 08	دال	<b>0,009</b>	<b>0,469**</b>	العبارة رقم 04

دال: أي يوجد ارتباط معنوي بين العبارة والدرجة الكلية لبعدها  
 \*\* تدل في برنامج SPSS على وجود دلالة الاحصائية وعدم وجود \*\* تدل على عدم وجود دلالة الاحصائية  
 قساعة: إذا كانت قيمة احتمال الخطأ (Sig. or P-value) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة، 0.05 فإنه يوجد ارتباط معنوي. بين العبارة والدرجة الكلية لمحورها

### المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 26

من النتائج الارتباطات الثنائية (العبارة ↔ الدرجة الكلية للمحورها) المبينة أعلاه نلاحظ أن: عبارات المتعلقة ب قياس (المحور الأول) ، تمتاز بالاتساق الداخلي مع محورها الذي تنتمي إليه. حيث أن علاقة الارتباطية بين الدرجة الكلية لكل محور وعبارته دالة إحصائية، إذ أن جميع قيم معامل ارتباط بيرسون كانت ذات دلالة إحصائية. (Sig. ≤ 0.05).

فمثلا معامل الارتباط بيرسون للعبارة رقم 08 مع محورها (المحور الأول) بلغ قيمة  $r = 0,580^{**}$  وهو دال إحصائيا لأن قيمة  $sig = 0.000$  هي أقل من 0.05. هذا يشير إلى وجود علاقة ارتباطية قوية وموجبة بين كل عبارة ومحورها. (المحور الأول) . أي أن العبارة صادقة ومتسقة لما وضعت لقياسه، أي بمعنى آخر أن مضمون العبارة يتلاءم مع مفهوم (مضمون) المحور الذي تنتمي إليه. ونفس المقارنات مع باقي العبارات وجميع محاور الاستبيان.

وعليه يمكننا القول بأن عبارات المحور الأول : الإصلاح الميزاني تمتاز كلها بالاتساق الداخلي وصادقة لما وضعت لقياسه وبذلك لا نستنتي أي عبارة من المحور وكلها صالحة لتحليل البيانات.



ب.- صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني: ترشيد النفقات العمومية  
الجدول رقم (06) يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني

Correlation de Pearson			رقم العبارات	Correlation de Pearson			رقم العبارات
النتيجة	Sig. القيمة الاحتمالية	قيمة معامل ارتباط		النتيجة	Sig. القيمة الاحتمالية	قيمة معامل ارتباط	
دال	0,000	0,592**	العبارة رقم 13	دال	0,009	0,467**	العبارة رقم 09
دال	0,001	0,568**	العبارة رقم 14	دال	0,000	0,704**	العبارة رقم 10
دال	0,000	0,696**	العبارة رقم 15	دال	0,001	0,559**	العبارة رقم 11
دال	0,031	0,394*	العبارة رقم 16	دال	0,005	0,496**	العبارة رقم 12

دال: أي يوجد ارتباط معنوي بين العبارة والدرجة الكلية لبعدها  
\*\* تدل في برنامج SPSS على وجود دلالة الاحصائية وعدم وجود \* تدل على عدم وجود دلالة الاحصائية  
قاعدة: إذا كانت قيمة احتمال الخطأ (Sig. or P-value) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة، 0.05 فإنه يوجد ارتباط معنوي.  
بين العبارة والدرجة الكلية لمحورها

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 28

من النتائج الارتباطات الثنائية (العبارة ↔ الدرجة الكلية للمحورها) المبينة أعلاه نلاحظ أن: عبارات المتعلقة ب قياس (المحور الثاني) ، تمتاز بالاتساق الداخلي مع محورها الذي تنتمي إليه. حيث أن علاقة الارتباطية بين الدرجة الكلية لكل محور وعبارته دالة إحصائياً، إذ أن جميع قيم معامل ارتباط بيرسون كانت ذات دلالة إحصائية. (Sig. ≤ 0.05).

فمثلاً معامل الارتباط بيرسون للعبارة رقم 15 مع محورها (المحور الثاني) بلغ قيمة  $r=0.696^{**}$  وهو دال إحصائياً لأن قيمة  $sig=0.000$  هي أقل من 0.05. هذا يشير إلى وجود علاقة ارتباطية قوية وموجبة بين كل عبارة ومحورها. (المحور الثاني) . أي أن العبارة صادقة ومتسقة لما وضعت لقياسه، أي بمعنى آخر أن مضمون العبارة يتلاءم مع مفهوم (مضمون) المحور الذي تنتمي إليه. ونفس المقارنات مع باقي العبارات وجميع محاور الاستبيان.

وعليه يمكننا القول بأن عبارات المحور الثاني: ترشيد النفقات العمومية تمتاز كلها بالاتساق الداخلي وصادقة لما وضعت لقياسه وبذلك لا نستثنى أي عبارة من المحور وكلها صالحة لتحليل البيانات.

ثانياً: حساب ثبات لأداة الاستبيان:

وهناك عدة طرق لقياس ثبات عبارات الاستبيان منها طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha وهو أكثر استخداماً من طرف الباحثين، حيث يقيس درجة ثبات مجموعة من عبارات الاستبيان، بمعنى ما نسبة الحصول على نفس النتائج فيما لو أعيد تطبيق نفس الأداة على نفس العينة وفق ظروف مماثلة وأكثر من مرة. وتتفق معظم البحوث العلمية على قيم العتبة لمعامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha



هي إذا حقق لمعامل قيمة أكبر من (0.60). فنقول إن عبارات الاستبيان ككل أو عبارات المحور أو البعد تتمتع بالثبات. وفيما يلي نتائج حساب قيم ألفا كرو نباخ:

جدول رقم ( 07 ) : يبين قيمة معامل Cronbach's Alpha للاستبيان

النتيجة	عدد العبارات	معامل ألفا كرو نباخ	أبعاد ومحاور الاستبيان
ثابت	08	0.735	ثبات جميع عبارات المحور الأول: الإصلاح الميزاني
ثابت	08	0.792	ثبات جميع عبارات المحور الثاني: ترشيد النفقات العمومية
ثابت	16	0.847	ثبات جميع عبارات الاستبيان

القاعدة العامة: المعمول بها في الدراسات السابقة هي أنه إذا كان قيمة معامل الثبات أكبر من 0.6 أن أداة الدراسة تتميز بالثبات في النتائج فيما لو أعيد توزيعها لأكثر من مرة في نفس الظروف.

#### المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 28

يعرض الجدول أعلاه نتائج حساب قيم (Cronbach's Alpha) لكل مجموعة من العبارات الاستبيان، أي لكل محور من محاوره وهذا من أجل معرفة مدى تمتع عبارات كل محور بدرجة الثبات في النتائج فيما لو أعيد توزيع الاستبيان مرة ثانية خلال فترات زمنية مختلفة؛ وعليه فإننا نتفحص قيمة معامل ألفا كرو نباخ (Cronbach's Alpha)، إذ دلت النتائج المعروضة في الجدول أعلاه على أن قيم معامل ألفا كرو نباخ جيدة ومقبولة إحصائياً، حيث أن كل قيم أكبر من العتبة (0.6).

فبالنسبة للمحور المتعلق بقياس (المحور الأول: الإصلاح الميزاني) بلغت قيمة معامل الثبات (0.735) والذي يضم 08 عبارات، أما بالنسبة للمحور المتعلق بقياس (المحور الثاني: ترشيد النفقات

العمومية) بلغ (0.792) والذي يضم 08 عبارات، وأن القيمة إجمالية لجميع عبارات الاستبيان بلغت 0.847 بإجمالي 16 عبارة وهي أكبر من الحد الأدنى 0.6. ومنه ومن قيم معامل ألفا كرو نباخ المتحصل عليها، تدل على ثبات أداة الدراسة وإمكانية الاعتماد على بيانات الاستبيان في قياس متغيراتها وأن الاستبيان الذي قمنا بأعداده لدراستنا الحالية يكون دائماً قادراً على أن يحقق دائماً ثبات في النتائج فيما لو أعيد تطبيقه في نفس الظروف عبر أزمنة مختلفة.

**خلاصة:** من نتائج حساب قيم مؤشرات الصدق والثبات للاستبيان نكون قد تأكدنا من صدق أداة الدراسة وثباتها، مما يجعلنا على ثقة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها.

## المطلب الثاني: عرض وتحليل بيانات المستجوبين نحو محاور الاستبيان

تقوم هذه الدراسة على تحليل مجموعة من البيانات العامة المتعلقة بخصائص أفراد الدراسة وفي ضوء هذه المتغيرات نقدم وصف تحليلي لفئات كل متغير ديمغرافي وهذا من خلال حساب التكرارات والنسب المئوية. كما هو مدون في الجدول التالي:

أولاً: عرض وتحليل بيانات المستجوبين نحو المتغيرات الشخصية للعينة

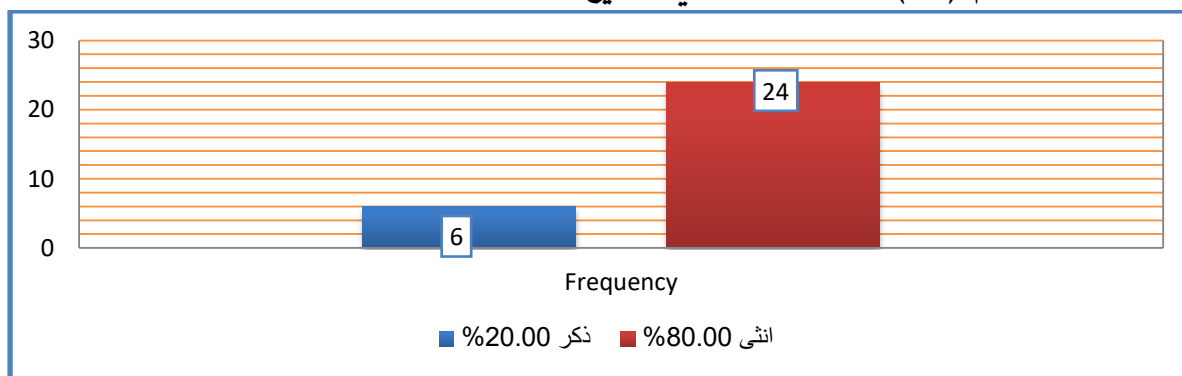
01- بالنسبة لمتغير الجنس: جدول رقم (08): يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس

النسبة %	التكرار		الجنس
20	06	ذكر	
80	24	انثى	
100,0	30	Total	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 28

يتضح من هذه النتائج أن غالبية العينة المشاركة في الدراسة هم من الإناث (80%)، بينما يشكل الذكور نسبة أقل (20%). قد يعكس هذا التوزيع تمثيلاً لهيكل القوى العاملة في مديرية الخدمات الجامعية أو الاهتمام الأكبر من الإناث بالمشاركة في هذه الدراسة. ونتائج أعلاه نمثلها في رسم بياني التالي:

الشكل رقم (03): يبين تمثيل بياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel.2010

- بالنسبة لمتغير العمر

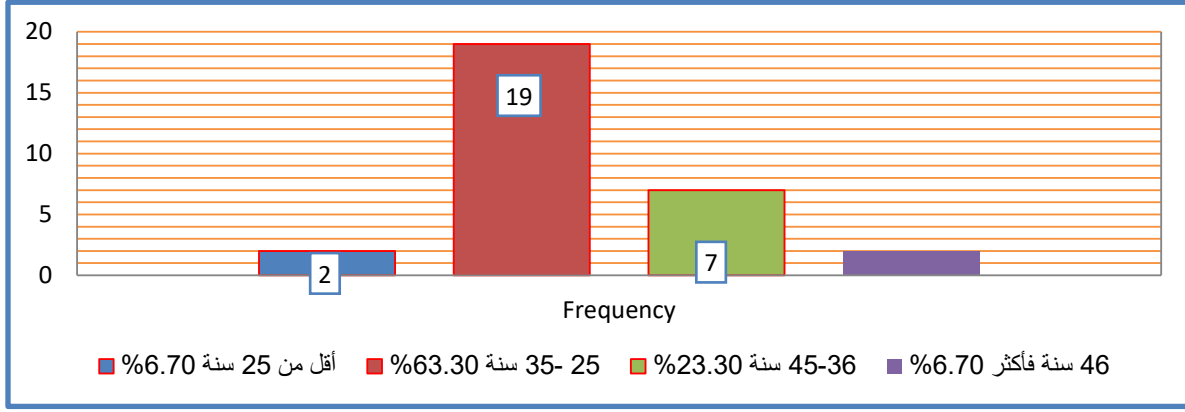
جدول رقم (09): يبين توزيع أفراد العينة حسب العمر

النسبة %	التكرار		العمر
6,7	2	أقل من 25 سنة	
63,3	19	25-35 سنة	
23,3	7	36-45 سنة	
6,7	2	46 سنة فأكثر	
100,0	30	Total	



يظهر أن الفئة العمرية الأكثر تمثيلاً هي الفئة بين 25 و35 سنة، حيث تشكل النسبة الأكبر من العينة (63.3%)، وهو ما قد يشير إلى أن هذه الفئة هي الأكثر نشاطاً في العمل أو الأكثر اهتماماً بالموضوع المدروس. كما أن هناك تمثيلاً ضئيلاً للفئات العمرية الأقل من 25 سنة و46 سنة فأكثر. ونتائج أعلاه نمثلها رفي رسم بياني التالي.

الشكل رقم (04): يبين تمثيل بياني لتوزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير العمر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel.2010

02- بالنسبة لمتغير المستوى العلمي

جدول رقم (10): يبين توزيع افراد العينة حسب المستوى العلمي

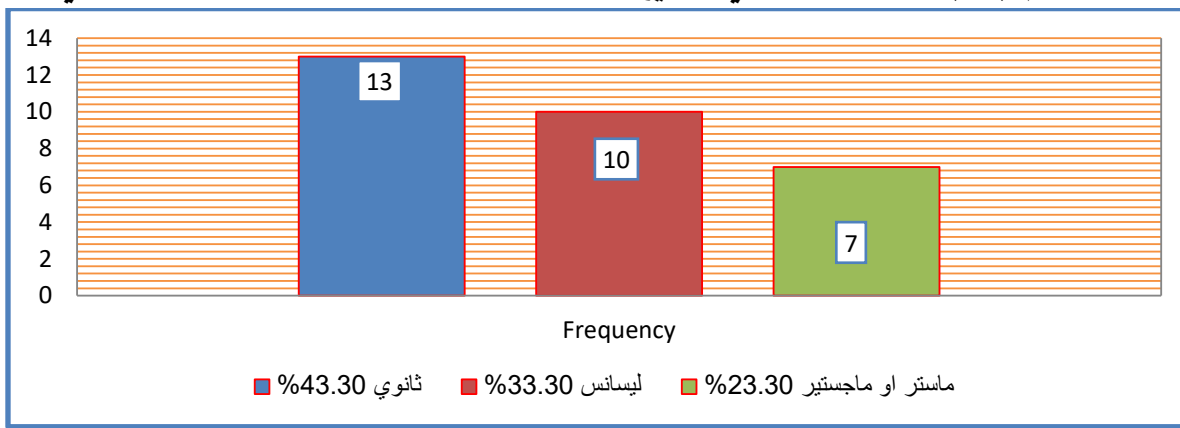
النسبة %	التكرار	المستوى العلمي
43,3	13	ثانوي
33,3	10	ليسانس
23,3	7	ماستر او ماجستير
100,0	30	Total

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 28

توضح النتائج أن حوالي نصف العينة (43.3%) يحملون المستوى التعليمي الثانوي، بينما يمتلك ثلث العينة شهادات ليسانس (33.3%)، في حين أن نسبة 23.3% من العينة يحملون شهادات ماستر أو ماجستير. يشير ذلك إلى أن غالبية المشاركين يتمتعون بمستوى تعليمي متواضع إلى متوسط، مما قد يؤثر على فهمهم وتفاعلهم مع السياسات المالية والإصلاحات الميزانية. ونتائج أعلاه نمثلها رفي رسم بياني التالي.



الشكل رقم (05): يبين تمثيل بياني لتوزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel.2010

03-. بالنسبة لمتغير الوظيفة

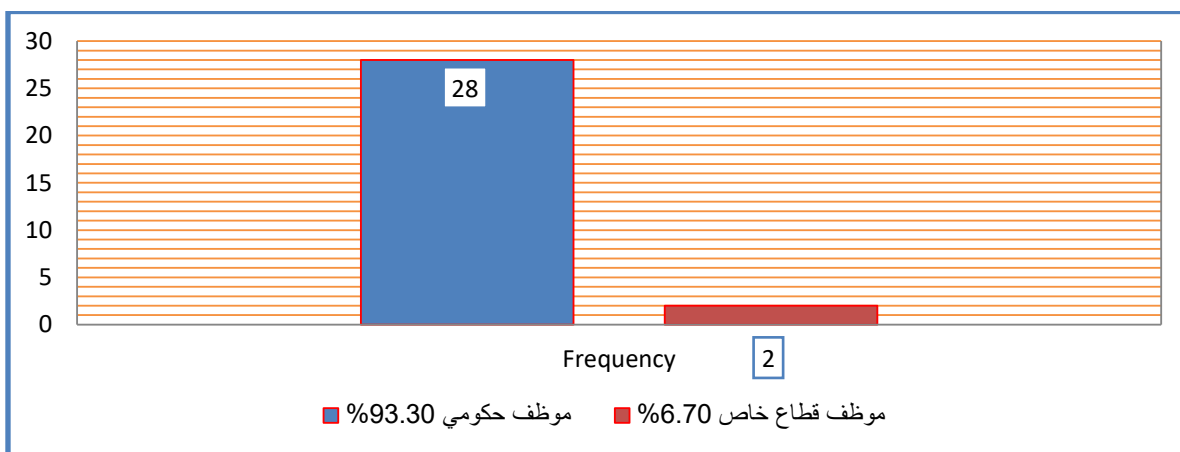
جدول رقم (11): يبين توزيع افراد العينة حسب الوظيفة

النسبة %	التكرار	
93,3	28	موظف حكومي
6,7	2	موظف قطاع خاص
100,0	30	Total

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 28

النسبة كبيرة من العينة هم موظفون حكوميون (93.3%)، وهو متوقع بالنظر إلى أن الدراسة تركز على مديرية الخدمات الجامعية. يعكس ذلك الطابع الحكومي للعينة، بينما يمثل موظفو القطاع الخاص نسبة صغيرة جداً (6.7%). ونتائج أعلاه تمثلها رفي رسم بياني التالي.

الشكل رقم (06): يبين تمثيل بياني لتوزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel.2010



04- . بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة:

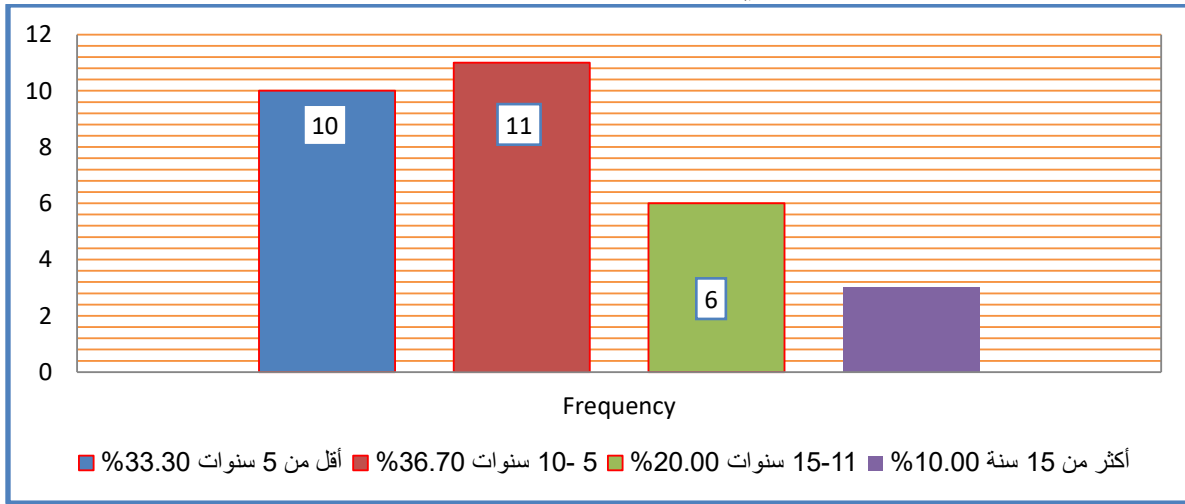
جدول رقم (12): يبين توزيع افراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة

النسبة%	التكرار	
33,3	10	أقل من 5 سنوات
36,7	11	5-10 سنوات
20,0	6	11-15 سنوات
10,0	3	أكثر من 15 سنة
100,0	30	Total

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 28

يتضح من الجدول أن النسبة الأكبر من المشاركين (36.7%) لديهم خبرة تتراوح بين 5 و10 سنوات، وهو ما يشير إلى أن غالبية العينة قد اكتسبت خبرة جيدة في مجال العمل، مما قد يؤثر على فهمهم لموضوع الدراسة وتفاعلهم مع الإصلاحات الميزانية. بالإضافة إلى ذلك، يشكل الأفراد الذين لديهم خبرة أقل من 5 سنوات نسبة كبيرة أيضًا (33.3%)، مما قد يعكس وجود نسبة ملحوظة من الموظفين الجدد أو الأقل خبرة. من ناحية أخرى، 20% من العينة لديها خبرة متوسطة بين 11 و15 سنة، بينما الأقلية (10%) تمتلك خبرة تزيد عن 15 سنة، مما يشير إلى أن هناك قلة من الموظفين ذوي الخبرة الطويلة الذين لديهم معرفة أعمق بالتطورات والإصلاحات التي جرت في الماضي. ونتائج أعلاه تمثلها رفي رسم بياني التالي.

الشكل رقم (07): يبين تمثيل بياني لتوزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel.2010



ثانياً: عرض وتحليل بيانات المستجوبين نحو المتغيرات الدراسة (الإصلاح الميزاني، ترشيد النفقات العمومية)

### 01. العرض والتحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة نحو عبارات المحور الأول: الإصلاح الميزاني

يتضمن هذا الجزء تحليل الإجابات عن أسئلة المحور الأول: الإصلاح الميزاني، بهدف تقييم آراء واتجاهات عينة الدراسة حول هذا الموضوع. تركز عبارات المحور على قياس مدى فهم العينة للإصلاحات الميزانية ومدى اتفاقهم أو اختلافهم مع تأثير هذه الإصلاحات على تحسين إدارة النفقات العمومية. وفيما يلي عرض للنتائج المتحصل عليها وفق الجدول التالية:

الجدول رقم (13) نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المتغير المستقل: المحور الأول

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي Mean	انحراف المعياري Std. Deviation	الأهمية النسبية %	الاتجاه العام للعينة نحو موافقة على مضمون العبارات
01	ان الإصلاح الميزاني الحالي أصبح امراً حتمياً ليتوافق مع التطورات الاقتصادية	4,47	0,507	89,33	موافقة عالية جداً
02	مشروع العصرية الذي تم تنفيذه قد تحقق أهدافه بشكل كافي	2,80	1,095	56,00	موافقة متوسطة
03	تعتبر ان الشفافية والمساءلة هي معايير أساسية يجب ان تتوفر في الإصلاح الميزاني	4,43	0,568	88,67	موافقة عالية جداً
04	كانت عملية تنفيذ مشروع العصرية سهلة ومسيرة ام واجهت صعوبات في الانتقال لأنظمة جديدة	3,50	1,075	70,00	موافقة عالية
05	تعتقد ان القانون العضوي 15_18 قد حقق تقدماً في تحقيق الاهداف	3,07	1,015	61,33	موافقة متوسطة
06	لديك معرفة بالتغييرات الرئيسية التي جاء بها القانون العضوي 15_18	4,07	0,583	81,33	موافقة عالية
07	لديك أي تجارب شخصية او ملاحظات بشأن تطبيق القانون العضوي الجديد في سياق الإدارة المالية	3,30	0,915	66,00	موافقة متوسطة
08	هناك تحديات او عوائق في تطبيق القانون العضوي الجديد	3,70	0,988	74,00	موافقة عالية
المحور 01		3,6667	0,39301	73,33	موافقة عالية

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V 28

تحليل بيانات المحور الأول الخاص بالإصلاح الميزاني يعطينا صورة واضحة حول توجهات وآراء أفراد العينة حول هذا الموضوع المهم. فيما يلي تحليل كل عبارة واستنتاجها بشكل مفصل:  
العبارة الأولى: "إن الإصلاح الميزاني الحالي أصبح أمراً حتمياً ليتوافق مع التطورات الاقتصادية".



- التحليل: أظهر المتوسط الحسابي (4.47) مع انحراف معياري منخفض (0.507) أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يتفقون بشدة على أن الإصلاح الميزاني أصبح ضرورة لمواكبة التغيرات الاقتصادية المتسارعة.
- الاستنتاج: تعكس هذه النتائج وعي أفراد العينة بضرورة التغيير الهيكلي في إدارة الميزانية العامة لمواكبة التحولات الاقتصادية الكبيرة. يُظهر ذلك اهتماماً عميقاً من المشاركين بضرورة تطوير الأنظمة المالية لضمان الاستدامة والفعالية.
- العبارة الثانية: " مشروع العصرية الذي تم تنفيذه قد حقق أهدافه بشكل كافٍ؟"
- التحليل: المتوسط الحسابي (2.80) يشير إلى موافقة متوسطة من قبل أفراد العينة، والانحراف المعياري (1.095) يدل على وجود تباين في الآراء حول فعالية المشروع.
- الاستنتاج: يُظهر هذا التباين أن هناك اختلافاً في تقييم أفراد العينة لمشروع العصرية، حيث يشعر بعضهم بأن المشروع لم يحقق الأهداف المرجوة بشكل كامل. قد يكون السبب في هذا التفاوت هو اختلاف مدى اطلاع الأفراد على تفاصيل المشروع أو تجاربهم الشخصية معه.
- العبارة الثالثة: "هل تعتبر أن الشفافية والمساءلة هي معايير أساسية يجب أن تتوفر في الإصلاح الميزاني؟"
- التحليل: أظهر المتوسط الحسابي (4.43) مع انحراف معياري (0.568) توافقاً واسعاً على أهمية الشفافية والمساءلة في أي عملية إصلاح ميزاني.
- الاستنتاج: هذه النتائج تؤكد أن أفراد العينة يعتبرون الشفافية والمساءلة أساساً رئيسية لنجاح أي إصلاح مالي. إدراك هذا الأمر يعزز من إمكانية تطبيق سياسات مالية فعالة تحظى بدعم وثقة الجمهور.
- العبارة الرابعة: " كانت عملية تنفيذ مشروع العصرية سهلة ومسيرة أم واجهت صعوبات في الانتقال لأنظمة جديدة؟"
- التحليل: المتوسط الحسابي (3.50) يشير إلى وجود موافقة عالية، ولكن الانحراف المعياري (1.075) يعكس وجود تجارب متباينة حول مدى سهولة تنفيذ المشروع.
- الاستنتاج: من الواضح أن البعض واجه صعوبات في الانتقال إلى الأنظمة الجديدة، بينما وجد آخرون العملية أكثر سهولة. هذا يشير إلى أن تجربة التطبيق قد تختلف من شخص لآخر، مما يعني أن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم والتوجيه أثناء عمليات التنفيذ.
- العبارة الخامسة: " تعتقد أن القانون العضوي 18-15 قد حقق تقدماً في تحقيق الأهداف؟"
- التحليل: المتوسط الحسابي (3.07) يشير إلى موافقة متوسطة من أفراد العينة، والانحراف المعياري (1.015) يدل على اختلاف وجهات النظر حول نجاح القانون.



- الاستنتاج: يُظهر هذا التباين أن هناك تقييماً مختلفاً بين أفراد العينة حول فعالية القانون العضوي 15-18 في تحقيق الأهداف. قد يكون هذا الاختلاف ناتجاً عن قلة وضوح الأهداف أو اختلاف الآراء حول كيفية تطبيق القانون.
- العبارة السادسة: " لديك معرفة بالتغييرات الرئيسية التي جاء بها القانون العضوي 15-18؟"  
- التحليل: المتوسط الحسابي (4.07) مع انحراف معياري منخفض (0.583) يعكس معرفة جيدة لدى العينة حول التغييرات التي أدخلها القانون العضوي 15-18.
- الاستنتاج: هذه النتيجة تدل على أن العينة تمتلك فهماً جيداً للتغييرات التي جاء بها القانون، مما يعزز من إمكانية مشاركتهم الفعالة في دعم أو تقييم الإصلاحات المالية.
- العبارة السابعة: "هل لديك أي تجارب شخصية أو ملاحظات بشأن تطبيق القانون العضوي الجديد في سياق الإدارة المالية؟"  
- التحليل: المتوسط الحسابي (3.30) يشير إلى موافقة متوسطة مع انحراف معياري (0.915)، مما يدل على أن هناك تجارب أو ملاحظات متباينة.
- الاستنتاج: يوضح هذا أن بعض أفراد العينة قد مروا بتجارب مختلفة في التعامل مع القانون الجديد، وقد يكون لديهم ملاحظات حول صعوبات أو تحديات واجهوها أثناء التطبيق.
- العبارة الثامنة: " هناك تحديات أو عوائق في تطبيق القانون العضوي الجديد؟"  
- التحليل: المتوسط الحسابي (3.70) يعكس موافقة عالية على وجود تحديات في تطبيق القانون، مع انحراف معياري (0.988) يعكس تفاوتاً في مدى الشعور بهذه التحديات.
- الاستنتاج: تُشير هذه النتيجة إلى أن أفراد العينة يعترفون بوجود تحديات حقيقية في تطبيق القانون العضوي الجديد، ما يستدعي تدخلات وإصلاحات إضافية لتذليل هذه العقبات وضمان تطبيق سلس للإصلاحات.

#### الاستنتاج: من نتائج تحليل بيانات المستجوبين نستنتج أن:

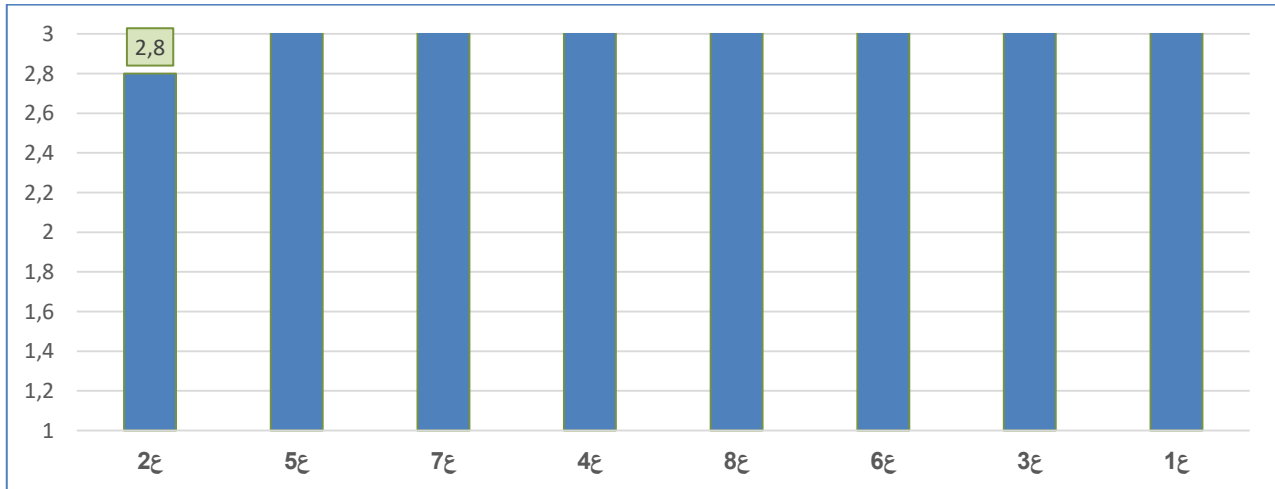
- من خلال تحليل البيانات الخاصة بالمحور الأول حول الإصلاح الميزاني، يتبين أن العينة توافقت بشكل عام على أهمية الإصلاح الميزاني في تحسين إدارة النفقات العمومية. فقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور 3.67، ما يعكس موافقة عالية من قبل أفراد العينة على العبارات المتعلقة بالإصلاح الميزاني.
- تعكس هذه النتائج وعياً جيداً من المشاركين حول ضرورة الإصلاحات المالية، وأهمية الشفافية والمساءلة في تطبيق هذه الإصلاحات. كما تظهر البيانات أن هناك إدراكاً عاماً للتحديات التي تواجه تطبيق الإصلاحات، خصوصاً مشروع العصرية والقانون العضوي 15-18.



- ورغم وجود موافقة متوسطة حول بعض العبارات المتعلقة بفعالية مشروع العصرية وتحقيق الأهداف المرجوة، إلا أن الاتجاه العام يشير إلى موافقة عالية على أهمية هذه الإصلاحات وتأثيرها على الإدارة المالية العامة.
- بشكل عام، يُظهر تحليل العينة أن الإصلاح الميزاني يُعد ضرورياً لمواكبة التطورات الاقتصادية، مع وجود بعض التحفظات حول فعالية التنفيذ ووجود تحديات تتطلب معالجة مستمرة لضمان نجاح الإصلاحات وتحقيق الأهداف المرجوة.

وشكل التالي يبين أهمية وترتيب جميع عبارات المحور حسب درجة موافقتهم عليها كما يلي:

### الشكل رقم (08) رسم بياني لترتيب درجات الموافقة على العبارات المحور الاول



المصدر: برنامج Excel.2010

**02. العرض والتحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة نحو عبارات المحور الثاني: ترشيد النفقات العمومية**  
في هذا الجزء، سيتم تحليل إجابات أفراد العينة حول العبارات المتعلقة بترشيد النفقات العمومية. يتضمن المحور الثاني عدة عبارات تهدف إلى قياس مدى توافق العينة مع أهمية تقليل النفقات العمومية كجزء من الإصلاح الميزاني، وتحقيق كفاءة وفعالية في إدارة الموارد المالية للدولة. وفيما يلي عرض للنتائج المتحصل عليها وفق الجدول التالية:

### الجدول رقم (14) نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المتغير المستقل: المحور الثاني

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي Mean	انحراف المعياري Std. Deviation	الأهمية النسبية %	الاتجاه العام للعينة نحو موافقة على مضمون العبارات
09	تؤكد فكرة تقليل الانفاق الحكومي كخطوة رئيسية في إطار الإصلاح الميزاني	4,20	0,761	84,00	موافقة عالية
10	تعتقد ان القوانين العضوية الجديدة تحقق أهدافها في تحسين إدارة النفقات العمومية	4,20	0,714	84,00	موافقة عالية



11	ترى هناك حاجة لإجراء تعديلات على القوانين العضوية الجديدة لزيادة فعاليتها في ترشيد النفقات	3,50	0,974	70,00	موافقة عالية	
12	تعد ميزانية البرامج والأهداف أداة فعالة في تحقيق أهداف المؤسسة	4,33	0,661	86,67	موافقة عالية جدا	
13	ترى أن القانون العضوي 18_15 قد حقق تقدما أكبر في ترشيد النفقات العمومية مقارنة بالقانون المالي 84_17	3,40	0,932	68,00	موافقة عالية	
14	تعتبر ان نقص النفقات العمومية يمكن ان يؤثر إيجابا على الاقتصاد	4,27	0,868	85,33	موافقة عالية جدا	
15	تعتقد ان وضوح الأهداف والتوجيهات في ترشيد الانفاق العام يعزز من نجاح هذه العملية	4,20	0,484	84,00	موافقة عالية	
16	هناك حاجة لإعادة تقييم الأوليات للنفقة لضمان أكبر كفاءة والفعالية	3,77	0,971	75,33	موافقة عالية	
		المحور 02	3,9833	0,33272	79,67	عالية

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V 28

العبارة 09: " تؤكد فكرة تقليل الإنفاق الحكومي كخطوة رئيسية في إطار الإصلاح الميزاني؟"

• التحليل: بلغ المتوسط الحسابي 4.20 مع انحراف معياري قدره 0.761، والأهمية النسبية كانت 84%. يشير هذا إلى موافقة عالية على تقليل الإنفاق الحكومي كخطوة رئيسية في الإصلاح المالي.

• الاستنتاج: يتفق معظم أفراد العينة على أن تقليل الإنفاق الحكومي يعد من الخطوات الأساسية اللازمة لضمان إصلاح مالي أكثر كفاءة، مما يعكس وعياً كبيراً بأهمية كبح النفقات غير الضرورية لضمان الاستدامة المالية.

العبارة 10: " تعتقد أن القوانين العضوية الجديدة تحقق أهدافها في تحسين إدارة النفقات العمومية؟"

• التحليل: المتوسط الحسابي 4.20 والانحراف المعياري 0.714 مع أهمية نسبية تبلغ 84% يشيران إلى موافقة عالية على فعالية القوانين العضوية الجديدة في تحسين إدارة النفقات العمومية.

• الاستنتاج: يظهر هذا الاتفاق أن المشاركين يرون أن القوانين العضوية الجديدة تلعب دوراً كبيراً في تحقيق الأهداف المرجوة من حيث كفاءة إدارة النفقات العمومية.

العبارة 11: " ترى هناك حاجة لإجراء تعديلات على القوانين العضوية الجديدة لزيادة فعاليتها في ترشيد النفقات؟"

• التحليل: بلغ المتوسط الحسابي 3.50 مع انحراف معياري 0.974، والأهمية النسبية كانت 70%. يشير هذا إلى موافقة عالية مع وجود بعض التحفظات حول الحاجة لإجراء تعديلات.



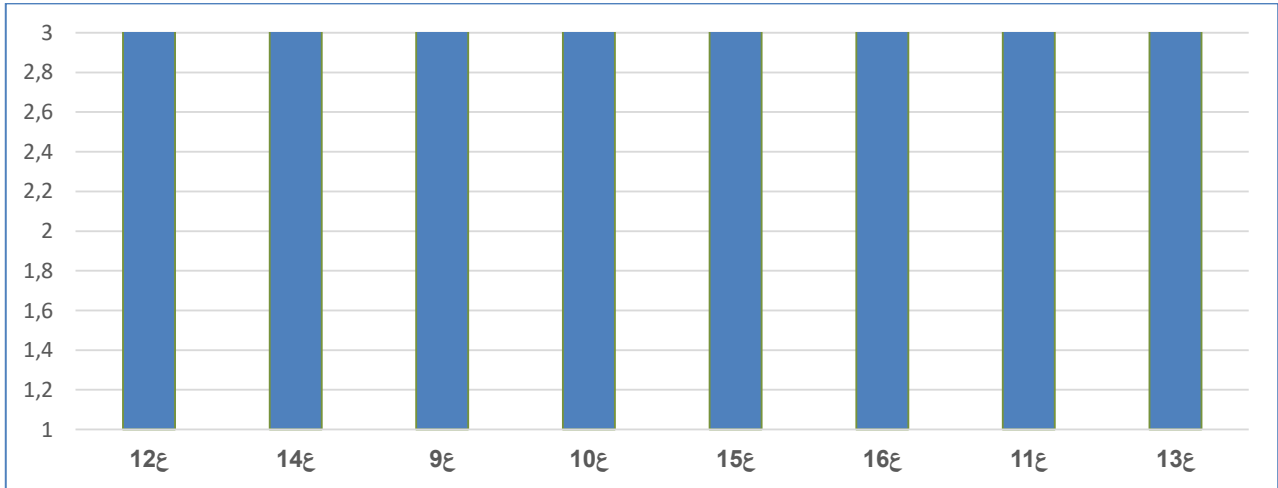
- الاستنتاج: هذه النتيجة تشير إلى أن أفراد العينة يرون أن هناك حاجة لتحسين وتعديل القوانين لضمان تحقيق الأهداف بكفاءة أكبر، مما يعكس رغبتهم في تحسين فعالية هذه القوانين.
- العبارة 12: "تعد ميزانية البرامج والأهداف أداة فعالة في تحقيق أهداف المؤسسة؟"
- التحليل: المتوسط الحسابي بلغ 4.33 مع انحراف معياري 0.661، والأهمية النسبية كانت 86.67%، مما يشير إلى موافقة عالية جداً.
- الاستنتاج: يعتقد معظم أفراد العينة أن ميزانية البرامج تعتبر أداة فعالة في تحقيق أهداف المؤسسة، مما يشير إلى أنهم يرون أن ربط الميزانية بالأهداف المحددة يعزز من الكفاءة العامة.
- العبارة 13: "تري أن القانون العضوي 18-15 قد حقق تقدماً أكبر في ترشيد النفقات العمومية مقارنة بالقانون المالي 84-17؟"
- التحليل: بلغ المتوسط الحسابي 3.40 والانحراف المعياري 0.932، والأهمية النسبية كانت 68%. تشير النتائج إلى موافقة عالية على تقدم القانون الجديد، ولكن مع تفاوت في الآراء.
- الاستنتاج: العينة تعتقد بوجود تقدم في ترشيد النفقات مقارنة بالقانون السابق، إلا أن التفاوت في الآراء قد يشير إلى أن هناك بعض الشكوك حول مدى فعالية القانون الجديد مقارنة بالقوانين السابقة.
- العبارة 14: "تعتبر أن نقص النفقات العمومية يمكن أن يؤثر إيجابياً على الاقتصاد؟"
- التحليل: المتوسط الحسابي 4.27 والانحراف المعياري 0.868 مع أهمية نسبية 85.33%، مما يشير إلى موافقة عالية جداً.
- الاستنتاج: يرى أفراد العينة أن تقليل النفقات العمومية يمكن أن يسهم إيجابياً في دعم الاقتصاد، وهو ما يعكس إيمانهم بأن ترشيد النفقات يمكن أن يؤدي إلى استخدام أفضل للموارد.
- العبارة 15: "تعتقد أن وضوح الأهداف والتوجيهات في ترشيد الإنفاق العام يعزز من نجاح هذه العملية؟"
- التحليل: بلغ المتوسط الحسابي 4.20 والانحراف المعياري 0.484، والأهمية النسبية كانت 84%، مما يشير إلى موافقة عالية جداً.
- الاستنتاج: يتفق أفراد العينة على أن وضوح الأهداف والتوجيهات له دور كبير في تعزيز نجاح عملية ترشيد الإنفاق، مما يشير إلى أهمية توفير خطط واضحة لتحقيق أفضل نتائج من الترشيح.
- العبارة 16: "هناك حاجة لإعادة تقييم الأولويات للنفقة لضمان أكبر كفاءة وفعالية؟"
- التحليل: المتوسط الحسابي بلغ 3.77 مع انحراف معياري 0.971، والأهمية النسبية كانت 75.33%. يشير هذا إلى موافقة عالية.
- الاستنتاج: تؤكد النتائج على أهمية إعادة تقييم الأولويات لضمان استخدام أمثل للموارد وتحقيق كفاءة أعلى في الإنفاق العام.

### الاستنتاج: من نتائج تحليل بيانات المستجوبين نستنتج أن:

ترشيد النفقات العمومية بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور الثاني 3.98، والانحراف المعياري 0.33272، مع أهمية نسبية 79.67%، مما يعكس موافقة عالية بشكل عام من قبل أفراد العينة على أهمية ترشيد النفقات العمومية كجزء من الإصلاح المالي. يتضح أن هناك توافقاً بين أفراد العينة حول ضرورة تقليل الإنفاق الحكومي، وتحقيق كفاءة أكبر في استخدام الموارد المالية العامة. تُظهر النتائج إدراكاً عالياً بأهمية وضوح الأهداف والمرونة في تعديل القوانين الحالية لضمان ترشيد فعال للنفقات وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وشكل التالي يبين أهمية وترتيب جميع عبارات المحور حسب درجة موافقتهم عليها كما يلي:

#### الشكل رقم (09) رسم بياني لترتيب درجات الموافقة على العبارات المحور الثاني



المصدر: برنامج Excel.2010

#### اختبار ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة

بعد عرض الإطارين النظري والمنهجي للدراسة، يأتي هذا المبحث ليعالج الجانب التطبيقي من خلال اختبار الفرضيات الموضوعة مسبقاً، قصد التحقق من مدى مطابقتها للواقع. ويُعد هذا الجزء أساسياً لأنه يسمح بربط الجانب النظري بالمعطيات الميدانية، واستخلاص النتائج التي يمكن اعتمادها لإثبات أو رفض الفرضيات. كما يتيح مناقشة النتائج المحققة في ضوء الدراسات السابقة والواقع الاقتصادي والاجتماعي، بما يمكّن من الوصول إلى استنتاجات دقيقة تدعم موضوع البحث وتثريه.



## 1- اختبار ومناقشة نتائج الفرضية الأولى

**نص الفرضية البحث:** الإصلاح الميزاني حسب القانون العضوي 18-15 يعد ضرورياً لمواكبة التطورات الاقتصادية، لدى مديرية الخدمات الجامعية قيد الدراسة

**نص الفرضية الاحصائية:** تتم اختبار فرضية عند مستوى الدلالة 0.05 وعليه نقوم بإعادة صياغتها الى الفرضية الصفرية  $H_0$  والفرضية البديلة  $H_1$  كما يلي:

**الفرضية الصفرية ( $H_0$ ):** الإصلاح الميزاني حسب القانون العضوي 18-15 لا يعد ضرورياً لمواكبة التطورات الاقتصادية، لدى مديرية الخدمات الجامعية قيد الدراسة حسب وجهة نظر المستجوبين عند مستوى (0.05)

**الفرضية الصفرية ( $H_1$ ):** الإصلاح الميزاني حسب القانون العضوي 18-15 يعد ضرورياً لمواكبة التطورات الاقتصادية، لدى مديرية الخدمات الجامعية قيد الدراسة حسب وجهة نظر المستجوبين عند مستوى (0.05)

لاختبار هذا نوع من الفرضيات تم استخدام اختبار ت لعينة واحدة (one Sample t-test)

لاتخاذ القرار فيما يتعلق برفض الفرضية أو قبولها نجد:

الفرضية الصفرية ( $H_1$ ):	إذا كانت قيمة Sig، المقابلة للاختبار الإحصائي (T-test) أقل من المستوى الدلالة (0.05)
الفرضية الصفرية ( $H_0$ ):	إذا كانت قيمة Sig، المقابلة للاختبار الإحصائي (T-test) أقل من المستوى الدلالة (0.05)

### الجدول رقم (15) يوضح نتائج تحليل نتائج اختبار الفرضية رقم 01.

التحليل الاستدلالي لبيانات المستجوبين نحو اجمالي عبارات المحور		التحليل الوصفي لبيانات المستجوبين نحو اجمالي عبارات المحور				المحور
نتيجة الدلالة الإحصائية عند 0.05	Significance المعنوية	قيمة:	الفرق بين متوسط العينة والقيمة الثابتة (محايد) 03	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
	Sig	T-Test	Mean Difference	Std. Deviation	Mean	
دال	0,000	9,291	0,66667	0,39301	3,6667	درجة الكلية للمحور

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS .V

**التحليل والاستنتاج:** المتوسط الحسابي للمحور (3.6667) يشير إلى أن هناك موافقة عالية من أفراد العينة على أن الإصلاح الميزاني حسب القانون العضوي 18-15 يعد ضرورياً لمواكبة التطورات الاقتصادية.



قيمة (9.291) T-Test مع قيمة الدلالة الإحصائية (Sig = 0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، تدل على وجود دلالة إحصائية قوية تؤكد رفض الفرضية الصفرية ( $H_0$ ) وقبول الفرضية البديلة ( $H_1$ ).

الاستنتاج: استناداً إلى نتائج الاختبار الإحصائي، يمكننا الاستنتاج بأن هناك توافقاً واسعاً بين أفراد العينة على أن الإصلاح الميزاني حسب القانون العضوي 15-18 يعد ضرورياً لمواكبة التطورات الاقتصادية. هذه النتيجة تدعم فكرة أن الإجراءات الإصلاحية في الميزانية تكون فعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة، وتعكس وعي المشاركين بضرورة الإصلاحات المالية لتعزيز كفاءة النظام المالي ومواكبته للتغيرات الاقتصادية المتسارعة

نتيجة الفرضية : رفض الفرضية الصفرية ( $H_0$ ) وقبول الفرضية البديلة ( $H_1$ ) والتي تنص : الإصلاح الميزاني حسب القانون العضوي 15-18 يعد ضرورياً لمواكبة التطورات الاقتصادية، لدى مديرية الخدمات الجامعية قيد الدراسة حسب وجهة نظر المستجوبين عند مستوى (0.05)

#### مناقشة النتائج الفرضية الأولى:

من نتائج التحليل، نجد أن أفراد العينة لديهم موافقة عالية على أن الإصلاح الميزاني حسب القانون العضوي 15-18 ضروري لمواكبة التطورات الاقتصادية لدى مديرية الخدمات الجامعية قيد الدراسة. ويشير ذلك إلى أن المشاركين يدركون أهمية هذا الإصلاح في تحقيق أهداف اقتصادية ملموسة، مثل تحسين الكفاءة في إدارة الموارد المالية، وضمان استدامة النظام المالي.

التأكيد على الأهمية الاقتصادية: يعتبر رفض الفرضية الصفرية دلالة قوية على وجود توافق واضح بين أفراد العينة حول دور الإصلاحات المالية في مواجهة التحديات الاقتصادية لدى مديرية الخدمات الجامعية قيد الدراسة. وهذا يعكس وعياً وإدراكاً من قبل المشاركين حول التطورات التي يمر بها النظام المالي الجزائري والحاجة إلى تحديثه من خلال تطبيق قانون الإصلاح المالي.

نتائج الاختبار تدعم فكرة أن القانون العضوي 15-18 يعد وسيلة فعالة لمواكبة التطورات الاقتصادية المستجدة، إذ يعزز من إمكانية مواجهة التحديات المالية عبر تحديث الإجراءات والنظم المالية وزيادة الشفافية والمساءلة. كما تشير النتائج إلى أن المشاركين يرون في هذا القانون إطاراً ضرورياً لضمان استقرار الاقتصاد.

**الخلاصة:** استناداً إلى التحليل الإحصائي والوصفي، يمكن القول إن هناك دعماً قوياً للإصلاح الميزاني

حسب القانون العضوي 15-18 من قبل أفراد العينة لدى مديرية الخدمات الجامعية قيد الدراسة، حيث يعتبرونه ضرورياً لمواكبة التطورات الاقتصادية. وتؤكد هذه النتائج أهمية الاستمرار في تطبيق وتطوير هذه الإصلاحات لضمان استدامة مديرية الخدمات الجامعية قيد الدراسة. ومع ذلك، ينبغي مراعاة



التحديات المتعلقة بالتطبيق والعمل على تذليلها لضمان نجاح الإصلاحات وتحقيق الأهداف المنشودة بشكل كامل.

## 02- اختبار ومناقشة نتائج الفرضية الثانية

**نص الفرضية البحث:** ترشيد النفقات العمومية يعد خطوة رئيسية نحو تحقيق كفاءة أكبر في إدارة الموارد المالية لدى مديرية الخدمات الجامعية قيد الدراسة.

**نص الفرضية الاحصائية:** تتم اختبار فرضية عند مستوى الدلالة 0.05 وعليه نقوم بإعادة صياغتها الى الفرضية الصفرية  $H_0$  والفرضية البديلة  $H_1$  كما يلي:

**الفرضية الصفرية ( $H_0$ ):** ترشيد النفقات العمومية لا يعد خطوة رئيسية نحو تحقيق كفاءة أكبر في إدارة الموارد المالية لدى مديرية الخدمات الجامعية قيد الدراسة. حسب وجهة نظر المستجوبين عند مستوى (0.05).

**الفرضية الصفرية ( $H_1$ ):** ترشيد النفقات العمومية يعد خطوة رئيسية نحو تحقيق كفاءة أكبر في إدارة الموارد المالية لدى مديرية الخدمات الجامعية قيد الدراسة. حسب وجهة نظر المستجوبين عند مستوى (0.05).

لاختبار هذا نوع من الفرضيات تم استخدام اختبار ت لعينة واحدة (one Sample t-test) لاتخاذ القرار فيما يتعلق برفض الفرضية أو قبولها نجد:

الفرضية الصفرية ( $H_1$ ):	إذا كانت قيمة Sig، المقابلة للاختبار الإحصائي (T-test) أقل من المستوى الدلالة (0.05)
الفرضية الصفرية ( $H_0$ ):	إذا كانت قيمة Sig، المقابلة للاختبار الإحصائي (T-test) أقل من المستوى الدلالة (0.05)

## الجدول رقم (16) يوضح نتائج تحليل نتائج اختبار الفرضية رقم 02.

التحليل الاستدلالي لبيانات المستجوبين نحو اجمالي عبارات المحور		التحليل الوصفي لبيانات المستجوبين نحو اجمالي عبارات المحور				المحور
نتيجة الدلالة الإحصائية عند 0.05	Significance المعنوية	قيمة:	الفرق بين متوسط العينة والقيمة الثابتة (03 محايد)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
دال	Sig	T-Test	Mean Difference	Std. Deviation	Mean	درجة الكلية للمحور
	0,000	16,187	0,98333	0,33272	3,9833	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS . V

**التحليل والاستنتاج:** المتوسط الحسابي للمحور (3.9833) يشير إلى أن هناك موافقة عالية من قبل أفراد العينة على أن ترشيد النفقات العمومية يعد خطوة رئيسية نحو تحقيق كفاءة أكبر في إدارة الموارد المالية



لدى مديرية الخدمات الجامعية. قيمة (T-Test (16.187 مع قيمة الدلالة الإحصائية = Sig) 0.000)

وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على وجود دلالة إحصائية قوية تؤكد رفض الفرضية الصفرية ( $H_0$ ) وقبول الفرضية البديلة ( $H_1$ ).  
الاستنتاج: استناداً إلى نتائج الاختبار الإحصائي، يمكننا الاستنتاج بأن هناك توافقاً واسعاً بين أفراد العينة على أن ترشيد النفقات العمومية يعد خطوة رئيسية وأساسية نحو تحقيق كفاءة أكبر في إدارة الموارد المالية لدى مديرية الخدمات الجامعية قيد الدراسة. يعكس ذلك إدراك المشاركين لأهمية تحسين إدارة النفقات العمومية من خلال تقليل الهدر وترشيد الموارد، وذلك لضمان استخدام أمثل للميزانية وتعزيز كفاءة النظام المالي.

نتيجة الفرضية : رفض الفرضية الصفرية ( $H_0$ ) وقبول الفرضية البديلة ( $H_1$ ) والتي تنص : ترشيد النفقات العمومية يعد خطوة رئيسية نحو تحقيق كفاءة أكبر في إدارة الموارد المالية لدى مديرية الخدمات الجامعية قيد الدراسة. حسب وجهة نظر المستجوبين عند مستوى (0.05).

#### مناقشة النتائج الفرضية الثانية

نتائج التحليل أظهرت أن هناك موافقة عالية من قبل العينة على أهمية ترشيد النفقات العمومية كجزء من عملية الإصلاح المالي. هذه النتيجة تدل على أن المشاركين يعتقدون أن تقليل الإنفاق العام يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين كفاءة استخدام الموارد، مما يعزز من فعالية الأنشطة والخدمات التي تقدمها مديرية الخدمات الجامعية.

تشير نتائج الاختبار الإحصائي أيضاً إلى أن ترشيد النفقات العمومية يكون له تأثير إيجابي على الكفاءة المالية، حيث يُنظر إليه كعامل حاسم في تحسين إدارة الموارد. ويدل ذلك على وعي المشاركين بأهمية اعتماد سياسات مالية صارمة تعزز من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

كما أنه أيضاً نجد أنه رغم أن النتائج تظهر دعماً قوياً لترشيد النفقات، إلا أنه هناك تحديات في تنفيذ هذه السياسات ترشيد بشكل فعال. حيث هذه التحديات تشمل التغييرات في الهيكل الإداري وصعوبة تقبل التعديلات من قبل بعض الموظفين، ولذلك يكون من الضروري وضع خطط لرفع الوعي وتقديم الدعم المستمر لضمان نجاح عملية الترشييد.

الخلاصة: تعكس نتائج الاختبار أن ترشيد النفقات العمومية يمثل استراتيجية رئيسية لتحقيق كفاءة أعلى في إدارة الموارد المالية لدى مديرية الخدمات الجامعية. يدعم المشاركون في الدراسة هذه الفكرة، مما يبرز أهمية العمل على تطبيق هذه السياسات بشكل فعال، مع توفير الظروف الملائمة لمواجهة التحديات المحتملة وضمان تحقيق الأهداف المالية المطلوبة بكفاءة واستدامة.

**ثالثاً-: اختبار ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة**

**نص الفرضية:** هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين الإصلاح الميزاني وفقاً للقانون العضوي 18-15 وبين ترشيد النفقات العمومية لدى مديرية الخدمات الجامعية قيد الدراسة.

تتمحور الفرضية في كشف عن مدى وجود علاقة ارتباط بين المتغير المستقل المتمثل في الإصلاح الميزاني والمتغير التابع المتمثل في ترشيد النفقات العمومية وسيتم دراسة ذلك من خلال استخدامنا نموذج الانحدار الخطي البسيط حيث يُمكننا من استكشاف وتحديد مدى وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرين وكذلك عن مدى تأثير ومساهمة المتغير المستقل في التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وهذا من خلال تحليل الاحصائي لمخرجات الانحدار الخطي البسيط والمتمثلة في المؤشرات الإحصائية التالية (R: معامل الارتباط،  $R^2$ : معامل التفسير، B: معامل الانحدار للمتغير المستقل، (F-test) لفحص معنوية العلاقة بين المتغيرين) وتقع قيمة  $R^2$  بين  $0 \leq R^2 \leq 1$  فكلما اقتربت قيمته من 1 دل ذلك على أهمية المتغير المستقل ودوره ومساهمته في التغيرات التي تحدث في تحسين في مستويات المتغير التابع.

**ولتحديد مدى قبول أو رفض الفرضيات الدراسية وتحديد الدلالة الإحصائية لنتائج المستجوبين، يتعين علينا أولاً إعادة صياغة الفرضيات بشكل إحصائي. وتتمثل هذه الفرضيات في فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة، إضافة إلى تحديد مستوى الدلالة المقبول، وهو عادةً ما يكون 0.05، ولاتخاذ القرار بقبول أو رفض الفرضية، يجب النظر إلى قيمة الاختبار الإحصائي (F-test) وقيمة SIG لاختبار (F). في مخرجات وجدول النموذج الانحدار الخطي البسيط حيث:**

إذا كانت قيمة مستوى المعنوية Sig، المقابلة للاختبار الإحصائي (F-test) أكبر من المستوى الدلالة (0.05)،	نقبل الفرضية الاحصائية الصفرية (H0) ونرفض البديلة H1	القرار
إذا كانت قيمة مستوى المعنوية (Significant) Sig، المقابلة للاختبار الإحصائي (F-test) أقل من المستوى الدلالة (0.05)	نرفض الفرضية الاحصائية الصفرية (H0) ونقبل البديلة H1	القرار

**نص الفرضية الاحصائية:** تتم اختبار فرضية عند مستوى الدلالة 0.05 وعليه نقوم بإعادة صياغتها الى الفرضية الصفرية  $H_0$  والفرضية البديلة  $H_1$  كما يلي:

**الفرضية الصفرية ( $H_0$ ):** لا توجد علاقة ارتباطية ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى (0.05) بين الإصلاح الميزاني وفقاً للقانون العضوي 18-15 وبين ترشيد النفقات العمومية لدى مديرية الخدمات الجامعية قيد الدراسة

**الفرضية الصفرية ( $H_1$ ):** لا توجد علاقة ارتباطية ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى (0.05) بين الإصلاح الميزاني وفقاً للقانون العضوي 18-15 وبين ترشيد النفقات العمومية لدى مديرية الخدمات الجامعية قيد الدراسة



والجدول التالي هو ملخص للجدول مخرجات تحليل الانحدار بالاستعانة ببرنامج SPSS وهي (ملخص نموذج الانحدار  $(r, R^2)$ ، تحليل التباين ANOVA، النتائج الدلالة الإحصائية لمعاملات الانحدار (b).... انظر ملحق مخرجات برنامج spss.

الجدول رقم (17) نتائج اختبار الفرضية الثالثة

معنوية تأثير بين المتغيرين		معنوية العلاقة بين المتغيرين				دراسة العلاقة بين المتغيرات			
القيمة الاحتمالية (SIG)	(T) (T-Test)	معامل الانحدار		معامل التفسير (R <sup>2</sup> )	معامل الارتباط بيرسون (r)	القيمة الاحتمالية (SIG)	قيمة F المحسوبة	المتغير المستقل	المتغير التابع
0.258	1.153	0.704	الثابت B <sub>0</sub>	0.509	0.713	0.000	28.979	الإصلاح	المتغير التابع
0.000	5.383	0.857	المستقل B <sub>1</sub>					ترشيد النفقات العمومية	الميزاني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات برنامج SPSS .V 28

يتضمن جدول تحليل الانحدار البسيط ما يلي:

أ- دراسة معنوية العلاقة التأثير بين المتغيرين (الدلالة الإحصائية عند 0.05)

- معنوية العلاقة الارتباطية بين المتغيرين: من خلال نتيجة اختبار F (F-test) نجد قيمة F المحسوبة بلغت (F=28.979) وهي دالة احصائياً لأن قيمة  $SIG = 0.000$  المصاحبة لقيمة (F) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين عند مستوى الدلالة 0.05.

- معنوية التأثير بين المتغيرين (معنوية قيمة  $B=0.857$ ): من خلال نتيجة اختبار (T-Test) نجد قيمة T المحسوبة بلغت (T=5.383) وهي دالة احصائياً حيث أن قيمة  $SIG = 0.000$  المصاحبة لقيمة (T) هي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يشير إلى وجود تأثير معنوي (دال احصائياً) ومن النتائج الدلالة الإحصائية نستنتج انه توجد علاقة ارتباطية موجبة وذات تأثير إيجابي بين المتغيرين عند مستوى 0.05. وهذا يشير إلى وجود دليل إحصائي قوي على رفض الفرضية الصفرية (H<sub>0</sub>) وقبول البديلة (H<sub>1</sub>).

الاستنتاج: بناءً على النتائج الإحصائية، يمكننا رفض الفرضية الصفرية (H<sub>0</sub>) وقبول الفرضية البديلة (H<sub>1</sub>)، ما يعني وجود علاقة ارتباطية إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين الإصلاح الميزاني و ترشيد النفقات العمومية لدى مديرية الخدمات الجامعية. وتعتبر هذه العلاقة ذات تأثير إيجابي، ما يعزز من الفكرة القائلة بأن تطبيق الإصلاح الميزاني يسهم بشكل فعال في تحسين ترشيد النفقات العمومية.

### ب- التفسير الاقتصادي للقيم الإحصائية:

- تفسير قيمة واتجاه العلاقة بين المتغيرين (معامل الارتباط بيرسون  $(r)$ ): بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون ( $r = 0.713$ ) ، وهي قيمة موجبة تشير إلى وجود علاقة طردية قوية بين الإصلاح الميزاني وترشيد النفقات العمومية. يعني ذلك أنه كلما زاد تطبيق الإصلاحات المالية، تحسنت كفاءة ترشيد النفقات العمومية.

تفسير نسبة المساهمة (معامل التحديد  $(R^2)$ ): قيمة معامل التفسير ( $R^2 = 0.509$ ) تشير إلى أن 50.9% من التغيرات في المتغير التابع (ترشيد النفقات العمومية) يمكن تفسيرها أو شرحها من خلال المتغير

- المستقل (الإصلاح الميزاني). وهذا يعني أن نصف التغيرات تقريباً في كفاءة إدارة النفقات يمكن أن تُعزى إلى تطبيق الإصلاحات المالية، مما يعكس أهمية هذه الإصلاحات في تحسين الإدارة المالية.

- تفسير قيمة التأثير (معامل الانحدار  $(B)$ ) بين المتغيرين: قيمة معامل الانحدار ( $B = 0.857$ ) تعني أن كل زيادة بوحدة واحدة في الإصلاح الميزاني تؤدي إلى زيادة مقدارها 0.857 في ترشيد النفقات العمومية. يشير هذا إلى أن للإصلاح الميزاني تأثير إيجابي وكبير على تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية، مما يبرز دور هذه الإصلاحات في تحقيق الأهداف المالية.

### مناقشة النتائج الفرضية الثالثة

الإصلاح المالي وتأثيره على النفقات: تؤكد النتائج أن هناك علاقة ارتباط قوية وتأثير إيجابي بين الإصلاح المالي وترشيد النفقات العمومية، حيث يعكس معامل الارتباط العالي والتأثير الإيجابي أهمية تطبيق الإصلاحات المالية في تحسين إدارة النفقات العامة.

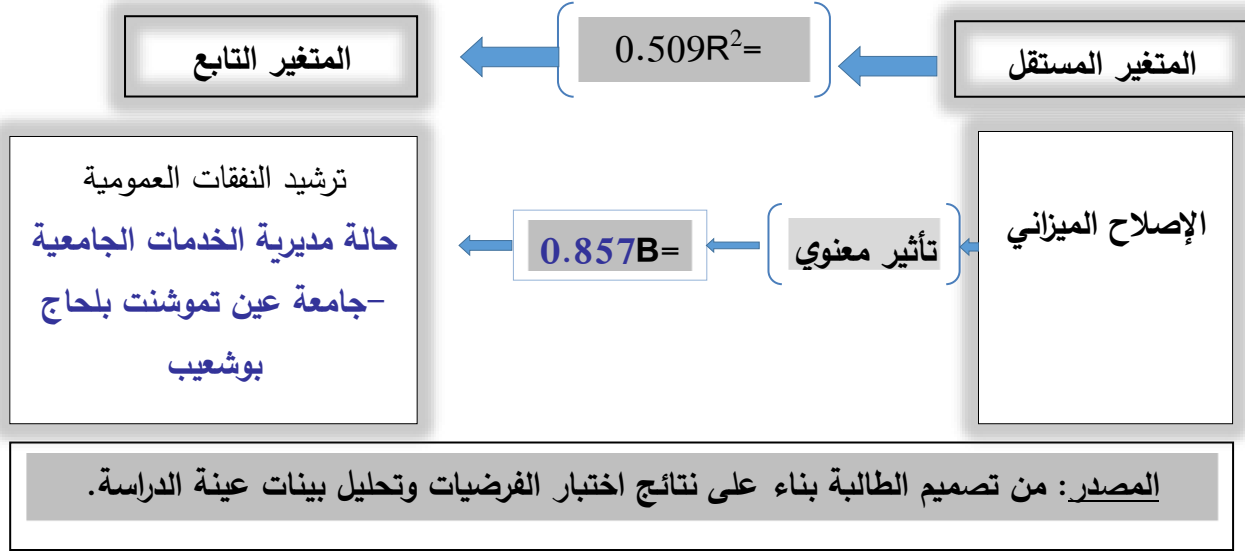
أهمية تطبيق الإصلاحات: يظهر التحليل أن تطبيق القانون العضوي 18-15 يلعب دوراً كبيراً في تحسين كفاءة النظام المالي العام وتقليل الهدر في الموارد. وهذا يتماشى مع أهداف الإصلاحات الرامية إلى تحقيق استدامة مالية أكبر وتوجيه الإنفاق الحكومي نحو الأهداف الأساسية.

الخلاصة: استناداً إلى نتائج التحليل الإحصائي، يمكن القول بأن هناك علاقة ارتباطية قوية وتأثيراً إيجابياً بين الإصلاح الميزاني وفقاً للقانون العضوي 18-15 وبين ترشيد النفقات العمومية لدى مديرية الخدمات الجامعية. تؤكد النتائج أهمية الإصلاحات في تعزيز كفاءة النظام المالي وتقليل الهدر، وهو ما



ينعكس إيجابياً على تحقيق الأهداف المالية وضمان الاستدامة في استخدام الموارد المالية المتاحة.

الشكل رقم (10): نموذج ومتغيرات الدراسة



خلاصة الفصل الثالث :

في خلاصة هذا الفصل، واستناداً إلى استبيان تم توزيعه على عينة من الموظفين العاملين لدى مديرية الخدمات الجامعية - جامعة عين تموشنت، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الإصلاح الميزاني وفقاً للقانون العضوي 15-18 وترشيد النفقات العمومية. أظهرت البيانات أن 50.9% من التغيرات في ترشيد النفقات يمكن تفسيرها من خلال تطبيق الإصلاحات الميزانية. تشير هذه النتائج إلى أهمية القانون العضوي 15-18 في تحسين كفاءة إدارة الموارد المالية، مما يعزز من فعالية الأنشطة والخدمات التي تقدمها المديرية.

# الخاتمة العامة للدراسة



هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور الإصلاح الميزاني في ترشيد النفقات العمومية، متخذة من مديرية الخدمات الجامعية بجامعة عين تموشنت كحالة دراسية. وانطلقت من فرضية رئيسية مفادها أن تطبيق الإصلاح الميزاني، وبالأخص وفقاً للقانون العضوي 15-18، يسهم بشكل إيجابي في تحسين إدارة وترشيد النفقات العمومية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات من عينة من الموظفين بالمديرية. وبعد تحليل البيانات إحصائياً، وبناءً على هذه النتائج، سنقدم مجموعة من التوصيات والاقتراحات، وفي ختام هذه الدراسة، سنقدم نظرة مستقبلية تحاول التنبؤ بالتوجهات المستقبلية في مجال دراستنا.

### 01- النتائج الدراسة الميدانية: من خلال تحليل نتائج اختبار الفرضيات توصلنا الى:

تم إثبات صحة الفرضية الأولى والتي تنص على أن: الإصلاح الميزاني حسب القانون العضوي 15-18 يعد ضرورياً لمواكبة التطورات الاقتصادية، لدى مديرية الخدمات الجامعية قيد الدراسة. يشير ذلك إلى أن المشاركين يرون أن الإصلاح الميزاني ضروري لمواكبة التغيرات الاقتصادية وتحسين كفاءة إدارة الموارد المالية.

تم إثبات صحة الفرضية الثانية والتي تنص على أن: ترشيد النفقات العمومية يعد خطوة رئيسية نحو تحقيق كفاءة أكبر في إدارة الموارد المالية لدى مديرية الخدمات الجامعية قيد الدراسة. يدل ذلك على أن عينة الدراسة تؤكد على أهمية ترشيد النفقات كأحد العوامل الرئيسية في تحسين كفاءة إدارة الموارد. تم إثبات صحة الفرضية الثالثة والتي تنص على أن: هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين الإصلاح الميزاني وفقاً للقانون العضوي 15-18 وبين ترشيد النفقات العمومية لدى مديرية الخدمات الجامعية قيد الدراسة.

حيث: أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين الإصلاح الميزاني وترشيد النفقات العمومية، حيث بلغ معامل الارتباط ( $r$ ) قيمة (0.713) وهي قيمة موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى (0.000) أقل من مستوى الدلالة (0.05). كما أظهرت النتائج أن 50.9% من التغيرات في ترشيد النفقات العمومية يمكن تفسيرها من خلال الإصلاح الميزاني وفقاً لقيمة معامل التفسير. ( $R^2$ ).

تؤكد هذه النتائج أن تطبيق الإصلاحات المالية يساهم بشكل فعال في تحسين ترشيد النفقات العمومية.



## الخاتمة

### 02- اقتراحات وتوصيات الدراسة

على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم بعض التوصيات والاقتراحات بهدف تعزيز دور الإصلاح الميزاني في ترشيد النفقات العمومية، وزيادة فعالية الأداء المالي والإداري في مديرية الخدمات الجامعية بجامعة عين تموشنت. وذلك من خلال التركيز على ثلاثة محاور رئيسية:

#### • فيما يتعلق بتطبيق الإصلاح الميزاني:

- تكثيف برامج التدريب والتأهيل: ينبغي على المديرية الاستثمار في تدريب موظفيها بشكل مكثف على مبادئ الإصلاح الميزاني القائمة على الشفافية، والمساءلة، وميزانية البرامج والأداء. وذلك من خلال ورش العمل، والدورات التكوينية، والزيارات الميدانية للجهات التي طبقت هذه الإصلاحات بنجاح.

- تبسيط الإجراءات الإدارية: العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية والمالية المتعلقة بتنفيذ الميزانية وتسهيل عمليات الصرف والمتابعة، مع الاستفادة من التكنولوجيا المعلوماتية لتحقيق مزيد من السرعة والدقة في إنجاز المهام.

- توفير الدعم الفني والمادي: من المهم توفير الدعم الفني والمادي الكافي للإدارات المعنية بتطبيق الإصلاح الميزاني، وذلك من خلال توفير الأجهزة و البرامج الحاسوبية اللازمة، وإعداد قاعدة بيانات متكاملة وشاملة.

#### • فيما يتعلق ب ترشيد النفقات العمومية:

- وضع خطط قصيرة وطويلة المدى لترشيد النفقات: وذلك بالتعاون مع جميع الإدارات ووضع أهداف واضحة وقابلة للقياس، مع تحديد مسؤولية كل إدارة في تنفيذ الخطة.

- التقليل من النفقات غير الضرورية: وذلك من خلال مراجعة العقود مع الموردين والتفاوض للحصول على أسعار أفضل، والتقليل من استهلاك الطاقة والمياه والمواد الاستهلاكية.

- تعزيز ثقافة ترشيد النفقات: وذلك من خلال توعية الموظفين بأهمية ترشيد النفقات ودورهم في تحقيق ذلك.

#### • فيما يتعلق بالعلاقة بين الإصلاح الميزاني و ترشيد النفقات العمومية:

- ربط ميزانية المديرية بأهدافها الاستراتيجية: وذلك من خلال تطبيق مبدأ ميزانية البرامج والأداء، والتي تركز على النتائج والمخرجات.

- قياس أثر الإصلاح الميزاني على ترشيد النفقات: بشكل دوري وتقديم التقارير والتقييمات الموضوعية حول مدى تحقيق الأهداف المرجوة.

- العمل على نشر ثقافة الشفافية والمساءلة: في جميع المستويات الإدارية وذلك من خلال توفير المعلومات بشكل دوري عن الميزانية والنفقات والإيرادات.



## الخاتمة

فإن تطبيق هذه التوصيات والاقتراحات من شأنه أن يسهم بشكل فعال في تحسين أداء مديرية الخدمات الجامعية بجامعة عين تموشنت وتحقيق أهدافها الاستراتيجية بكفاءة وفاعلية. في الختام، نعبر عن أملنا بأننا قد أسهمنا في تسليط الضوء على هذا الموضوع المهم من خلال تقديم النتائج والتوصيات، وأيضًا من خلال رسم صورة للأفاق المستقبلية للبحث الأكاديمي في هذا المجال.

## قائمة المصادر والمراجع



### قائمة المصادر والمراجع

#### ➤ كتب:

- 1 أبو زيد، محمد خير سليم، أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية SPSS، الرياض ، دار جرير للنشر والتوزيع ، 2005.
- 2 مصطفى طويطي، د.وعيل ميلود، مطبوعة جامعية موسومة ب أساليب تصميم و إعداد الدراسات الميدانية -منظور إحصائي-، معتمد من طرف المجلس العلمي بكلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير - جامعة البويرة ، بتاريخ 30 جوان 2014.
- 3 أسامة ربيع أمين، التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS-مهارات أساسية اختبارات الفروض الاحصائية (المعلمية- اللامعلمية)، الجزء الأول الدار العالمية، القاهرة، مصر، 2008.
- 4 تومي سلامي: مشروع عصرنه أنظمة الميزانية نحو ترشيد الإنفاق العمومي مجلة الدراسات لجامعة الأغواط جوان 2012.
- 5 خالد الهادي، قدي عبد المجيد، المرشد المفيد في المنهجية وتقنيات البحث العلمي، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 1996.
- 6 سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، 2009.
- 7 عايدة نخلة رزق الله، "دليل الباحثين في التحليل الاحصائي الاختبار والتفسير"، الطبعة الأولى، 2002.
- 8 محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، ط2، دار وائل للطباعة، عمان، الأردن، 1999.
- 9 مداحي عثمان\_ دور الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العام \_المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت (القليعة) - الجزائر تاريخ النشر 2020.
- 10 مصطفى طويطي: التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان - تطبيقات عملية على برنامج excel- الجزء الأول، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر 2018.

#### ➤ رسائل ومذكرات:



## قائمة المراجع

- 1 أحمد العيش، "أثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2017"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر سنة 2019-2020.
- 2 إيمان عدنان حسين الأسدي، أثر سياسة ترشيد الإنفاق العام في ضبط الموازنة - تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة 2004-2021 رسالة لنيل ماجستير في العلوم الاقتصادية - جامعة كربلاء (العراق).
- 3 بن نوار بومدين "النفقات العامة على التعليم - دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980\_2008 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل إقتصادي السنة الدراسية 2010\_2011.
- 4 حنان عبدلي، دور السياسة المالية في تطوير أداء سوق الأوراق المالية (دراسة سوق مصر ونيويورك للأوراق المالية خلال الفترة 1990-2011 مذكرة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي.
- 5 حنيش أحمد (آفاق نظام الرقابة في ظل عصنة الموازنة العامة - دراسة حالة الجزائر -) مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير - فرع: النقود و المالية - دفعة 2009-2010.
- 6 دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر، -2004" 1990 أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- 7 شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر -دراسة حالة الجزائر 2000-2010 - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية جامعة الجزائر 3 سنة 2011-2012.
- 8 عزوز مناصرة. "أثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة في مجتمع معاصر" مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الاسلامي -كلية العلوم الاجتماعية وعلوم الاسلامية -جامعة الحاج لخضر-باتنة.
- 9 على مسعودي، (أهمية الحوكمة في الميزانية العامة للدولة -حالة الجزائر-) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2018-2019.
- 10 لحسن دردوري، (سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر - تونس ) أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة ، السنة 2013-2014.



## قائمة المراجع

- 11 لعربي فاطمة الزهراء وبن سعدي يمينة "الميزانية العامة للدولة وتبني الجزائر مشروع التحديث الميزانياتي" مذكرة لنيل شهادة ماستر السنة الجامعية 2015-2016.
- 12 محمد شعواطي، مصطفى عثمان الميزانية العمومية بين القانون المالي 84-17 و القانون العضوي 18-15 مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر علوم التسيير - تخصص تسيير عمومي بجامعة يحي فارس بالمدينة السنة 2022-2023.
- 13 مصطفى شبرة أحمد (أهمية إصلاح النظام الموازني في ترشيد الإنفاق العام للجزائر) أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية و محاسبة بجامعة الجزائر 3.
- 14 مفتاح فاطمة، تحديد النظام الميزانياتي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص: تسيير المالية العامة السنة 2010-2011.
- 15 نسرين كزيز، دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر 2007-2016)، أطروحة دكتوراه جامعة الجلفة، الجزائر 2019.
- 16 نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات \_دراسة حالة ولاية تيارت \_مذكرة ماجستير .

### ➤ مجالات علمية:

- 17 بوشیخي عائشة -قراءة تقدير الإيرادات والنفقات العامة عبر القوانين المالية السنوية والتكميلية للفترة 2000-2011 المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 1، نوفمبر 2011.
- 18 حدادي عبد الغني، بن زيدي عبد الطيف مجلة التكامل الاقتصادي - أهمية الإصلاح المالي في الجزائر على مالية الدولة "قراءة مالية للقانون رقم 18-15" المجلد 07 العدد 02 جوان 2019.
- 19 دردوري لحسن ولقليطي الأخضر -جامعة محمد خيضر -بسكرة-جامعة محمد بوضياف - المسيلة (مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية) تاريخ النشر 2017.
- 20 زروق بن عزوز، زروق محمد، سي محمد عبد الوهاب -دراسات اقتصادية -عصرنة الإصلاح الميزانياتي في الجزائر وفق القانون العضوي 18-15 - المجلد 17 العدد 02 (2023).
- 21 مجلة الأعمال والدراسات الاقتصادية (ترشيد النفقات العمومية -دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980-2013 العدد الرابع.
- 22 مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية المجلد: 06 العدد:02 السنة 2023.
- 23 مجلة القانون الدولي و التنمية سرباح خالد، بن عتو بن علي (الإصلاح الميزانياتي على ضوء القانون العضوي 18-15المبررات و الأهداف) المجلد 10/العدد :02 (2023).
- 24 مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد الرابع، جوان 2016.



## قائمة المراجع

- 25 مفتاح فاطمة (مجلة القانون والعلوم السياسية) الميزانية العامة بين القانون الأساسي 84-17 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية - العدد الرابع، جوان 2016 شعبان 1437.
- 26 ن موسى أم كلثوم، عيسى نبوية (ترشيد النفقات العمومية - دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980-2013) مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية.

### ➤ القوانين:

#### 1\_ الجرائد الرسمية:

- 27 الجريدة الرسمية، رقم 28، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984.
- 28 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 84-17.
- 29 41\_ الجريدة الرسمية، العدد 01، الصادرة بتاريخ 03 يناير 1990.
- 30 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، الصادرة بتاريخ 14 نوفمبر 1992.
- 31 الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 07 مارس 2016.
- 32 الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 28 غشت 2016.

#### 2\_ القوانين:

- 33 القانون 90-21 المؤرخ في 14 محرم 1411 هـ الموافق 15 أوت، 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد 35، صادرة في 15 أوت 1990م.
- 34 القانون رقم 84-17 المؤرخ في: 17 جويلية 1984 يتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 18، الصادرة في 10/07/1984.
- 35 القانون رقم 90-21 المؤرخ في: 21 أوت 1990 يتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة في 10/07/1984.

#### 3\_ المواد:

- 36 المواد 01، 02 من القانون 63-165 المؤرخ في 07/05/1963، المتضمن إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الشعبية رقم 29 لسنة 1963.
- 37 المادة الأولى من المرسوم الرئاسي 01-140 المؤرخ في 06/06/2001، المتضمن الموافقة على اتفاق القرض رقم 7047 أ ل الموقع في 18/04/2001 بواشنطن، بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و البنك الدولي للإنشاء و التعمير لتمويل مشروع عصرنة المنظومات الخاصة بالميزانية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 31 لسنة 2001.



## قائمة المراجع

38 المادة 07 من القانون العضوي المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، 22 ذو الحجة 1439 هـ المتعلق بالقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 53، لسنة 2018.

➤ مواقع الكترونية:

39\_ محمد حلمي مراد، "مالية الدولة"، عدم وجود تاريخ مأخوذة من موقع

- [www.kotobarabia.com](http://www.kotobarabia.com)

➤ كتب باللغة الأجنبية

40 Mana carricano et Fanny Poujol ,Analyse de données avec spss ,Edition PERSON,2009, p53

# الملاحق



## الملاحق

الملحق رقم 01: استمارة الدراسة



جامعة بلحاج بوشعيب

-عين تموشنت-



AIN TEMOUCHENT UNIVERSITY Belhadj Bouchaib

أخي الفاضل / أختي الفاضلة

قسم علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد:

### استمارة استبيان

في إطار الإعداد مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي بعنوان: "دور الإصلاح الميزاني في ترشيد النفقات العمومية" دراسة حالة مديرية الخدمات الجامعية -جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب-نحن نجري هذه الدراسة حول دور الإصلاح الميزاني في ترشيد النفقات العمومية. نهدف من خلال هذا الاستبيان إلى جمع آراء وتجارب مختلف الأطراف المعنية لفهم مدى تأثير هذه الإصلاحات على تحسين إدارة الموارد المالية. نضمن لك سرية المعلومات التي ستقدمها لنا، وسيتم استخدامها لأغراض البحث فقط. " شكراً لمساهمتك "



الجزء الأول: البيانات الشخصية

1\_ الجنس:

ذكر  أنثى

2\_ العمر:

أقل من 25 سنة  25-35 سنة  36-45 سنة  46 سنة فأكثر

3\_ المستوى التعليمي:

ثانوي  ليسانس  ماستر او ماجستير  دكتوراه

4\_ الوظيفة:

موظف حكومي  موظف قطاع خاص  باحث أكاديمي  طالب

5\_ سنوات الخبرة في العمل:

أقل من 5 سنوات  5-10 سنوات  11-15 سنوات  أكثر من 15 سنة



## الملاحق

المحور الثاني: الإصلاح الميزاني						
الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	ان الإصلاح الميزاني الحالي أصبح امرا حتميا ليتوافق مع التطورات الاقتصادية					
2	مشروع العصرية الذي تم تنفيذه قد تحقق أهدافه بشكل كافي					
3	تعتبر ان الشفافية والمساءلة هي معايير أساسية يجب ان تتوفر في الإصلاح الميزاني					
4	كانت عملية تنفيذ مشروع العصرية سهلة ومسيرة ام واجهت صعوبات في الانتقال لأنظمة جديدة					
5	تعتقد ان القانون العضوي 18_15 قد حقق تقدما في تحقيق الاهداف					
6	لديك معرفة بالتغييرات الرئيسية التي جاء بها القانون العضوي 18_15					
7	لديك أي تجارب شخصية او ملاحظات بشأن تطبيق القانون العضوي الجديد في سياق الإدارة المالية					
8	هناك تحديات او عوائق في تطبيق القانون العضوي الجديد					
المحور الثاني: ترشيد النفقات العمومية						
الرقم	العبارات					
9	تؤكد فكرة تقليل الانفاق الحكومي كخطوة رئيسية في إطار الإصلاح الميزاني					



## الملاحق

					10	تعتقد ان القوانين العضوية الجديدة تحقق أهدافها في تحسين إدارة النفقات العمومية
					11	ترى هناك حاجة لإجراء تعديلات على القوانين العضوية الجديدة لزيادة فعاليتها في ترشيد النفقات
					12	تعد ميزانية البرامج والاهداف أداة فعالة في تحقيق أهداف المؤسسة
					13	ترى أن القانون العضوي 18_ 15 قد حقق تقدما أكبر في ترشيد النفقات العمومية مقارنة بالقانون المالي 84_ 17
					14	تعتبر ان نقص النفقات العمومية يمكن ان يؤثر إيجابا على الاقتصاد
					15	تعتقد ان وضوح الأهداف والتوجيهات في ترشيد الانفاق العام يعزز من نجاح هذه العملية
					16	هناك حاجة لإعادة تقييم الأوليات للنفقة لضمان أكبر كفاءة والفعالية



الملحق رقم 02: مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) إصدار رقم: 28

SPSS: Statistical Package for the Social Sciences: V28

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
XXXTOTAL	,088	30	,200*	,973	30	,634
YYYTOTAL	,135	30	,170	,942	30	,102

\*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

Correlations

		x1	x2	x3	x4	x5	x6	x7	x8	XXXTOT AL
XXXTOT	Pearson	,460*	,651**	,371*	,469**	,684**	,540**	,647**	,580**	1
AL	Correlation									
	Sig. (2-tailed)	,010	<,001	,043	,009	<,001	,002	<,001	,000	
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

\*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		y09	y10	y1	y12	y13	y14	y15	y16	YYYTO TAL
YYYTOTAL	Pearson	,467**	,704**	,55	,496*	,592**	,568**	,696**	,394*	1
	Correlation			9**	*					
	Sig. (2-tailed)	,009	<,001	,00	,005	<,001	,001	,000	,031	
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

\*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary



		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excluded <sup>a</sup>	0	,0
	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,735	8

### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,847	16

### الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	6	20,0	20,0	20,0
	أنثى	24	80,0	80,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

### العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سنة 25 من أقل	2	6,7	6,7	6,7
	سنة 25 -35	19	63,3	63,3	70,0
	سنة 36-45	7	23,3	23,3	93,3
	فأكثر سنة 46	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

### المستوى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ثانوي	13	43,3	43,3	43,3
	ليسانس	10	33,3	33,3	76,7
	ماجستير او ماستر	7	23,3	23,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

### الوظيفة



## الملاحق

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid حكومي موظف	28	93,3	93,3	93,3
خاص قطاع موظف	2	6,7	6,7	100,0
Total	30	100,0	100,0	

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid سنوات 5 من أقل	10	33,3	33,3	33,3
سنوات 5 - 10	11	36,7	36,7	70,0
سنوات 11-15	6	20,0	20,0	90,0
سنة 15 من أكثر	3	10,0	10,0	100,0
Total	30	100,0	100,0	

### Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
x1	30	4	5	4,47	,507
x2	30	1	5	2,80	1,095
x3	30	3	5	4,43	,568
x4	30	1	5	3,50	1,075
x5	30	1	5	3,07	1,015
x6	30	3	5	4,07	,583
x7	30	1	5	3,30	,915
x8	30	1	5	3,70	,988
XXXTOTAL	30	2,75	4,75	3,6667	,39301
Valid N (listwise)	30				

### Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
y09	30	2	5	4,20	,761
y10	30	3	5	4,20	,714
y11	30	2	5	3,50	,974
y12	30	3	5	4,33	,661
y13	30	1	5	3,40	,932
y14	30	2	5	4,27	,868
y15	30	3	5	4,20	,484
y16	30	1	5	3,77	,971
YYTOTAL	30	3,50	4,63	3,9833	,33272



## الملاحق

Valid N (listwise)	30				
--------------------	----	--	--	--	--

### One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
XXXTOTAL	30	3,6667	,39301	,07175

### One-Sample Test

Test Value = 3

	t	df	Significance		Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			One-Sided p	Two-Sided p		Lower	Upper
XXXTOTAL	9,291	29	<,001	<,001	,66667	,5199	,8134

### One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
YYTOTAL	30	3,9833	,33272	,06075

### One-Sample Test

Test Value = 3

	t	df	Significance		Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			One-Sided p	Two-Sided p		Lower	Upper
YYTOTAL	16,187	29	<,001	<,001	,98333	,8591	1,1076

### Regression

#### Variables Entered/Removed<sup>a</sup>

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الميزاني الإصلاح <sup>b</sup>	.	Enter

a. Dependent Variable: العمومية النفقات ترشيد

b. All requested variables entered.

#### Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,713 <sup>a</sup>	,509	,491	,23737



## الملاحق

a. Predictors: (Constant), الميزاني الإصلاحي

### ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1,633	1	1,633	28,979	<,001 <sup>b</sup>
	Residual	1,578	28	,056		
	Total	3,210	29			

a. Dependent Variable: العمومية النفقات ترشيد

b. Predictors: (Constant), الميزاني الإصلاحي

### Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,704	,611		1,153	,258
	الميزاني الإصلاحي	,857	,159	,713	5,383	<,001

a. Dependent Variable: العمومية النفقات ترشيد